

مختار



السنة السابعة

العدد ١٠٢ . يناير ٢٠٠٩



- ایران والاختبارات الصعبة في غزة ■ عصر أوباما .. المخاوف والأمال
- حقيقة مشروع حكومة الوحدة الوطنية ■ الصراع بين الأصولية التقليدية والأصولية الثورية
- إيران بين السيناريو الباكستاني والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي ■ سلبيات في أداء السياسة الخارجية الإيرانية

مختار

السنة الثامنة - العدد ١٠٢ - يناير ٢٠٠٩

رئيس مجلس الإدارة:

مرسى عطا الله

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة :

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

د. عادل عبد المنعم سويلم

أ. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحي قبال

صورة الغلاف :

مظاهرات إيران التضامنية صاحبة مثلها
مثل تصريحات المسئولين، لكن غياب
القدرة على الفعل أدخل إيران في مأزق
المصادقية.

الإخراج الفنى :

مصطفى علوان

المستشار الفنى :

السيد عزمى

مختارات

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

	افتتاحية العدد:
٤	إيران والاختبارات الصعبة في غزة..... دراسات:
٦	١-مدخل إلى الثورة الإسلامية.....
١١	٢-إيران وشرق أفريقيا.....
١٦	افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية - نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٨م..... قضية العدد
١٧	مشروع الحكومة الائتلافية..... داخلي:
٢٠	١-عين على الأحداث.....
٢١	٢-خاتمي: لو كنت أكثر حسماً لكانت النتيجة أفضل.....
٢٣	٣-الحرس الثوري والحكومة الإيرانية.....
٢٤	٤-رد أحمدى نجاد على رفسنجاني: معارضة ترشيد الدعم خيانة للأمة.....
٢٥	٥-استكمال مثلث اليمين.....
٢٨	٦-حقيقة مشروع حكومة الوحدة الوطنية.....
٣٠	٧-قرار هاشمي المثير للجدل.....
٣١	٨-وضع الحكومة العاشرة سيكون صعباً للغاية.....
٣٢	٩-مهام جديدة للحرس الثوري: حوار مع نائب القائد العام للحرس الثوري.....
٣٣	١٠-الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على إيران.....
٣٥	١١-ست آليات لإيقاف انهيار مؤشرات البورصة.....
٣٦	١٢- نتائج عدم تدخل الحكومة في أزمة بورصة طهران.....
٣٧	١٣- ما الجديد في الخطة الخمسية الخامسة.....
٤٠	١٤- المناطق الحرة في إيران والعالم.....
٤٢	١٥- المسؤولية الحساسة للمجلس الثالث للنقابات على مستوى الدولة..... إيران لماذا؟
٤٧	الصراع بين الأصولية التقليدية والأصولية الثورية..... تفاعلات إقليمية:
٥٠	١- سلبيات في أداء السياسة الخارجية الإيرانية.....
٥١	٢- العرب ووزير الخارجية الأمريكي القادم.....
٥٢	٣- العرب وتزايد قوة إيران.....
٥٣	٤- أمريكا لم تعط الضوء الأخضر للإمارات.....
٥٤	٥- إسرائيل وقناع قراصنة البحر.....
٥٧	٦- اعتراف متأخر..... دولي
٥٨	١- الصدام الأكبر.. إيران-أوباما.....
٥٩	٢- مستقبل العلاقات الإيرانية-الأمريكية.....
٦٧	٣- عصر أوباما: المخاوف والآمال.....
٧٢	٤- البوارج الروسية في فناء أمريكا الخلفي.....
٧٤	٥- الاقتراح الروسي ورد الفعل الأمريكي.....
٧٥	٦- تحدي الوحدة في الاتحاد الأوروبي.....
٧٨	٧- إلغاء زيارة متكى لباريس.....
٧٩	٨- مشاكل العمل مع القائد الأعلى..... الزاوية الثقافية
٨١	١- المصاحف الإيرانية المخطوطة في مكتبات مصر ومتاحفها..... رؤية:
٨٩	إيران بين السيناريو الباكستاني، والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي.....

إيران والاختبارات

فجأة، وجدت إيران نفسها أمام اختبارات صعبة بسبب الحرب العدوانية الشرسة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. فقد واجهت إيران الاختبار مرة عندما بدأ العدوان الإسرائيلي جوا وبحرا، وواجهت الاختبار مرة ثانية عندما خالفت إسرائيل كل التحذيرات الإيرانية بعدم التورط في شن حرب برية ضد القطاع، وفي المراتين واجهت إيران اختبار المكانة والمصداقية لأنها لم تستطع أن تقدم من المواقف العملية ما يحمي شعب غزة، ولم تستطع تجاوز ما رآته عجزا ومهانة وضعفا وربما تواطؤ من دول عربية وإسلامية.

لقد جاء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في وقت غير مناسب لإيران في ضوء عاملين: أولهما، أن إيران كانت تسعى في الأسابيع التي سبقت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى تهدئة الأوضاع في مناطق التوتر استعدادا لتفاهات مع الإدارة الأمريكية الجديدة على أمل خلق فرصة حوار مع هذه الإدارة حول البرنامج النووي الإيراني. أهم تلك المساعي كانت في اضطراب إيران إلى القبول الضمني للاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية على عكس الموقف الإيراني من تلك الاتفاقية في الأشهر الأخيرة الذي شهد رفضا متشددا لهذه الاتفاقية باعتبارها تتضمن تهديدا للأمن والمصالح القومية الإيرانية. وثانيهما، أن إيران كانت قد دخلت في مواجهة سياسية وإعلامية عنيفة مع كل من المملكة العربية السعودية ومصر، بسبب مشاركة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في مؤتمر "حوار الأديان" الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك والذي حضره رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريز، وبسبب رفض مصر فتح معابرها مع قطاع غزة.

فقد نظمت إيران العديد من التظاهرات شارك في بعضها الرئيس أحمدى نجاد ورئيس مجلس الشورى على لاريجاني، ونددت بـ "الصمت" الذي تلتزمه الدول العربية تجاه الحصار على غزة متهمه بعض الرؤساء العرب بالتآمر على غزة مثلما تأمروا على لبنان خلال العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦، كما تعرضت بعض المصالح السعودية لهجمات في طهران، حيث حاولت جماعة طلابية يطلق عليها "إخوان الرضوان" إشعال النار في مكتب الخطوط الجوية السعودية بطهران احتجاجا على ما أسميته بـ "الدعم السعودي للمبادرة العربية للسلام بين العرب وإسرائيل"، وذكرت الجماعة في بيان أن "سبب الهجوم هو تحرك السعودية مؤخرا من أجل المصالحة والمتعلق بخطة السلام العربية".

فضلا عن ذلك كانت السياسة الإقليمية السعودية محور اهتمام أجهزة الإعلام الإيرانية، حيث نشرت صحيفة "كيهان" (الدنيا) المحافظة في ٧ ديسمبر الفائت مقالا بعنوان "تفاصيل الجلسة السرية بين الملك عبد الله وشمعون بيريز في نيويورك"، جاء فيه: "المعلومات الجديدة التي حصلت عليها كيهان من مصادر موثوقة بها تفيد أن مؤتمر حوار الأديان الذي عقد تحت رعاية أمريكا في نيويورك في حضور الزعماء العرب والنظام الصهيوني الغاصب لم يكن في الحقيقة أكثر من غطاء أمريكي لعقد جلسة سرية بين المتواطئين العرب وغاصبي القدس الشريف".

ونشر موقع "ديبلوماسي إيران" (الدبلوماسية الإيرانية) في ١٠ ديسمبر الفائت، مقالا آخر بمناسبة مرور ٢٢ عاما على حادث المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية، جاء فيه: "ربما يكون عام ١٩٨٧ أحد المنعطفات في تاريخ علاقات إيران الإقليمية. في تلك الأيام كانت إيران مشغولة بالحرب مع النظام العراقي البعثي، وفي حين أن العراقيين لم يستطيعوا، على الرغم من مساعدات الدول العربية التي لم تتوقف عند حد وكذا مساعدات القوى العظمى، تركيع إيران في الحرب، تبلورت خطة جديدة لتحقيق ذلك يمكن الحديث عنها باعتبارها جبهة حرب ثانية".

ووصف الموقع المملكة العربية السعودية بأنها "دولة تحكمها أسرة وهابية، وبفضل الثروة النفطية تحولت إلى دولة ثرية، لكن نظراً لأن هذا الثراء يفقد للقوة التي تحميه تحولت السياسة السعودية إلى العمالة والتبعية للخارج. كان الدعم السعودي للعراق في حربه ضد إيران بغرض تحقيق هدفين هما: إضعاف قوة إيران من ناحية، والقضاء على آلة صدام الحربية من ناحية أخرى. لكن الهدفين لم يتحققا فلا إيران ضعفت ولا آلة صدام انهارت. ورغم أن غزو الكويت ساهم في انهيار قوة العراق العسكرية إلا أن السعوديين لم يتورعوا عن محاولة الإطاحة بصدام الذي تملكه هوس الهجوم على السعودية هي الأخرى".

ولم تكن حملة الهجوم على مصر أقل منها بالنسبة للسعودية، حيث صعد الإيرانيون من هجومهم على السياسة المصرية إزاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وبدأ التصعيد بتوجيه مسئولين إيرانيين على رأسهم رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني ورئيس مجلس الشورى على لاريجاني، انتقادات حادة للسياسة المصرية تجاه أزمة حصار غزة، واتهامهم السلطات المصرية بمنع الحجاج الفلسطينيين من أداء الفريضة وإغلاق معبر رفح أمامهم، والأرجح أن تتفاقم الأزمة بعد العدوان الإسرائيلي السافر ضد غزة وهو العدوان الذي أعقب زيارة قامت بها تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية لمصر بدعوة من الرئيس حسني مبارك، وهي الزيارة التي اختتمتها ليفني بوعدها بتغيير الموقف في غزة وإنهاء سيطرة حركة "حماس" ردا على ما وصفته بـ "هجمات الصواريخ" ضد مدنيين إسرائيليين عقب إعلان حركة "حماس" إنهاء العمل باتفاقية التهدئة التي تمت منذ شهور قليلة بوساطة مصرية، وهي الزيارة التي سعت بعض الأجهزة الإعلامية الإيرانية إلى تصويرها بأنها دليل على تواطؤ مصري مع إسرائيل ضد حركة "حماس".

رفسنجاني اتهم مصر بالمساهمة في حصار غزة وتدمير الاتفاق التي يمر بها الفلسطينيون ويستخدمونها للحصول على احتياجاتهم الضرورية.

الصعبة في غزة

دخول رفسنجاني كطرف مباشر في هذه الأزمة وهو المشهود له بأنه رجل دولة مقتدر يعطي انطباعاً بأن خيارات إيران باتت واضحة بالنسبة للعلاقة مع مصر، وأن طهران لم تعد تراهن على انتظار تحسن في العلاقات مع مصر على الأقل في ظل هذه الظروف. أما على لاريجاني فقد حرص على تفنيد ما أسماه بـ "مبررات مصر في إغلاق المعابر" ووصفها بأنها غير مقنعة ومرفوضة في ظل الأوضاع المزرية التي يعيشها الفلسطينيون في غزة.

هذه الانتقادات فتحت الأبواب لخروج مظاهرات أمام مقر بعثة المصالح المصرية في طهران، حيث تجمع المئات من الطلاب وأعضاء "الجمعية الإسلامية" و"حركة العدل" وقذفوا مقر البعثة بالحجارة وأطلقوا شعارات مثل "كلنا خالد الإسلامبولي"، كما رفعوا صوراً للرئيس المصري الراحل أنور السادات وكتبوا عليها "هذا جزء المساومين". وطالبت المظاهرات بمحاكمة الرئيس المصري حسني مبارك بتهمة الخيانة والمشاركة في جرائم ضد الفلسطينيين، وحذرت من أنه سيلقى مصيراً مشابهاً لشاه إيران رضا بهلوي الذي أزاحته الثورة عام ١٩٧٩.

وفجأة، وفي ظل هذا الاحتقان في العلاقات مع كل من مصر والسعودية شن الإسرائيليون حربهم على قطاع غزة ووجد الإيرانيون أنفسهم أمام الاختبار الصعب الذي وضعهم أمام خيارات ضيقة ومحدودة. فإذا اكتفى الإيرانيون بسياسات الشجب والإدانة والمظاهرات وهذه كلها موجودة عند الأطراف الأخرى التي سبق أن اتهمت بالتواطؤ والضعف، فإنهم سيفقدون الهبة والمصداقية وكل ما استطاعوا تحقيقه من رصيد إيجابي لدى الفلسطينيين وخصوصاً حركة "حماس" التي من المؤكد أنها كانت ومازالت تعول على الدور الإيراني الداعم، وإما أن تتجاوز هذا الخيار السلبي وتدفع بنفسها في مواجهة مع إسرائيل سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق دفع "حزب الله" في لبنان إلى فتح جبهة حرب ثانية مع إسرائيل لتخفيف الضغط على جبهة قطاع غزة.

هذا الخيار له صعوباته إذ أنه يمكن أن يعجل بالحرب الإسرائيلية - الأمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهي حرب ظلت إسرائيل تحفز الإدارة الأمريكية عليها طيلة الأشهر الماضية باعتبار أن البرنامج النووي الإيراني هو التهديد الرئيسي لإسرائيل الآن، وأنها لن تستطيع أن تعيش أمنة في ظل شبح امتلاك إيران سلاحاً نووياً، كما أن الدفع بـ "حزب الله" لفتح جبهة ثانية ضد إسرائيل لم يعد ممكناً في ظل حسابات سياسية داخلية معقدة أصبح "حزب الله" طرفاً فيها، وفي ظل حسابات إقليمية ودولية تأكدت كلها في اتفاق الدوحة الذي أنهى الأزمة السياسية اللبنانية، وفي ظل شبكة من التوافقات الإقليمية والدولية الضامنة للاستقرار في لبنان.

كان يمكن أن يكون هناك خيار ثالث وهو خلق جبهة تضامن إقليمية قوية تضم إيران وسوريا مع مصر والسعودية وتركيا تضغط من أجل وقف الحرب وتنجح في تشجيع مصر على اتخاذ مواقف إيجابية في مواجهة إسرائيل أولاً وفي اتجاه القبول بمطالب فتح المعابر المصرية لدخول المساعدات الطبية والمادية ثانياً، ومراجعة موقفها من اتفاقية المعابر التي تحول دون القبول المصري بالفتح الدائم للمعابر، ولكن سخونة الأزمة التي تفجرت بين إيران وكل من السعودية ومصر على النحو الذي أشرنا إليه حال دون النجاح في ولوج هذا الخيار الثالث، رغم المعلومات التي ترددت عن أن على لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني سيصل إلى دمشق (كان المقرر أن يصل يوم الاثنين ٥ يناير الجاري) لمناقشة القضايا الإقليمية مع رؤساء البرلمانات الأعضاء في ترويكات الاتحاد البرلمانات الآسيوية: إيران وسوريا وإندونيسيا، وأنه سيبحث في دمشق طرق دعم أهالي غزة بما فيها زيارة رؤساء البرلمانات إلى القاهرة لإجراء المحادثات مع نظيرهم المصري أحمد فتحي سرور بشأن إرسال المساعدات إلى غزة.

لم يصل لاريجاني (حتى كتابة هذه السطور) لكن وصل سعيد جليل الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني وزار دمشق والتقى الرئيس بشار الأسد وكبار المسؤولين السوريين، كما التقى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" وسلمه رسالة دعم من المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، والتقى أيضاً رمضان شلح الأمين العام لحركة "الجهاد الإسلامي"، ثم ذهب إلى بيروت والتقى الرئيس اللبناني ومستولين لبنانيين كان على رأسهم السيد حسن نصر الله، وعاد بعدها ثانية إلى دمشق للبحث في مسألة تنسيق المواقف والاتفاق على القيام بدور عملي وملمس لمواجهة الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، أي أن الدور الإيراني المحتمل ربما يبقى محصوراً في نطاق جبهة الممانعة والصمود أي في إطار العلاقة مع سوريا و"حزب الله" وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

هذا التحرك الإيراني تبدو آفاقه محدودة، كما هي آفاق التحرك الدبلوماسي، لذلك لم تنكشف حتى الآن أية سياسات إيرانية في مقبورها تجاوز الدور الدبلوماسي ومواصلة شن الهجوم السياسي والإعلامي ضد الدول العربية المتهمه إيرانياً بالتخاذل، الأمر الذي من شأنه أن يضيق من فرص إيران لقيادة دور إقليمي ناجح مقارنة بالدور التركي، لكن الأهم من ذلك وضع إيران في موقف الداعم بالكلام دون قدرة على فعل له مردوده الإيجابي نظراً للحسابات الإقليمية المعقدة.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

مدخل إلى الثورة الإسلامية (٣ / ٣)

عباس عبدی - ٢٤ مايو ٢٠٠٧
آنيده - المستقبل -

٥- زعامة الثورة:

ثمة اتفاق في وجهات النظر تقريباً فيما يتعلق بكون الخصائص الشخصية للإمام الخميني ومكانته الدينية كانت عاملاً مؤثراً في انتصار الثورة، سواء في بعدها الاستلابي، أي الإطاحة بالشاه ونظامه، أو في بعدها الإيجابي أي إقامة الجمهورية الإسلامية. وأول نقطة فيما يتعلق بالإمام الخميني هي مسألة الحركة من منطلق المرجعية الشيعية ومكانتها. فالإمام الخميني كان له نشاط سياسي بالمعنى الحقيقي منذ سنوات سبقت عقد الستينيات من القرن الماضي، فمنذ أن كان لا يزال في الأربعين من عمره أطلق أول رسالة له في عام ١٩٥٤م، خاطب بها الشعب الإيراني وكانت تحت عنوان "الدعوة إلى الثورة في سبيل الله"، كما أنه في نفس التوقيت قام بتأليف كتابه "كشف الأسرار" رداً على كتاب "أسرار ألف عام"، وكتابته "كشف الأسرار" هذا كان يثبت في الواقع نوعاً من التوجه السياسي، ولكن منذ هذا التاريخ وبعده مع مجيء آية الله البروجردي إلى قم، لم يصدر منه أي إجراء علني وواضح ضد أي مؤلف سياسي طوال حياته، ومرد هذا يعود تماماً إلى قبول الخميني لزعامة آية الله البروجردي، ولكن بعد وفاة البروجردي دخل الإمام الخميني ميدان السياسة، لكنه في تلك الأثناء كان يضع نصب عينيه حركة الدستور وحركة تأميم البترول ويستلهم منهم الدروس والعبر والتجارب. وكان أول درس تعلمه منهما قد تمثل في أن الإمام الخميني

كان يرى أن وجود تداخل أكثر من اللازم بين نشاط علماء الدين ونشاط المثقفين في حركة الدستور وتلاشي الحدود الفاصلة بينهما وتبعية البعض من علماء الدين للمثقفين في الحركة قد أدى إلى ظهور مشاكل عديدة في مسار حركة الدستور. وكان الدرس الثاني من حركة تأميم البترول ونشاط آية الله الكاشاني فيها، حيث كان الإمام الخميني يرى أن هذا النشاط الذي قام به آية الله الكاشاني في هذه الحركة لم يكن على ارتباط وثيق بالحوزة الدينية وعلماء الدين، وانتهى به في النهاية إلى الضياع والانحراف، وربما كان أحد أسباب معارضة الحوزة والمرحوم البروجردي للتدخل في السياسة هو نفس هذه الأعمال السياسية والنشاط السياسي الذي يقوم به علماء الدين دون مراعاة للمرجعية في قم، ودون الأخذ برأيها (راجع، راهنما، ١٣٨٤، فصول ٢، ٤، ٥، ٦، ٢٣). ويمكن استنباط هذه الرؤية للإمام الخميني أيضاً من صمته الذي يحمل معنى، إزاء آية الله الكاشاني، حيث كان الإمام الخميني يمتنع حتى بعد انتصار الثورة عن أن يصرح بشيء يحمل معنى التأييد له.

ويبدو للمراقب أن هاتين الخصيصتين كانتا واضحتين تماماً وجديرتين بالملاحظة في خط المسار العام للإمام الخميني. وفي الواقع يجب التنبيه إلى أن هذه الرؤية للإمام الخميني كان لها أهميتها أيضاً من ناحية إحباط وتفريغ الجو العام في الحوزات الدينية من كل ما يتعلق بالسياسة، لأنه يجب ألا

ننسى أنه في عام ١٩٤٨م أعلنت الحوزة مبدأ فصل الدين عن السياسة، وأن من يدخل السياسة من رجال الحوزة وعلماء الدين عليه أن يخلع زى الحوزة، ويعلن انفصاله عنها (نفسه، ص ٦٩)، بل واعتبرت الحوزة وقتها أن الدخول في السياسة من المحرمات (نفسه، ص ٧٣) وكانت القضية أن آية الله الكاشاني خلافاً للمرحوم "مدرس" كان قد دخل إلى السياسة من منطلق وموضع آخر، وكان يعرف نفسه صراحة على أنه زعيم مسلمي العالم. وبينما لم يكن في واقع الأمر يشغل ولا حتى منصب المرجعية، إلا أنه لم يقبل هذه الازدواجية. وبناء على هذا، فإن الإمام الخميني بمجرد أن وضع قدمه في ميدان المرجعية وساحتها بدأ في مزاوله نشاطه السياسي. وعلى الرغم من أن العلاقات بين علماء الدين والحكومة والدولة كانت حادة طوال القرن العشرين، إلا أن كثيراً من علماء الدين البارزين في هذا القرن أثروا السكوت والتزام الصمت. من ناحية أخرى، فإن المجتمع الإيراني بدأ طوال هذا القرن كأنه لم يفقد في أي وقت إلى وجود احتمال قوى لقيام نهضة إسلامية، لكن الإمام الخميني هو فقط الذي استطاع أن ينسق فيما بين المضامين الموجودة من قبل مثل التضحية والاستشهاد والسخط الديني وبين الرغبة والأمل في إقامة حكومة عادلة وذلك في إطار قوى وجامع. (الجار، ١٣٧٥، ص ٣٢٤). إن مقارنة الإمام الخميني مع السياسيين الآخرين لتثبت أيضاً وتبرز الوجه الكاريزمي لشخصية الإمام، وكما يقول أبراهاميان وبين ذلك: "إنه خلال العقد الذي عرف بوجود واشتهار سياسيين فاسدين، ضعاف، منحرفين وكاذبين دخل هو (آية الله الخميني) إلى ميدان السياسة كفرد نزيه مستقيم، مناضل، مكافح، ذي قدم راسخة ثابتة، وأهم من هذا كله شخص لا يقبل بالفساد ويستعصى على الإفساد". (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٦٥٥).

ثمة خاصية أخرى مهمة في شخصية الإمام الخميني، قد تمثلت في عدم التدخل في المسائل الخلافية ومحاولته واجتهاده في جمع شمل جميع القوى والعناصر تحت مظلة الكفاح والنضال ضد الشاه، فامتناعه عن الدخول في المسائل التي من شأنها أن تمزق صفوف المجتمع، بهدف تحقيق اتحاد أكثر وأقوى بين كافة القوى والعناصر العاملة في المجتمع، كان من الخصائص البارزة في شخصيته، وقد اهتم بشدة بهذه المسألة إلى درجة أنه كان يحاول حتى في أحاديثه الشخصية الخاصة ألا يهاجم أو يصرح بتصريح يحمل معنى الإدانة أو الرفض لأي من الأشخاص أو الجماعات أو الطبقات التي من الممكن أن تنضم إلى صفوف النضال والكفاح. وهذه الخاصية في شخص الإمام كانت على عكس خصيصة في شخصية الشاه الذي لم يكن يفعل شيئاً غير إبعاد الشعب والجماعات والطبقات والفئات من حوله، فالدخول في مسائل وقضايا مثل وجهات

نظر شريعتي، والفئة المتزمتة والرجعية في الحوزة، وجناح علماء الدين غير الثوريين، بل وحتى اللادينيين والشيوعيين، الدخول والتدخل في كل مسألة من هذه المسائل كان من شأنه أن يحدث ثغرة أو فجوة في اتحاد الشعب وتماسكه ويمزق نسيجه المتناسك، ولهذا كان الإمام الخميني يتنزه دائماً بشكل جدي عن التدخل في مثل هذه المسائل. وهذه السياسة أضفت صفة التعميم على مجال المسائل والقضايا الفكرية أيضاً، ويلخص أبراهاميان هذه السياسة بقوله: "إن العامل الثاني الموضح لمكانة الإمام الخميني البارزة، يتمثل في يقظته ووعيه، وخاصة في زعامته لطيف واسع من العناصر والقوى السياسية والاجتماعية. فالإمام الخميني خلال الخمسة عشر عاماً التي قضاها في المنفى كان يمتنع بحذر عن إصدار أو إظهار رأي عام، خاصة إصدار بيان رسمي بشأن المسائل والقضايا التي يمكن أن تؤدي إلى ضيق وتبرم وابتعاد القطاعات والفئات المختلفة في المجتمع الإيراني، مسائل وقضايا من قبيل الإصلاحات الزراعية، ودور علماء الدين، والمساواة بين الرجل والمرأة. وتأسيساً على هذا، كان في انتقاده للنظام يشير إلى المسائل والموضوعات التي تسببت في إثارة السخط والغضب لدى الجميع، ولدى كافة قطاعات الشعب وفئاته.. فمن وجهة نظر البرجوازية الصغيرة لم يكن الإمام الخميني عدو الديكتاتورية اللدود فحسب، بل كان أيضاً محافظاً على الملكية الخاصة، وعلى القيم التقليدية، وعلى تجار السوق الذين كانوا تحت ضغط شديد. كما أن الطبقة المثقفة المستنيرة كانت ترى فيه رغم كونه عالم دين، اشتراكاً مناضلاً وعنيفاً سوف يكمل رسالة مصدق بتخليص البلاد من شر الإمبريالية الخارجية والفاشية الداخلية. وكان العمال في المدن والصناعات المختلفة يرون فيه زعيماً شعبياً يرغب في إقرار العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروات ونقل القوة والسلطة والثروة من الأغنياء إلى الفقراء. وفي نظر جماهير الشعب في القرى والمناطق الريفية كان هو الرجل الذي يريد لهم أن ينعموا بخيرات الأرض وبالمياه النقية والكهرباء والطرق والمدارس والمستشفيات العلاجية، وهي نفس الأشياء التي لم تستطع ثورة الشاه البيضاء أن توفرها لهم". (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ص ٦٥٥ - ٦٥٦).

٦- تشكيل الثورة والسياسات التي اتبعتها الطرفان:

لقد بدأ جانب الثورة الإيجابي منذ عام ١٩٦٣م. وقد تمثل هذا الجانب في انتقال الزعامة السياسية للمعارضين من طهران إلى قم ثم إلى النجف، أما جانبها الاستلابي فقد ولد عملياً هو الآخر منذ بداية هذه الفترة. ونقطة البداية هذه كان السبب فيها ذلك التغيير الذي حدث في سياسات الشاه، والذي يلخصه أبراهاميان بأن السياسة العامة للنظام كانت حتى سنة ١٩٦٣م تقوم على جذب الطبقات

التقليدية في المجتمع إلى صفها وإعمال الرقابة الشديدة على الطبقات الجديدة (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٥١٨)، إلا أن هذه السياسة قد تغيرت بعد الإصلاحات الزراعية والثورة البيضاء ومواجهة علماء الدين والمتدينين وتحولت إلى عمليات نفى وطرده وسحق للطبقات التقليدية دون إحداث أى انفراجة أو انفتاح في وضع الطبقات الجديدة، لأنه وكما يوضح "ميرسباسي": كانت الخطط والبرامج التحديثية التي وضعها الشاه لا تشمل أى تطوير في بنية السلطة السياسية، كما لم تكن تحوى أى أثر لتحديث ثقافى وسياسى، بل على العكس من ذلك أصبحت الحكومة الاستبدادية، باستخدامها للأجهزة والوسائل الحديثة، تتمتع بقوة وسلطة أكثر تنظيمياً وأشد تسلطاً. فمن وجهة نظر الشاه كانت برامج الإصلاح بمثابة طرح لسياسته هو وتنفيذ هذه السياسة، ولهذا السبب بالتحديد أحس كثير من جماهير الشعب الذين كانوا تحت تأثير هذه البرامج وهذه السياسة بإحساس الغربة تجاه هذه البرامج، وأخذوا في أماكن ومواقع كثيرة إما أن يقاوموها أو يقوموا بمحاربتها. فبرنامج التحديث الذى وضعه الشاه لا يوجه له النقد بسبب حدائته، بل يوجه النقد لهذا البرنامج بسبب عدم قدرته على تحقيق الحدائق والتحديت بالمعنى الحقيقى للكلمة. فالحركة المناهضة لتحديث إيران خلال عقدى الستينيات والسبعينيات لم تكن سوى جهد واضح لمواءمة التحديث وتكييفه مع بنية ونسيج المجتمع الإيرانى والإسلامى. (ميرسباسي، ١٣٨٤، ص ص ١٣٨ و ١٤٤)، ويلخص "علمدارى" رأيه في هذا الموضوع بأنه يرى أن الشاه بعد عقد الخمسينيات ومنذ بداية عقد الستينيات إنحاز وانضم إلى القوى والعناصر المناصرة للولايات المتحدة والمؤيدة لها وتجنب القوى والعناصر التقليدية وأطاح بها، كما أطاح كذلك بالإقطاع أثناء الثورة البيضاء لصالح الرأسمالية التابعة له. كما انضم علماء الدين والجماعات الدينية إلى صفوف المعارضين، كذلك كانت العناصر العلمانية رغم تأييدها الضمنى للإصلاحات والتحديث إلا أنها كانت تعارض الديكتاتورية. فقد تسببت إجراءات الشاه الإصلاحية في إحداث فجوة عميقة في الاقتصاد والثقافة، ولم ينجح الشاه في الاستمرار في الإصلاحات الزراعية، فميت الثروة الزراعية عملياً بالإفلاس والفشل، وأدى تنامي الرأسمالية التابعة إلى حدوث موجة ضخمة من الهجرة من الريف إلى المدينة، وأصبحت المدن مكتظة بالقرويين النازحين إليها، وفي النهاية تحول هؤلاء المهاجرون إلى عناصر وقوى الثورة ضد الشاه. وقد أدى بقاء قطاع ضخم من المجتمع الإيرانى مستمراً في تقاليده القديمة إلى ظهور فجوة ثقافية وبرز أزمة الهوية، ثم بعد ذلك إلى الوقوف في مواجهة ثقافة التخريب والتحديث. وهذا القطاع الضخم من المجتمع والذي لم يحظ

بأى نصيب من التحديث، وأصيب بأزمة في الهوية، وأخذ في مواجهة المتسبب في هذه الأزمة أى نظام الشاه. (علمدارى، ١٣٨٠، ص ص ٤٩٦ - ٤٩٧).

ومما لاشك فيه أن الشاه فكر في وسيلة لحل مشكلة انعدام الهوية، وحاول أن يقوم بتطوير في مجال الثقافة، وفي هذا السبيل كانت القيم التي اهتم بها النظام في مجال الثقافة تنحصر أساساً في:

- ١ - حفظ وترويج ونشر الثقافة والفنون القديمة بهدف إعداد بنية أساسية للثقافة الإيرانية الجديدة.
- ٢ - تعميم هذه الثقافة في كافة مجالات الحياة.
- ٣ - نشر الثقافة والفنون الغربية الحديثة والمعاصرة.
- ٤ - تعريف العالم بالثقافة والفنون الإيرانية القديمة. (أكبرى، ١٣٨٢، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٨).

كل هذه القيم والإجراءات كانت تلاحظ في التخطيط الثقافي الذى بدأ النظام في تطبيقه منذ عام ١٩٦٨م. لكن كان من الواضح أن مثل هذه السياسة لا تجدها صدقاً أو تجاوب لدى الشعب الإيرانى، وكان واقع المجال الثقافي يتقدم في مسار يختلف تماماً عما كان يخطط له وينفذه الشاه والنظام، خاصة أن الكثير من هذه الإجراءات مثل احتفالات مرور ٢٥٠٠ على الشاهنشاهية الإيرانية، وتغيير التقويم الرسمى للبلاد من التقويم الهجرى إلى الشاهنشاهى، والتضييق على النساء المحجبات، وغيرها.... كانت تؤدي إلى ظهور ردود أفعال شديدة ضد النظام أكثر من أن تكون مؤثرة في بناء الثقافة التي يريدتها النظام. والدليل على ذلك أنه مع بداية التراجع عن هذه السياسات السابقة، كان أول إجراء في هذا التراجع هو تغيير التقويم إلى الهجرى الشمسى، ثم إلغاء منصب "وزير الدولة لشئون المرأة" من التشكيل الوزارى، وهو المنصب الذى كان قد أضيف إلى الوزارة بأمر مباشر من الشاه نفسه. (استمبل، ١٣٧٧، ص ٣٦).

وبعد الإصلاحات الزراعية وسحق الطبقات التقليدية، أدت سياسات التحديث التي تابعها الشاه إلى تنامي الطبقة المتوسطة الجديدة واتساعها، إلا أن هذه الطبقة في تزامن مع تناميها واتساعها أصبحت في حاجة ماسة لوجود مناخ ديمقراطى أيضاً، وأخذت في طرح مطالب أكثر في المجالات السياسية والاجتماعية. لكن نظام الشاه وفي توازن مع هذا التغيير بدأ يفقد قدرته على تحمل هذه الطبقة، ولهذا السبب أخذ النظام يقوم بإجراءات من شأنها التضييق بشكل أكثر على هذه الطبقة، وقد وقف هذا الأمر حاجزاً أمام مسار التحديث الكامل والشامل الذى كان يدعيه النظام ويروج له.

أما لماذا لم يتحول نظام الشاه إلى نظام ديمقراطى، فيمكن تحليل هذه المسألة من زاوية أخرى، لأنه رغم التنمية النسبية

الصناعية والاجتماعية، فقد افتقدت هذه التنمية إلى الشروط اللازمة إذ لم تتوافر في إيران خلال العهد البهلوي والعهود السابقة عليه أى شروط تدفع إلى التنمية الديمقراطية. وأهم هذه الشروط "تنامي مفهوم حصانة الجماعات الاجتماعية أو حصانة الأفراد والأشخاص أمام القوة المستبدة للحكام، وكذلك مفهوم حق المقاومة أمام القوة العاشمة المتسلطة. هذه المفاهيم، وكذلك مفهوم الاتفاق والتعاقد بين الأفراد والمواطنين بما يجعلهم ملتزمين أمام بعضهم بعضاً". (مور، ١٣٦٩، ص ١٠). هذه الشروط التي سبقت وشهدت التنمية الديمقراطية في أوروبا لم تكن موجودة في إيران طوال العهد البهلوي. ولأنه لم تحدث أى تنمية في المجال الديمقراطي، تحول النظام إلى نظام فاشل وضعيف، أخذ يغطى نقاط ضعفه وفشله عن طريق العوائد البترولية. وكان فشل هذا النظام واضحاً إلى درجة أن "استمبل" الذي كان ملحقاً سياسياً لأمريكا في إيران، وكان يعمل في السفارة الأمريكية في طهران أثناء ذروة الثورة، يبدأ حديثه عن بداية التحول السياسي في إيران في كتابه بهذه الفقرة: "من السذاجة لو تصورنا أن ثمة نظاماً سياسياً ناجحاً كان موجوداً في إيران في الفترة التي سبقت الثورة. فخلال الفترة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨م كان كل شيء قد سقط وانهار عندما عجزت الدولة والحكومة عن توقع أى شيء، وقد حدث هذا السقوط والانهار تدريجياً في البداية ثم بشكل فجائي ومروع. وكان نظام الشاه خلال عقد الستينيات قد تحول صوب الديكتاتورية، فرد واحد فقط أصبح هو المتحكم المستبد في مجريات كافة الأمور والشئون السرية والسياسية وفي حركة تحديث البلاد، وكانت كل المؤسسات - حتى المجلس النيابي والقضاء - قد فقدت قوتها واستقلالها". (استمبل، ١٣٧٧، ص ٣٥). هذا الأسلوب في العمل السياسي والتنفيذي جر على نظام الشاه أنواعاً مختلفة من الأزمات والمشاكل والقضايا المعقدة. وفي النهاية أدت هذه الأزمات الداخلية ومعها الانسجام والتوحد الذي جرى بين المعارضين إلى سقوط النظام وانهاره كلياً، فكافة العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التي تعد في مجموعها سبباً في سقوط الأنظمة، يمكن أن نشاهدها تقريباً كلها وقد تركزت في نظام الشاه.

يرى «بشيري» أن سقوط الأنظمة غير الديمقراطية يأتي نتيجة لمجموعتين من العوامل والأسباب المرتبطة ببنية السلطة والمجتمع أو بالنظام الاجتماعي ككل. فعلى المستوى الأول أو المجموعة الأولى نجد الدعائم الأربع الأساسية لسلطة الدولة ونعني بها: الأيديولوجية والشرعية، وتوفير الخدمات والمصالح العمومية، وضمان مصالح الطبقات المتحكمة، والسلطة والتسلط، هذه الدعائم الأربع يمكن أن تؤدي إلى أربع أزمات: أزمة الشرعية، وأزمة في الخبرة

والتنفيذ، وأزمة في تضامن الطبقة الحاكمة المتحكمة، وأزمة في السلطة والتسلط.

ومن ناحية أخرى، وعلى المستوى الثاني أو المجموعة الثانية، نجد على مستوى المجتمع أربعة أسباب يمكنها أن تعمل بمثابة العوامل والأسباب المؤدية لسقوط الأنظمة غير الديمقراطية:

١- معدل ومستوى عال من السخط العام والرفض.

٢- تنظيم هذا السخط والكرهية والرفض.

٣- زعامة حركة المقاومة.

٤- أيديولوجية المقاومة والكفاح.

إن توافر هذه العوامل والأسباب الثمانية مجتمعة وبدرجات متفاوتة هو الضرورة اللازمة لتوافر شروط سقوط الأنظمة غير الديمقراطية وانهارها. (بروكر ١٣٨٣، ص ص ١٥، ١٦ من مقدمة بشيري). إن أي تحليل أو دراسة للثورة ليثبت أن نظام الشاه قد واجه تقريباً كل هذه الأزمات الأربع، كما أنه شهد أيضاً بشكل واضح تلك العوامل الأربعة المؤثرة على مستوى المجتمع. لقد عانى النظام السابق من كافة هذه الأزمات مجتمعة، لكن على الرغم من أن هذا النظام قد واجه كل أزمة من هذه الأزمات والمشاكل على نحو ما، خاصة الأزمات الخمس في الشرعية، والنفوذ، والهوية، والأدوار والعلاقات، وأزمة التوزيع، إلا أن جميع هذه الأزمات والمشاكل قد أدت في النهاية إلى تشديد وتفاقم أزمة الشرعية، ثم ساهمت هذه الأزمة بدورها في حدة وتفاقم كافة الأزمات السابقة من جديد، ويشرح «لوسينباي» هذه الحقيقة بقوله: «إن أزمة الشرعية من الأهمية بمكان إلى درجة أنها تنتهي إليها أيضاً الأزمات الخمس الأخرى.. وبروز وتفاقم كل أزمة من هذه الأزمات الخمس يضع شرعية النظام موضع النقد والرفض على نحو ما. هذا بينما نجد أزمة الشرعية هي بدورها الداعمة والمشددة لكافة الأزمات الأخرى». (عوضي، ١٣٨٢، ص ص ١٩٦-١٩٧)، ولأن نظام الشاه بسبب تشابهه مع نموذج النظام «السلطاني» من الأنظمة غير الديمقراطية، لم يكن قادراً على الخروج من أزمة الشرعية، ولم يستطع إعادة بناء نفسه، لذلك عندما تشكلت وتكونت القوة القادرة على التعديل والتغيير (آية الله الخميني) في مواجهة الشاه، قامت في البداية بتقويضه ثم عزله في النهاية. ففي معرض تقييم النظام السابق وطبقاً لتقسيم الذين أسهبوا في دراسته من الناحية النظرية، يمكن اعتبار نظام الشاه، نوعاً خاصاً من نظام «السلطنة» أو الملكية الفردية المستبدة التي تمثل في الواقع نوعاً صارخاً من تركيز الحكم الفردي والسيادة والسيطرة الفردية، يتمتع فيه الحاكم بأقصى حد من السلطات والقوة المتحكمة في تصريف كافة الأمور في الدولة وتوجيهها، ويستند فيه الحاكم الفردي إلى موالاة ومساندة أشخاص وأفراد

محيطين به، لا يربطهم به إلا مصالحهم المادية والمزايا التي يتحصلون عليها منه. وفي هذا النوع من الأنظمة يؤدي غياب المؤسسات السياسية الجادة والفاعلة إلى تفوق الحاكم الفرد بقوته وسلطته بحيث لا يمكن تقويضه وعزله إلا بوجود قوة قادرة على تعديله وتغييره. (بروكر، ١٣٨٢، ص ص ٩٢-٩٥). لكن عزل الشاه وإسقاطه لم يكن نتيجة لأخطار النظام السابق وسياساته الخاطئة فحسب، بل كان ثمة تحول وتطور أيضاً في الطرف المقابل، وكما يوضح لنا «ميلاني»: «مع قبولنا لكل رأى أو فكرة أو نظرية فيما يتعلق بأسباب قيام الثورة، فإننا في النهاية يجب أن ننسب إلى نقطة بدينية، وهى أن التحولات والتطورات والأحداث والوقائع لا تؤدي وحدها إلى قيام ثورة، بل إن الاستنباط الذهني والاستنتاج الفكري من هذه التحولات والأحداث هو الذى يعد جماهير الشعب ويدفعها للقيام بالتغيير. وتأسيساً على ذلك، فإنه لكي تقوم أى ثورة يستلزم ذلك أن تدرك الجماهير جيداً أنه من الممكن القيام بإحداث تغييرات جذرية في بنية السلطة، وأن هذا الأمر ضرورة ملحة، وللوصول إلى مثل هذا الوضع لدى الجماهير يستلزم الأمر وجود أيديولوجية ثورية تكون على قدر مستوى الوعي لدى جماهير الشعب، وأن تحوى هذه الأيديولوجية عنصراً طوبايواً مثالياً. (ميلاني، ١٣٨١، ص ٥١).

هذا الشرط أخذ يتبلور في أذهان الجماهير الإيرانية طوال السنوات فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٨ م. لكن النقطة المهمة هى أنه إلى جانب الأيديولوجية الثورية يستلزم الأمر أيضاً وجود زعامة قادرة على تعبئة الجماهير، وأحياناً ما يكون هذا النوع من الزعامة ممثلاً في تشكيلات حزبية وتنظيمات مركزية (مثلاً حدث في ثورة ١٩١٧)، وأحياناً لا توجد تشكيلات حزبية أو تنظيمات بهذا المعنى، كما في حالة الثورة الإسلامية الإيرانية، إلا أن هذه التشكيلات والتنظيمات يتوافر لها خاصية كاريزمية الزعامة بشكل قوى بحيث يمكنها أن تعمل على إيجاد نوع من التشكيلات المتحركة والمتدفقة وغير الثابتة، ومثل هذا النوع من التشكيلات والتنظيمات يصعب على الحكومة المسيطرة والمتحكمة مكافحتها ومحاربتها، والثورة الإسلامية لها مثل هذه الخاصية، ونعني بها تفوق جانب كاريزمية الزعامة،

وتغلبه على التشكيلات والتنظيمات. وهكذا تشكلت الثورة، ثورة تختلف عن الثورات السابقة، سواء من ناحية مضمونها الدينى أو من ناحية استراتيجيتها القائمة على الابتعاد عن استخدام العنف، بينما نجد أن (استخدام العنف) وجد في الثورات السابقة وبدرجات مختلفة كبيرة كانت أو قليلة، هذا رغم أن «هانتجون» يعتبر أن عدم استخدام العنف لإسقاط النظم هو خاصية وصفة أساسية في كافة التيارات السياسية المناهضة للنظم الديكتاتورية خلال السنوات التي تلت عام ١٩٧٥ م والتي اشتهرت بالموجة الثالثة من الديمقراطية. (هانتجون، ١٣٧٣، ص ص ٢١١-٢٢٧) إلا أنه من المحتمل أن يكون أسلوب الإيرانيين في كفاحهم ونضالهم في ثورتهم قد أثر في سيادة وانتشار هذا الأسلوب للنضال والكفاح والابتعاد عن استخدام السلاح للوصول إلى تحقيق هدف تغيير الأنظمة.

فالشاه الذى كان قد طرد من حوله كل طبقة من الطبقات الاجتماعية المختلفة، ولأسباب تخص كل طبقة على حدة، وجد نفسه فجأة يواجهه موجه عظيمة عاتية من جماهير الشعب كله وقد قامت ضده، فالطبقة المتوسطة التقليدية كانت قلقة على بقائها واستمرارها وهويتها، والطبقة المتوسطة الجديدة كانت تعتبر فشل التنمية وانعدام الديمقراطية قضيتها الخاصة، والفلاحون والمزارعون لم ينالوا أى نفع من البترول أو التنمية، والعمال والطبقات الدنيا في المدن والحضر حاصروهم التضخم والبطالة والفقر، وحتى الطبقات العليا من المجتمع الإيراني تخلت هى الأخرى عن الشاه بسبب قلقها وحساسيتها إزاء مصيرها، وارتباط هذا المصير ببقاء الشاه، وعدم ثقتها فيه، لكن تحول مثل هذه الحركة للإسلام وأسلحتها كان وثيق الصلة بشعبيتها أيضاً، إذ يذكر «ألجار» أهمية هذين البعدين في هذه الثورة فيقول: «يتجلى في الثورة جانبان يرتبط كل منهما بالآخر، الأول: المشاركة الشعبية الواسعة في هذه الحركة، والتي لم يسبق ما يماثلها في الحركات والثورات التي ظهرت طوال القرن العشرين، والثاني: ماهيتها الإسلامية من حيث الأيديولوجية والتنظيم والزعامة. (ألجار، مقالة عن سلسلة بهلوى، ١٣٧٥، ص ٣٢٢).

دراسة

إيران وشرق أفريقيا

أد/ يحيى دواد عباس
أستاذ رئيس قسم اللغة الفارسية
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

السيطرة على تجارة الغرب والشرق، وقد تمكن الإيرانيون من فرض سيطرة كاملة على الممرات والمعابر المائية في المحيط الهندي، وواصلوا تجارتهم البحرية مع شعوب شرق أفريقيا، ونقلوا سلعا مثل: الذهب - العاج - الرقيق، والحيوانات الحية مثل: الطيور النادرة والقروء من شرق أفريقيا إلى جزيرة سرندين وإلى الصين.

وفي عهد الملك الساساني كسرى أنو شيروان (٥٣١-٥٧٩م) انتصر الإيرانيون على الأحباش الذين كانوا يحكمون اليمن آنذاك، وأوجدوا حكومة تابعة لهم فيها، وهيمنوا على مضيق باب المندب الذي يعد معبرا مهما يسهل الاتصال والارتباط بمنطقة شرق أفريقيا، وقد ساعد استيلاء الإيرانيين على اليمن على تعزيز العلاقات القديمة بين إيران وشرق أفريقيا، وشارك الإيرانيون في تبادل السلع المختلفة بين الصين والهند وروما من جهة، وشرق أفريقيا من جهة أخرى. وفي أواخر العهد الساساني، أي في نهاية القرن السادس الميلادي كون التجار الإيرانيون الذين كانوا ينقلون السلع الأفريقية المتنوعة إلى إيران والدول المجاورة لها مجتمعات صغيرة على سواحل شرق أفريقيا، وأسسوا مستعمرة لهم في منطقة "سانجي ياكاتي" التي تقع جنوب مدينة كيلوا القديمة، وتوجد أواني فخارية ومعنوية تشهد بالآثر الفارسي في هذا الوقت المبكر في شرق أفريقيا. ويعد ظهور الإسلام سافر خلال القرنين الأول والثاني

منطقة شرق أفريقيا من أجل مناطق قارة أفريقيا وأكثرها جاذبية، وترجع أهميتها إلى ثرواتها الطبيعية وطبيعتها الخضراء الخلافة، حيث البحيرات الكثيرة والسواحل البديعة والجزر والغابات الكثيفة والأنهار المترعة بالمياه. وعلاقة إيران بشرق أفريقيا علاقة تاريخية وحضارية وإنسانية قديمة ووثيقة دامت عدة قرون، فقد ساعد الوضع الاستراتيجي لهذه المنطقة التي تطل على المحيط الهندي والبحر الأحمر على قيام أقوام متعددة - ومنهم الإيرانيون - بالسفر إليها على فترات متباعدة منذ زمن بعيد، وكانت هذه الأسفار قصيرة الأجل، وكان هدفها النشاط التجاري.

وقد بدأت علاقة إيران بالقارة السمراء بصفة عامة، وشرق أفريقيا بصفة خاصة، في عصر الدولة الهخامنشية (٥٥٠-٣٣٠ ق.م)، حيث تمكن قمينز من فتح مصر عام ٥٢٢ ق.م، ونجح في فتح شمال الحبشة (إثيوبيا)، لكنه فشل في فتح جنوب الحبشة بسبب الصعوبات والمشكلات الطبيعية التي واجهته، فانسحب بجيشه وعاد إلى مصر بعد أن تكبد خسائر فادحة. وفي عهد الإسكندر (توفي ٣٢٣ ق.م) وملوك الطوائف (السلوقيون) ازدهرت العلاقات التجارية بين إيران ودول أفريقيا، وكانت سلع مثل: الذهب - العاج - الخشب - الأبنوس ترسل من دول أفريقيا إلى إيران، كما ازدهرت تجارة الرقيق. وفي عهد الساسانيين (٢٤٢-٦٥٢م) حدث تنافس بينهم والرومان على الهيمنة على الممرات المائية المهمة، وعلى

المهجرين عدد من المبلغين المسلمين الذين كانوا تجاراً وقراصنة إيرانيين إلى مناطق شرق أفريقيا المختلفة، وعرضوا الإسلام على السكان الوثنيين، ونشروا الدين الإسلامي بالطرق السلمية، وبدأ تاريخ شرق أفريقيا مرحلة جديدة. وفي القرن الثاني الهجري قام عدد من أنصار زيد بن علي من الإيرانيين والعرب المعارضين للأمويين بالسفر إلى أفريقيا، ويمكن أن نعد هؤلاء الإيرانيين الذين كانوا يعتنقون المذهب الزيدي هم أول من وضعوا حجر الأساس لاستقرار الإيرانيين في شرق أفريقيا، وهم الذين مهدوا للهجرة المنظمة التي قام بها الشيرازيون إلى شرق أفريقيا، وهي الهجرة التي تعد واحدة من أكبر وأهم الهجرات التي قام بها الإيرانيون إلى شرق أفريقيا، والتي تمت بشكل منظم، وكان لها تأثيرها العميق في تاريخ هذه المنطقة. ومؤسس هذه السلسلة هو علي بن الحسين الشيرازي الذي سافر في القرن الرابع الهجري مع أبنائه ومجموعة من أقاربه مستقلاً سبع سفن إلى سواحل شرق أفريقيا، وأقام دولة كبرى في هذه المناطق. وقد اختلط الشيرازيون بعد استقرارهم في شرق أفريقيا بسكان المنطقة الأصليين، وظهر نسل جديد يحمل اسمهم في دول مثل: كينيا وتنزانيا، نتيجة للاختلاط بالسكان الأصليين والزواج منهم والتأثير فيهم والتأثير بهم. أما أسباب الهجرة فهي كثيرة، وفيها روايات مختلفة رواها المؤرخون الغربيون الكبار، ولها أثر في القصص الشعبي، وهذه الروايات تتلخص في: ١- سوء معاملة إخوة علي بن الحسين (مؤسس سلسلة الشيرازيين) له في شيراز (جنوب إيران)، لكون أمه حبشية. ٢- يقال إن هؤلاء المهاجرين من الشيعة الذين فروا إلى شرق أفريقيا بعد استيلاء طغرل السلجوقي السني المذهب على شيراز في عام (٤٤٧ هـ. ق - ١٠٥٥ م). ٣- محاولة الحصول على امتياز تجارة هذه المنطقة والهيمنة على تجارة شرق أفريقيا البحرية. ٤- كسب المال وجمع الثروات والظفر بمناجم الذهب والماس الموجودة في هذه المنطقة.

واستقر الوالد علي بن الحسين في جزيرة زنجبار، واستقر أبنائه في كيلوا وعدد آخر من المناطق، وازدهرت كيلوا على يد ابنه الأكبر الحسين، وزادت أهميتها التجارية والاقتصادية، وصارت مركزاً للحكم بعد موافقة الأب، وازدهر الوضع الاقتصادي والتجار في الجزر والمدن الساحلية في شرق أفريقيا، وأقام الشيرازيون حكومات في جزر القمر وموزمبيق. واستقر الشيرازيون في منطقة واسعة تمتد من مقديشيو في الصومال وحتى سوفالا في موزمبيق، وكانت الجزر على اتصال دائم مع بضعتها بعضاً عن طريق السفن الشراعية.

وبعد وفاة الوالد تولى ابنه الحسين زعامة المهاجرين الإيرانيين، وازدهرت دولة الشيرازيين في عهده، وزادت أهمية مناطق مثل: ماليندي - لامو - زنجبار - أنجوان

وغيرها.

وتذكر كتب التاريخ أن الشيرازيين الفرس كانوا قد وصلوا إلى شرق أفريقيا - شأنهم شأن العرب - مهاجرين أو تجاراً، ولم يكونوا فاتحين أو قاهرين، وأن امبراطورية الشيرازيين أو مملكة الزنج ظلت تسيطر على مناطق شاسعة من شرق أفريقيا وتحكمها طوال ثلاثة قرون، إلى أن سيطر البرتغاليون على شرق أفريقيا سيطرة كاملة بعد هزيمة الشيرازيين في عام ١٥٠٢ م، وبعد قتل وأسر عدد كبير من الإيرانيين والعرب، كما سيطروا على تجارة هذه المنطقة، ونهبوا ثرواتها ومواردها الطبيعية، وظلت سيطرة البرتغاليين على منطقة شرق أفريقيا من كينيا وحتى موزمبيق لمدة قرنين من الزمان، وانزوى الإيرانيون والعرب طوال هذين القرنين، وهي المجموعات التي تبقت، ولجأت إلى المناطق البعيدة والأمنة نسبياً، وذابت في السكان الأصليين إلى أن تمكن العرب العمانيون الذين كانوا يقيمون في كينيا وتنزانيا في أواخر القرن السابع الهجري من التصدي للمستعمرين البرتغاليين، وساعدتهم حكومة سلطنة عمان، ونجحوا في طرد البرتغاليين في عام ١٦٩٨ م، وكونوا حكومة قوية في جزيرة زنجبار والمناطق والجزر المحيطة بها في القرن التاسع عشر، إلى درجة أن السلطان سيد سعيد بن سلطان مؤسس سلسلة البوسعيديين العمانيين نقل عاصمة ملكه من مسقط إلى زنجبار، وانتقل طوال هذه الفترة عدد كبير من الإيرانيين المقيمين في المناطق الجنوبية، وعدد كبير من "البلوش" من عمان إلى زنجبار بوصفهم جنوداً محاربين، واستقروا في جزر شرق أفريقيا. وصاهروا السكان الأصليين، وذابوا بينهم.

والواقع أن الشيرازيين الذين تركوا إيران وهاجروا إلى شرق أفريقيا كان لهم تأثير على جميع الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في هذه المنطقة، وحققوا نقلة نوعية في حياة شعوب هذه المنطقة، وبدأوا عصرًا جديدًا في تاريخهم، ولا زال أثر هذه النقلة باقياً حتى يومنا هذا، على الرغم من زوال مملكتهم، ولا زالت آثار وذكريات بعض الشخصيات الإيرانية البارزة موجودة في مناطق مختلفة من شرق أفريقيا، ولا زال أصحاب البشرة السمراء في دول مثل: تنزانيا وكينيا وأوغندا يذكرون الشيرازيين بالخير على الرغم من انقضاء سنوات طويلة، ويعدونهم البادئين لعصر جديد في تاريخهم.

كما برزت شخصيات إيرانية في فترة حكم العرب العمانيين في شرق أفريقيا، ومن هذه الشخصيات سيدة إيرانية تدعى "شهرزاد بيجوم" حفيدة فتحعطى شاه القاجاري التي تزوجت في عام ١٨٤٧ م السلطان سعيد سلطان عمان وزنجبار (١٨٠٤-١٨٥٧ م)، وانتقلت إلى زنجبار، لكن السلطان سعيد طلقها بعد بضع سنوات لأنها كانت

عاقراً، فعادة إلى إيران، لكنها كانت قد قدمت خدمات جليلة للإيرانيين القلائل المقيمين في زنجبار، وأمرت ببناء حمام إيراني بمواد بناء إيرانية، وهو الحمام المعروف باسم كيديتشى، كما أن القائد كلب على خان أفشار، وهو إيراني الجنسية، رأس القوات العسكرية العمانية في زنجبار، وقبل وفاته في عام ١٨٨٠م بنى مسجداً لازالت أطلاله باقية في زنجبار بجوار المقبرة القديمة، وحفر بئراً في إحدى قرى مدينة "أونجوجا" لم تجف ماؤه حتى الآن. وفي عام ١٨٨٥م سافر عالم الدين سيد عبد الحسين مرعشى الشوشترى مع أفراد عائلته إلى زنجبار، وأقام فيها ٢٣ عاماً نشر فيها المذهب الشيعى، وقام بتدريس اللغة العربية وقراءة القرآن وتجويده، كما قام بتدريس تاريخ الإسلام وتاريخ التشيع. وبعد وفاته خلفه ابنه سيد محمد مهدى الشوشترى الذى ترجم القرآن من العربية إلى السواحلية للمرة الأولى، وكان يتقن العربية والسواحلية والإنجليزية والفارسية، وألف العديد من الكتب عن المذهب الشيعى، وألف وترجم كتباً باللغة السواحلية واللغة العربية واللغة الفارسية، وتوفى عام ١٩٩٧م في ديبى.

هذا ولعب المسلمون الشيرازيون دوراً بارزاً في نضال شعب زنجبار ضد الإنجليز من أجل الاستقلال، ولعب حزب آفروشيرازى الذى تم تشكيله في عام ١٩٥٧م دوراً رئيسياً في الحصول على الحرية والاستقلال في عام ١٩٦٣م، وتم إعلان الجمهورية في عام ١٩٦٤م، وانتخب رئيس الحزب رئيساً للجمهورية.

واستمرت الحياة الهادئة للإيرانيين في شرق أفريقيا حتى عام ١٩٧٠، وهو العام الذى حدثت فيه بعض القلاقل والاضطرابات، فتم طرد الإيرانيين الموجودين في زنجبار، وتمت مصادرة كل ممتلكاتهم، وتسبب طرد الإيرانيين من جزيرة زنجبار في حدوث أزمة في العلاقات الإيرانية التنزانية آنذاك، وتوجه معظم الإيرانيين المطرودين من تنزانيا إلى إيران والإمارات والبحرين، لكنهم عادوا إلى تنزانيا مرة أخرى بعد استقرار الأوضاع السياسية في جزيرة زنجبار نحو عام ١٩٨٥م.

ويتحدث الدكتور عبد الحسين نوابى - المؤرخ المعاصر المعروف - عن اختلاط الشيرازيين بالسكان الأصليين في شرق أفريقيا، فيقول: لقد ظهر جيل لا هو إيراني ولا أفريقى، فالمواطنون كانوا يغنون باللغة الفارسية، ويتذكرون وطنهم شيراز، لكن وجوههم وأجسادهم كانت سمراء، وكانوا يتحدثون لغة لا هى فارسية ولا أفريقية ولا عربية، بل هى لغة جديدة تضم كلمات وصفات اللغتين العربية والفارسية إلى جانب خصائص اللغات الأفريقية، وهى: اللغة السواحلية، وبسبب هذا الاختلاط وجدت قبائل

جديدة لها أسماء جديدة مثل "شيرازى" - "بيمبانز" - "شيرازيها ديمو" - "شيرازيتامباتاو" في زنجبار وبمبا، وهى اليوم تشكل القسم الرئيسى للسكان في زنجبار والوطن الأم، وجوهم سوداء لفحتها الشمس، ووجنتهم بارزة، وأسنانهم بيضاء متراسة، وشعورهم مموجة ومجعدة.

والإيرانيون الموجودون حالياً في شرق أفريقيا مشغولون - في الغالب - بالتجارة والاقتصاد، وهم مبعثرون في مدن وقرى دول مثل: كينيا وتنزانيا وأوغندا، وأصبح لفظ "شيرازى" يدل على العائلات القديمة عربية وفارسية، وهم قلة بصفة عامة بين السواحليين في المدن والقرى.

وكان للشيرازيين تأثير في هذه المنطقة في المجالات الثقافية والحضارية والمعمارية، وفي اللغة والعادات والتقاليد، فقد نشر الشيرازيون الأسلوب المعماري الإيراني في القرنين الرابع والخامس الهجريين في شرق أفريقيا، وذلك في القصور والمساجد والمباني والحمامات (مسجد كيزيمكازى في جزيرة أونجوجا الموجودة في ضواحي مدينة زنجبار - حمام كيديتشى على بعد عشرة كيلو مترات من مدينة زنجبار - المبنى ذو الأعمدة الثمانية في جزيرة زنجبار)، مما يدل على رقى فن البناء بوجه خاص وفن العمارة بوجه عام، فقد نقل الشيرازيون إلى شرق أفريقيا بناء المنازل بالأحجار واستخدام الجير والأسمنت في البناء، كما نقلوا فن الحفر على الخشب إلى هذه المنطقة، ولازالت أطلال بعض هذه المساجد وهذه المباني باقية حتى الآن.

وفيل يتعلق بالعادات والتقاليد، فيبدو الأثر الفارسي واضحاً في الاحتفال بعيد «النوروز»، حيث تبدأ السنة الجديدة عندهم بهذا العيد وهذا اليوم الذى يسمى عندهم نيروزى، حيث يحتفل الأهالي بهذه المناسبة على طريقتهم الوطنية التى تنحصر في الرقص والتعطيب، كما يبدو هذا الأثر في استخدام التقويم الهجرى الشمسى في شئون الزراعة والملاحة، والتقويم الهجرى القمري في الشئون الدينية والمذهبية الإسلامية.

كما توجد اصطلاحات تجارية وملاحية فارسية وكلمات فارسية كثيرة أو كلمات معربة عن الفارسية في اللغة السواحلية، نتيجة للتأثيرات الثقافية التى تركها الشيرازيون في سكان منطقة شرق أفريقيا.

كما يبدو الأثر الفارسي واضحاً في نظام الحكم، حيث كانت المدن السواحلية تتخذ لنفسها حاكماً عادة ما يكون مهاجراً عربياً أو فارسياً حتى يكون خارجاً عن نظام التنافس العائلى، ويختار هذا الحاكم بمحض الإرادة، وسلطته مقيدة برأى المجلس (مجلس العقلاء أو مجلس المحنكين) الذى يضم عناصر مختارة من العائلات، وكان الحاكم يجعل لنفسه وزيراً (شاهاً) وسكرتيراً ونائباً، وتختلف مهام المجلس وألقاب

أعضائه من مدينة إلى أخرى، وتختلف رموز السلطات أيضاً من مدينة إلى أخرى، ففي المدن الشيرازية كان الحاكم يتخذ قرناً قيل إنه استحضر من بلاد فارس، بالإضافة إلى مزمار طويل من الخشب أو العاج أو البرونز.

ويرى الإيرانيون المحدثون أن أكثر من خمسمائة كلمة فارسية دخلت اللغة السواحلية، هذا إلى جانب كلمات من اللغات الأفريقية (البانتو) ومن العربية والبرتغالية والهندية والإنجليزية والأوروبية والألمانية والإيطالية. في حين أن بعض الدارسين العرب مثل الدكتور عبد الله نجيب يرون أن الكلمات الفارسية المستخدمة في اللغة السواحلية قليلة جداً، ويذكر أربعة أمثلة فقط دون أن يذكر معانيها، وهذه الأمثلة هي:

نيروزي من نوروز - شاهما من شاه - ديسالي من دست مال - سر كالي من سر كال، كما يذكر أن كلمات فارسية مثل: لجام ويستنان مستخدمة في القصص الشعبي السواحلي، ويرجع انتقال الكلمات العربية إلى السواحلية عن طريق اللغة العربية نفسها بشكل مباشر أو عن طريق الفارسية المتأثرة العربية.

إلا أننا من خلال القواميس القليلة التي توافرت لدينا لاحظنا بعض المفردات الفارسية التي تسربت إلى اللغة السواحلية، مثل:

- بافته: المنسوج من القطن - قماش - سجاد.
- بخت: حظ - طالع - إقبال.
- بخشش: إنعام - هدية - هبة.
- بوستان: حديقة - بستان.
- بندر: ميناء - مرسى للسفن.
- بي بي: سيدة - لقب للنساء.
- بيمة: تأمين - ضمانة.
- دوربين: تلسكوب - ميكروسكوب.
- دستور: رخصة - قانون - قاعدة.
- دستمال: منديل - عمامة.
- جامه دان: صندوق - حجرة الملابس.
- تبانجه: مسدس - بندقية - موجة بحر - صفعة.
- سفيد: أبيض - ظاهر - واضح.
- شلوار: سروال.
- سامان: أثاث - متاع ولوازم المنزل.
- سنجار: سفن تبحر بمجموعة.
- سرهنگ: قائد - عقيد - مناضل - بطل.
- سر كاري: الحكومة - السلطة العامة.
- روشن: مضيئ - منير.
- ناخدا: ملاح - ربان السفينة.
- نمونه: نموذج - مثال.

- لجام: لجام.

- ليمو: ليمون.

- كاك: أخ - شقيق.

- ميز: مائدة - منضدة.

وتهتم إيران المعاصرة بشرق أفريقيا، وتحاول بشتى الوسائل دعم العلاقات وتعزيزها مع دوله الحديثة، وتولي اهتماماً لإعادة الروابط القديمة في كافة المجالات، وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد قام الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني بزيارة أفريقيا مرتين أثناء فترة رئاسته، لدعم علاقات إيران بأفريقيا إعمالاً لنظرية التمدد خارج النطاق الإيراني، ومحاولة للخروج من الحصار المضروب حول إيران، والبحث عن المساندة السياسية على صعيد المنظمات الدولية في مواجهة الضغوط التي تمارس ضدها دولياً، وتحدياً للظروف الاقتصادية المضطربة في إيران، والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية في هذه المنطقة، فضلاً عن إيجاد مجالات للاستثمارات والترويج التجاري، ورغبة إيران في الظهور كقوة إقليمية. ومن هذا المنطلق، أعلنت إيران على لسان وزراء خارجيتها عن استعدادها لتنفيذ مشروعات اقتصادية وتنموية في القارة الأفريقية. وفي شرق أفريقيا وغربها فرق مذهبية (أتباع المذهب الإسماعيلي - أتباع المذهب الإثنى عشري) ومراكز ثقافية تنشر المذهب الشيعي في مجتمعات هذه المناطق. وكانت إيران قد أرسلت وفداً إيرانياً لحضور مراسم أداء اليمين الدستورية الخاصة بالسيد أحمد عبد الله سامبي الذي انتخب رئيساً لجمهورية جزر القمر في شرق أفريقيا في أواخر مايو ٢٠٠٦م، والذي دعا إيران إلى توسيع التعاون مع بلاده نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد. ولإيران مؤسسات وأنشطة في جمهورية القمر (مركز ثقافي ومركز طبي ومركز للمساعدات الإنسانية)، وهي تستعد لافتتاح سفارة لها قريباً في العاصمة موروني. وطبقاً لما جاء في جريدة الأهرام المصرية - ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٨م - تنهم بعض الأوساط السياسية في جزر القمر الرئيس سامبي باعتناق المذهب الشيعي، إلا أن الرئيس سامبي رفض هذه الاتهامات، وأكد أنه من أتباع المذهب الشافعي مثل غالبية القمرين، وأنه يحب لآل البيت.

ويطالب البعض في إيران الآن بضرورة المحافظة على العلاقات القديمة بين إيران وشعوب شرق أفريقيا، وبمواصلة النهج الذي اتبعه الإيرانيون من قبل في هذه البلاد. كما يطالب البعض المسئولين الثقافيين وأولى الأمر بالاستفادة من هذه السوابق التاريخية، واختيار وابتكار أساليب جديدة، وأن يساندوا العدد القليل من الإيرانيين الموجودين في هذه المنطقة، وذلك عن طريق عقد الصلات معهم عن طريق المستشاريات الإقليمية، وتقوية الصلة بينهم

وبين وطنهم الأم إيران ثقافياً واجتماعياً، وذلك بإلقاء الضوء على السوابق التاريخية الخاصة بوجود الإيرانيين في شرق أفريقيا في المحافل والمجامع العلمية في الداخل والخارج - عقد ندوات يحضرها العلماء والمتخصصون في الإيرانية في الداخل والخارج في كينيا وتنزانيا - عمل بحوث ودراسات عن دور الإيرانيين في شرق أفريقيا في القرون الأخيرة - إرسال الكتب والمجلات الفارسية إلى الإيرانيين لتقوية علاقاتهم الثقافية بإيران - إنشاء فصول لتعليم اللغة الفارسية - إيجاد صلات ثقافية مع البلوش وإحياء اللغة الفارسية بينهم. هذا وقد عقدت في فبراير ٢٠٠١م ندوة استمرت يومين عنوانها: المؤتمر الأول لدراسة دور الشيرازيين في دولة وحضارة شرق أفريقيا، وذلك في أحد الفنادق الكبرى في نيروبي عاصمة كينيا وأكثر المدن سكاناً في شرق أفريقيا، وقد تقدم الباحثون من إيران وكينيا وتنزانيا بمقالات حول هذا الموضوع، وأقيم معرض للآثار التاريخية الإيرانية والحضارة الشيرازية في شرق أفريقيا، كما عرضت بعض الأفلام التسجيلية في هذا المجال. المراجع:

١- الأدب السواحلي الإسلامي: دكتور/ محمد إبراهيم

- محمد أبو عجل - السعودية - ٢٠٠٢م.
- ٢- إيرانيها وشرق أفريقيا، دكتور عبد السلام فهمي - تهران - ٢٥٣٧ شاهنشاهي.
- ٣- دراسات في الأدب السواحلي (القصص الشعبي) - دكتور عبد الله نجيب - القاهرة - ١٩٨٧م.
- ٤- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- ٥- قاموس عربي - سواحلي / سواحلي - عربي: دكتور مصطفى الحلوجي - القاهرة - ١٩٩٠م.
- ٦- قاموس فريدريك جونسون: سواحلي - إنجليزي - نيويورك - ١٩٩٠م.
- ٧- مجلة كلية اللغة والترجمة - العدد الحادي عشر - ١٩٨٥م - مقال: الأثر الفارسي في شرق أفريقيا - الدكتور/ عبد الله نجيب محمد.
- ٨- مجلة مطالعات أفريقيا - شماره ٧ - تهران - ١٣٨٢ هـ. ش.
- ٩- الملف الإيراني - العدد ٢ - أكتوبر ١٩٩٦م - مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس - دراسات شرق أوسطية (١٩٥).

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية
في شهر آذر ١٣٨٧ هـ.ش.
الموافق نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٨ م

التي يهنيء فيها المسلمين عموما والشيعة خصوصا بحلول عيد الأضحى، وكلمته إلى حجاج بيت الله الحرام، ودعوته خلالها للوحدة الإسلامية، ونبد الشرك والمشركين والصمود أمام المستكبرين وأعداء الدين، كما طالب الحجاج الشيعة بتوخي الهدوء والحذر في المشاعر، والتجاوب مع علماء السنة في الفرائض.

ولم تنس الصحف إبراز تهنئة الرئيس أحمدى نجاد للمسيحيين بمناسبة أعياد الميلاد في رسالة أحدثت ردود فعل في الدول الغربية، خاصة في بريطانيا وأستراليا اللتين اعتبرتاها إيجابية، وتزامن مع رد فعلها وقف تجميد بنك سبه الإيراني في لندن ومديد، وعودته للتعامل العادي.

وقد عبرت الصحف في افتتاحياتها عن تعاطفها مع الشعب الفلسطيني في غزة، واستنكارها ضرب المقاومة، وتحاذل الدول العربية في تقديم المساعدة، والدعوة إلى فتح المعابر في وجه المساعدات المقدمة من إيران والدول الأخرى لسكان غزة.

ومع اشتداد الحملات الإعلامية بين الأصوليين والإصلاحيين، وداخل كل معسكر، إزاء اقتراب موعد اختيار المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية، تابعت افتتاحيات الصحف بمختلف توجهاتها ما يجري على الساحة السياسية، واستعدادات كل معسكر، وتفصيل التحركات الانتخابية، والتخمينات المطروحة حول المرشحين المحتملين في كل جانب. هذا إضافة إلى ارتفاع حدة النقد بين كلا الفريقين حول الإنجازات والسلبيات، خاصة في المجالين السياسي والاقتصادي، مبرزة تصريحات أقطاب المعسكرين ورؤاهم حول هذه الانتخابات، كما أوضحت أن كلا من الفريقين لم تبلور رؤيته حول الاتفاق على مرشح واحد، كما أبرزت الدعوات التي تعلق في المعسكرين حول إقامة حكومة ائتلافية للأصوليين أو حكومة وحدة وطنية للإصلاحيين.

تميزت افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر آذر ١٣٨٧ هـ.ش. الموافق نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٨ م باحتفالها بالأعياد والمناسبات الدينية والمذهبية والوطنية الإيرانية، حيث توافق مع هذا الشهر ذكرى عيد البسيع، وذكرى عيد الغدير، وذكرى عيد الأضحى المبارك، يضاف إلى ذلك النقد المتبادل بين الصحف ذات التوجه الأصولي والصحف ذات التوجه الإصلاحي مع اشتداد الاستعداد لمعركة انتخابات رئاسة الجمهورية، فضلا عن مناصرة الصحف لحماس ودعمها المعنوي لقطاع غزة.

ويعمل يوم البسيع أحد المناسبات الوطنية الهامة في إيران، حيث يتم فيه لقاء الزعيم بقيادات قوات البسيع التابعة للحرس الثوري، وتقوم هذه القوات بتقديم عرض لإمكاناتها في مجالي الدفاع والخدمة، وقد أبرزت افتتاحيات الصحف على مختلف توجهاتها أهمية قوات البسيع ودورها في دعم الأمن الداخلي، والخدمات التي تقدمها للمواطنين، كما ركزت على كلمة الزعيم سيد علي خامنئي في الإشادة بهذه القوات، ومطالبتها بالحفاظ على يقظتها ووعيتها وتطوير عملها، باعتبارها درعا للثورة والنظام.

أما عيد الغدير فهو من أهم أعياد الشيعة حيث تم فيه تنصيب الإمام علي بن أبي طالب إماما للمسلمين عند غدير خم من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم، كما يقول الشيعة، ومن ثم فهو من الأيام المصيرية في تاريخ الشيعة، يقدسونه ويحتفلون بذكراه، ويحددون العهد والبيعة للمذهب الشيعي وإمامه، ومع تأكيد معاني هذا اليوم عند الإيرانيين الشيعة في افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية، ركزت هذه الافتتاحيات على كلمتي آية الله سيد علي خامنئي زعيم الثورة، ومحمود أحمدى نجاد رئيس الجمهورية بهذه المناسبة، حيث استغلاها بشكل جيد من خلال دعوة الجماهير الإيرانية لدعم النظام والحكومة الإسلامية.

كما أبرزت الصحف في افتتاحياتها كلمة زعيم الثورة

مشروع الحكومة الائتلافية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

علمية وثقافية واقتصادية، يكون الريال الإيراني هو العملة المشتركة للمنطقة، وتكون اللغة الفارسية هي اللغة المشتركة للمنطقة.

ويعتبر محسن رضائي من منتقدي الحكومة الحالية ويعتبرها حكومة الفرد الواحد، ويهاجمها في صفحاته الإلكترونية مثل بازتاب وتابناك، ويركز رضائي في هجومه على الحكومة على الناحية الاقتصادية، ووصول معدل التضخم إلى أعلى مستوى بين دول المنطقة. وقد أثار مشروعه عن الحكومة الائتلافية جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، وكان من أبرز منتقديه داخل معسكر الأصوليين صحيفة كيهان ورئيس تحريرها "حسين شريعتمداري"، وحزب المؤتلفة الإسلامي وزعيمه "عسكر أولادي" الذي رد عليه برسالة شديدة اللهجة يتهمه فيها بمحاولة تجاوز الرئيس أحمدى نجاد الذي يلقي كل تأييد من الجماهير، وكل دعم من الزعيم سيد على خامنئي. (كيهان في ١٦/١٢/٢٠٠٨م) وقد رد عليه محسن رضائي شارحاً وجهة نظره، مؤكداً أن حكومة الوحدة الوطنية تقوم على اتفاق رؤساء الأجنحة، أما الحكومة الائتلافية فهي تشكل من داخل الأجنحة، وإذا وجد الرئيس عنصراً صالحاً لحكومته من جناح آخر فإنه يستفيد منه بدون اتفاق مع هذا الجناح، والهدف من هذا المشروع هو إيجاد ساحة وطنية في البلاد، هدفها خدمة البلاد وموضوعها الأصلي مصلحة البلاد والقيم الحيوية للمجتمع، الجميع فيها يعتقد في النظام الإسلامي، وقادرين على الاتفاق حول إيجاد هذه الساحة سواء في الأحزاب أو مستقلين، وسواء في الحكومة

أرسل محسن رضائي أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام رسالة يوم ١٢/١٢/٢٠٠٨م إلى رؤساء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ولرؤساء الأحزاب السياسية يقترح فيها تشكيل حكومة ائتلافية، وأن يطلبوا من المرشحين الأصوليين الستة لرئاسة الجمهورية أن يختاروا واحداً منهم يخوض الانتخابات، ويقوموا بتأييده على أن يشركهم في حكومته بعد نجاحه، ويؤكد رضائي أن الحكومة الائتلافية تختلف عن حكومة الوحدة الوطنية التي يقترحها بعض الأصوليون وعلى رأسهم على أكبر ناطق نوري، ومطالباً مرشحي الأصوليين بالوحدة والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية ملتزمة وخبيرة خلال السنوات الأربع القادمة، بحيث تكون قيادة السلطة التنفيذية بشكل جماعي. ويقترح رضائي أن يكون محور الوحدة برنامج توافقي، يتفق عليه الجميع ويتعهدون على تنفيذه كواجب تكليفي، كما يبدي اعتقاده بأن واجب رئيس الجمهورية هو تشكيل حكومة خبيرة وتقديم خطة بناءة، لأنه في غير هذه الصورة تتحول الحكومة إلى مؤسسة مساهمة خاصة، ساستها ومديروها فرد واحد، فيقل تأثيرها وتأثير مجلس الشورى الإسلامي، ويصبح رئيس الجمهورية وحده هو من يقوم بدور الحكومة ومجلس الشورى الإسلامي معاً. في حين أن النظام بما يمتلك من عقائد وأفكار ورؤية وزعيم مدبر ونخبة لا نظير لها ووطنيين أكفاء عليه أن يقدم للعالم أفضل حكومة، سواء على المستوى الفني أو المستوى الأخلاقي والقيمي، بحيث تستفيد من الفرص المتاحة حالياً مع عدم الابتعاد عن الأصول العريقة، وتقيم امبراطورية

أو في المجتمع. والفرق بين الساحة الوطنية والساحة الحزبية أن الأولى تتجاوز المصالح الحزبية إلى المصالح الوطنية، والثانية تعمل وفق توجه الحزب في إدارة البلاد، الأولى تتعامل بالأخوة، والثانية تتعامل بالمنافسة، الأولى تمنع المنافسة من أن تمتد إلى الصراع والعداوة، ولا تحالف الحدود الوطنية والعقائدية في التعامل مع المنافسين والأعداء، وتستفيد الاستفادة المناسبة من الفرص الوطنية، وتصمد في مواجهة التهديدات بكل قدراتها. ويشرح محسن رضائي الآية الكريمة التي يستمد منها فكرته، وهي: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً" مؤكداً أن الوحدة وفق معنى هذه الآية أن يكون الدين عين السياسة والسياسة عين الدين، أي أنه إذا كان ديننا توحيدياً فيجب أن تكون سياستنا توحيدية. والوحدة لا تعني إجبار غير المتزمين بالانضمام إلى المؤسسات الملتزمة، كما لا تعزل القوى غير الملتزمة أو لا تستفيد منها في تنمية البلاد. ويعتقد محسن رضائي أن الجماهير سوف تقوم بإصلاح المسيرة السياسية من خلال أصواتها في الانتخابات القادمة، وأن القيادة الشعبية الدينية ليس معناها تنقية المرشحين من خلال مجلس الرقابة على القوانين، أو توليف النماذج الانتخابية مع الأصول الإسلامية والأخلاقية، كما أن الانتخابات لا تمنع وجود وحدة وطنية مع التنافس من أجل زيادة الفاعلية. (انتخاب في ١٨/١٢/٢٠٠٨م)

ويرى المحلل الأصولي محمد كاظم انبارلوي أن رد عسكر أولادي على محسن رضائي يتضمن أفكاراً هامة ومحورية، منها أن وحدة الأصوليين في الانتخابات القادمة لرئاسة الجمهورية أصل، لذلك فإن أي مشروع يؤدي إلى تفرق الأصوليين لا يمكن اعتباره إيجابياً، كما أنه ليس هناك مبرر لتجاوز أحمدى نجاد بعد أن حقق معدلاً جديداً في خدمة الجماهير والتقدم العلمي والاقتصادي، وليس بين الأصوليين من يتمتع بمقبولية شعبية مثل أحمدى نجاد، كما أنه منتخب الجماهير له حقوق ينبغي مراعاتها في اختيار طاقمه، وينبغي عدم تجاوز حدود المنافسة بالحفاظ على أسس الخطاب، وهي التقدم والعدالة وخدمة الجماهير، وينبغي أيضاً أن يكون الائتلاف والوحدة الوطنية من خلال آراء الجماهير وربطها بالأمن القومي، حتى لا يضغط الغرب على إيران من خلال المنافسة الداخلية. ومن ثم فالحوار بين الأصوليين مبدأ للوصول إلى فهم مشترك، بل يمتد الحوار إلى المنافسين مع المحافظة على الأصول، لذلك لا ينبغي تحميل النجاة الشخصية على النجاة الوطنية، حيث ينبغي تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في عمل الأصوليين سواء في الحكومة أو البرلمان، وتحديد أين كانوا وكيف أصبحوا وإلى

أين يذهبون وما هو موقعهم في الرؤية العشرينية. (كيهان ٢٨ آذار ١٣٨٧ هـ.ش.) وفي وقفة حيادية يرى على لاريجاني أن سفر الحكومة إلى المحافظات يساعد على رؤية أوجه القصور هناك وحل المشكلات، وعقد مجلس الوزراء في المحافظات من إنجازات حكومة أحمدى نجاد.

في حين يرى حسين فدائي نائب طهران في مجلس الشورى الإسلامي أن مشروع الحكومة الائتلافية يستهدف وحدة الأصوليين والتقاءهم حول مرشح واحد للرئاسة، لذلك فهو مشروع جدير بالدراسة، واختيار طريقة منطقية للتعامل بين الأحزاب والجماعات الأصولية للوصول إلى الإجماع حول مرشح واحد، وهو أمر ممكن. (نوروز في ٢٩ آذار ١٣٨٧ هـ.ش.) ويرى سيد رضا أكرمي عضو اللجنة المركزية لجمعية روحانيت مبارز أن مشروع الحكومة الائتلافية الذي طرحه محسن رضائي أحد أقطاب الأصوليين وأيده فيه ناطق نوري هو حصيلة التجارب السابقة، ويسمح بأن تأتي حكومة جديدة تستفيد من كل القوى الخيرة. ويرى صادق زيبا كلام أستاذ العلوم السياسية أن شعبية أحمدى نجاد تناقصت، وأن المشروع يتجاوزه لأن من قدموه هم من يخالفه الذين يعتقدون أن سياسات الحكومة الحالية لم تستطع التغلب على المشكلات، وهم من خلال ذلك المشروع يريدون مواجهة الشعبية التي حظى بها أحمدى نجاد، وهم يريدون واحداً آخر من الأصوليين المعتدلين، مثل على لاريجاني أو محسن قاليباف أو حسن روحاني. أما الإصلاحيون فإنهم متفرقون، ولو اتفقوا على ترشيح خاتمي فإن المنافسة على الرئاسة سوف تنحصر بين قطبين: هو وأحمدى نجاد، ومن طرحوا مشروع الوحدة الوطنية أو الحكومة الائتلافية لا يريدون أن تكون المنافسة بين هذين القطبين، مع أن لهم معارضين في الجناحين، مما لا يدعو إلى التفاؤل، حيث ثبت أن حكومة الائتلاف الوطني لا قدرة لها على حل المشاكل.

ومن ناحية أخرى يبدو أن مشروع الوحدة الوطنية الذي طرحه الإصلاحيون، يلقي دعماً من رفسنجاني الذي يجد موقفاً بين كل من الأصوليين التقليديين والإصلاحيين، ويدعو إلى عدم الاختلاف حوله لأنه يمثل مصلحة قومية في إطار الرؤية العشرينية، ويرى حسين كهالي أمين عام حزب العمل الإسلامي أن هذا المشروع ظهر في مواجهة سلوك الحكومة التي تتخذ شعار أن جميع الجماعات التي لا تتفق معها لا تمثل إلا نفسها، أما سيد حسن رسولی أحد أقطاب الإصلاحيين فيرى ضرورة التمهيد لتحقيق هذا المشروع، وأن تكون له فلسفة صحيحة.

ويرى محمد حسين مقيمي نائب دائرة خمين في مجلس الشورى الإسلامي أن كلا من النظريتين الحكومة الائتلافية

وحكومة الوحدة الوطنية يعتبران في ميدان العمل نظرية واحدة، لأن الأفراد المختارين للحكومة يعملون في إطار سياسات الدولة التي حددتها الزعامة والدستور، حيث كانت حكومة مير حسين موسوي خلال الحرب العراقية الإيرانية حكومة ائتلافية، أخذت من كل الجماعات والأحزاب وحقت نتائج طيبة. ويرى أن من يقبل نظام الجمهورية الإسلامية ودستورها وولاية الفقيه يجب أن يشعر بالمسئولية تجاه إدارة البلاد، فيساعد الجميع بعضه تحت أى اسم أو عنوان. (روز في ٢٦ آذر ١٣٨٧ هـ.ش.) ويرى جيورك وارطان نائب مسيحي الشمال في مجلس الشورى الإسلامى أن هذا المشروع يحتاج إلى أرضية منها التشكيل الحزبي، لأن الحديث عن الأفراد وليس الأحزاب لا يشكل عملاً طويلاً المدى.

وانتقد على لاريجاني أولئك الذين يستغلون نظرية الوحدة الوطنية، لمنافسة الأصوليين، لأنه لا علاقة بين الوحدة الوطنية والحكومة الائتلافية. ويرى الدكتور اميدوار رضائي أن هذا المشروع ظاهره طيب، ولكن تعترضه بعض السلبات، منها أنه يسلب التنافس بين النخبة ويحرم المواطنين من اختيار الأنسب، كما أنه طرح غير واقعي مع الخلافات على الساحة السياسية بين الأحزاب والأجنحة يكون إمكانية تحقيقه ضعيفة، إضافة إلى أنه لا يتواءم مع الأوضاع الحالية للبلاد والمنطقة، ويرى أن تشكيل حكومة ائتلافية يبدو أفضل وأقرب إلى التحقيق، ويحقق العمل الجماعي، لأن الأوضاع السائدة في الأحزاب وبين الأجنحة السياسية ليست في مصلحة البلاد، وهي تتطلب إعادة النظر، وإقامة مشروع على ثلاثة أسس، هي: الاعتقاد في الزعامة ووحدة الكلمة والافتناع الصحيح بخدمة الجماهير، لأن هذه الأسس هي خلاصة القيادة الشعبية الدينية، خاصة في المجال الاقتصادي، وتحقيق المبدأ ٤٤ من الدستور وأهداف الرؤية العشرينية.

ويتفق المحللون حسين محمدى وعيسى سحرخيز

والدكتور محمد ملكى وسعيد مدنى وآذر منصورى وهم من الإصلاحيين على أن إيران تمر بظروف حساسة، إلا أنهم يعتبرون إقامة حكومة وحدة وطنية فشل قبل تحقيقه، لأنه يحذف آراء الجماهير من ناحية، ويتقاطع مع رأى الزعيم خامنئى بعدم إقامة تشكيلات لمعارضى أحمدى نجاد، ويرى سحرخيز أن حكومة أحمدى نجاد تقترب من السقوط. وتعتقد آذر منصورى أن طرح مشروع حكومة وحدة وطنية أو حكومة ائتلافية يستهدف استبعاد خاتمي، لأن هذا المشروع مبهم، وليس فيه إشارة إلى دور الجماهير فهو أشبه بشركة مساهمة، كما أنه يخدم فريقاً من الأصوليين الذين يطرحون فكرة تجاوز أحمدى نجاد، كما اعتبره بعض المحللين محاولة تقارب بين الأصوليين والإصلاحيين، وهو احتمال مستبعد من أقطاب كلا الطرفين. ويعتبر الدكتور محمد ملكى مشروع إقامة حكومة وحدة وطنية أكذوبة العام، لأنه لا يجذب إليه القوى السياسية، ومن يرفعونه لا يتحدثون إلا مع أنفسهم، وأنه يرى خلف كلامهم خداعاً للجماهير. ويرى سعيد مدنى عضو مجلس الشورى الإسلامى أن هذا المشروع خدعة انتخابية، فهو لا يمثل استراتيجية حقيقية بل تحرك تكتيكي. (روز ٢٧ آذر ١٣٨٧ هـ.ش.).

من الواضح على الساحة السياسية الإيرانية أن مشروع إقامة حكومة ائتلافية أصولية من المشروعات التي تطرح في موسم الانتخابات الرئاسية، كوسيلة لتجميع تحالفات انتخابية لدعم المرشحين، وهي على كل حال تزيد من قوة المنافسة الانتخابية على منصب الرئاسة، بعد أن كان قد ترسخ في الأذهان فكرة إتاحة الفرصة لأحمدى نجاد كي يحصل على فترة رئاسة ثانية، وهو أمر قد أصبح تقليدياً في السياسة الإيرانية، حتى يكمل الرئيس مابداً من مشروعات خلال فترة رئاسته الأولى. أما مشروع الوحدة الوطنية الذي يعرضه بعض علماء الدين من الإصلاحيين فيبدو وكأنه محاولة يائسة لإدخال الإصلاحيين حلبة المنافسة بقوة بعد أن تأكد انقسامهم.

عين على الأحداث

الرئاسية القادمة التي يراها البعض معركة فاصلة في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا يزال الإصلاحيون غارقين في ضعفهم وتشبهم إذ إن قلوبهم هواء، فخا تمى يتحدث عن ماضيه أكثر من مستقبله، وكروبي يغزل خيوطا وهمية لحلة رجل معتدل يرضى جميع الأطراف كي يرتديها عشية الانتخابات متناسيا طبيعة الشعب الإيراني الذي لا يرضى بأنصاف الحلول ولا الوسطية، فعندما جاء خاتمي جاء كثورة على المحافظين، وعندما جاء أحمدى نجاد جاء في ظل غضب شعبي من الأداء الاقتصادي للإصلاحيين، فما هو الدافع الذي سيكون لدى الشعب الإيراني لكي يسير وراء كروبي، أما بقية الإصلاحيين فهم أصغر وأشد ضائكة من أن يجوزوا ذلك المنصب في تلك الظروف.

إن إيران تضيق فرصة ذهبية بانشغال الغرب عنها بأزمته الاقتصادية وتغيير السلطة في الولايات المتحدة، فأصبحت ناسية لتحديها القومي وهو امتلاك الطاقة النووية وحل مشكلاتها الداخلية، والاقتصادية منها على وجه الخصوص، وكل نقمة من الممكن أن تتحول إلى نعمة إذا أحسن استغلال عناصرها، ولقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية مدى ضعف الاقتصاد الإيراني وسوق المال فيه على وجه الخصوص إذ فقدت الأسهم الإيرانية ٢٠ مليار دولار في يوم واحد، وحدد الخبراء طرق حل للأزمة منها خصخصة الشركات الحكومية وإعادة هيكلتها. وفي الوقت الذي تتعالى فيه صرخات الخبراء الاقتصاديين في إيران يصر أحمدى نجاد على أن إيران لن تتأثر بالأزمة لأنه كان قد أعد الموازنة العامة على أساس تحديد سعر برميل النفط بـ ٢٥ دولارا للبرميل، متناسيا أن الاقتصاد ليس موارد نفطية فقط، وأن هناك شركات ستغلق معلنة إفلاسها، وأن معدل البطالة سيتزايد للدرجة تهدد الأمن الاجتماعي الإيراني، إلا إذا كان

عكست الصحف الإيرانية خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٨ مدى انشغال النخبة السياسية الحاكمة بالحفاظ على سيطرتها على السلطة، وعدم رغبتها في خوض الانتخابات الرئاسية القادمة. وهناك احتمال ولو كان ضئيلا بخروجها منها. ففريق أحمدى نجاد لن يتحمل الخروج من السلطة مثلما فعل فريق خاتمي، فالمشاكل الداخلية التي يغطي عليها أحمدى نجاد حتى لا تفوح رائحتها ويقيد الصحف في تناولها أقوى وأشد من أن يتم التسامح مع مسببها في حال تركه للسلطة، ولعل هذا التستر والتأجيل لحل المشكلات أحد أهم أسباب تضخمها، لذا اهتم فريق أحمدى نجاد بطرح مشروع الوحدة الوطنية والتركيز عليه كمخرج لجميع المشكلات التي تواجهها إيران، متجاهلا في ذلك تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإيراني، والانهيار الحادث في البورصة الإيرانية، فضلا عن قصر التعامل مع مشكلة حركة المقاومة الوطنية الإيرانية في إقليم بلوتشستان الإيراني ذي الأغلبية السنية على التعامل الأمني دون محاولة حل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة، وكان الأجدر لنظام أحمدى نجاد في ظل انشغال الإدارة الأمريكية بتغيير السلطة، وإعداد التشكيل الوزاري، وبالتالي الهدوء النسبي لقضية الملف النووي الإيراني، أن يقوم بتقوية الجبهة الداخلية الإيرانية بحل المشاكل الحقيقية لإيران التي تضعف وحدتها الوطنية لا أن يقدم مشروعا وهميا عن الوحدة الوطنية لا يعدو كونه فكرة مشوهة لحكومة ائتلافية إذ اقترح بعض فريق أحمدى نجاد قيام الإصلاحيين بتأييد مرشحهم مقابل منح الإصلاحيين عددا من المقاعد الوزارية تحت مسمى مشروع الوحدة الوطنية أو حكومة الوحدة الوطنية، وقد عاجلت إحدى مقالات العدد الذي بين أيديكم تلك الفكرة مبينة استحالة تنفيذه، وفي خضم الاستعداد لمعركة الانتخابات

الرئيس سيتكفل بدفع الرواتب دون عمل، فضلاً عن إثراء موائد الشعب الإيراني الذي كان قد وعد به منذ ٤ سنوات مضت ولم ينفذه، إن السيد أحمدي نجاد يتصرف في الاقتصاد الإيراني بنمط العصور الوسطى كمالك للكيس السلطاني فيهب العطايا ويخلع الخلع وكأن إيران ضيعة لا مورد لها إلا كيس السلطان.

على الطرف الآخر نجد الأقاليم الإيرانية ذات الأغلبية غير الفارسية وغير الشيعية تبدأ المشاكل بها في التفاقم. ففي أقصى جنوب شرق إيران في إقليم سيستان وبلوتشستان، حيث تسود أقلية بلوشية سنية مختلفة مع الأغلبية الفارسية الشيعية في العرق واللغة والمذهب، يسود فقر مدقع وتنشط جماعة جند الله أو حركة المقاومة الوطنية بزعامة عبد الملك ريحي، وعبر صراع طويل ومرير مع السلطة المركزية في طهران فقدت طهران السيطرة على معظم أجزاء الإقليم وتعددت حالات خطف الجنود الإيرانيين وقتلهم، وبدلاً من معالجة

جنود المشكلة أخذت الحكومة الإيرانية عبر وسائل إعلامها بإلقاء التهم على دول الجوار تارة، وعلى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تارة أخرى، وأما دول الجوار الإيراني فمعتادة على مثل هذا السلوك منها، وأما الولايات المتحدة فلن يضيف هذا الهجوم الإعلامي شيئاً جديداً لما بين الدولتين، لكن الأهم هو الهجوم على المملكة العربية السعودية، وهو ليس الهجوم الإعلامي الإيراني الأول عليها، فهل إيران مستعدة حالياً لأن تخسر ما حقته من إنجازات في سياستها الخارجية مع السعودية بعد أن نجحت في توقيع الاتفاق الأمني مع الملك عبد الله منذ عدة سنوات. لاشك أن تحسين إيران لعلاقتها مع السعودية قد حقق لها مكاسب كبيرة، فهل ستحافظ عليها أم ستكون كالعقرب الذي غلب عليه طبعه فلسع الضفدع الذي حمّله علي ظهره لكي يعبر به النهر فمات الضفدع ومات العقرب غرقاً بعد أن غلبت عليه شقوته ولم يستطع أن يخالف طبعه.

خاتمي: لو كنت أكثر حسماً لكانت النتيجة أفضل

آفتاب يزد (شمس يزد) ١٨/١٢/٢٠٠٨

أهدافنا، وواصل خاتمي خطابه قائلاً: هل يمكن أن يكون نقد السلطة الحاكمة في المجتمع الإيراني بلا عواقب، وإن لم يكن كذلك فلا شيء كانت كل هذه المظالم، لماذا لازلنا حتى الآن نعتبر النقد الصادر عن بعض الجامعات - وهذه وظيفتها - رغبة في الإطاحة بالنظام، وهل يتم بالفعل تطبيق الدستور.

ينبغي علينا تحقيق أهداف الثورة الإيرانية، وإنني أقول أنه ينبغي علينا الحفاظ على الثورة وقيم الثورة، وعلى الحركة الطلابية أن تفكر في تقدم ورقي المجتمع والوصول إلى النظام الذي يكون للجميع فيه حقوق وحريات متساوية، النظام الذي لا يكون فيه أي أثر للاستبداد، ولو كانت الحركة الطلابية حركة مستنيرة واقعية لاستطاعت أن تقوم إلى حد كبير بدور المرجعية الدينية والمدنية للمجتمع الإيراني. ينبغي على الحركة الطلابية أن تتحدث بلغة المجتمع، وأن تدرك ظروف الزمان والمكان والاحتياجات الفعلية للمجتمع الإيراني، وأن تقدم شعارات مطابقة لهذه الاحتياجات. أما عن الانتخابات الرئاسية القادمة فينبغي علينا أن نذهب للأشخاص الراغبين في إحداث تحول، وفي الوقت

رداً على الأسئلة التي وجهت له بعد خطاب ملتهب في جامعة طهران صرح السيد محمد خاتمي قائلاً وسط جموع غفيرة من الطلاب جاءوا إلى جامعة طهران من جامعات أخرى، وأغلبهم من المعارضين لخاتمي، وأرادوا الحديث عن حادثة اقتحام المدينة الجامعية التي وقعت أثناء توليه رئاسة الجمهورية، فقال رئيس حكومة الإصلاحيين: إن حادثة اقتحام المدينة الجامعية تعد دليلاً على مظلومية الجامعة وما بذلته الجامعة من مقاومة، إن حادثة ١٨ تير جريمة كبيرة لازال قلب النظام الإيراني الحاكم يدمى من الجروح التي أصيب بها في أثنائها، في حين أن ما حدث لم يكن له أدنى علاقة بالجامعة، ونحن نؤكد على أننا نراغبون في إقرار الحقوق المدنية وفق الحقوق الأساسية للشعب.

وقد صرح خاتمي كذلك بقوله: نحن نريد أن ننجوا بأنفسنا من التخلف التاريخي، وأن نمحو عار التخلف عن تاريخ الشعب الإيراني، نحن نريد أن نتحكم في مصيرنا. إن المجتمع الذي نريده لا وجود فيه للفقر والتفرقة بين أفراد، ونكون غير منصفين لو قلنا أنه لم يحدث تطور في مجتمعنا منذ قيام الثورة، لكن لازلنا حتى الآن لم نصل إلى

نفسه لديهم مخطط لإجراء التحول الراغبين فيه، وعلينا أن نسعى إلى تنفيذ كل ما هو لمصلحة شعب دولة إيران. ورداً على سؤال حول كيف ينبغي أن تكون المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة، قال خاتمي: نحن من جيل شاهد في طفولته حركة المقاومة الوطنية، وقيام حكومة مصدق الوطنية، ثم الانقلاب في ٢٨ مرداد الذي خططت له الولايات المتحدة، وفي شبابه شهد بداية الحركة الجذرية بزعامة إمامنا، وإلى حد ما شاركنا بأيدينا في النضال، ولقد بدأت الحركة المجتمعية الإيرانية منذ مائة عام وفي النهاية نجحت الثورة، ولقد ظهر الإسلام منذ ما يزيد على ١٤ قرناً، ولقد أظهر الإسلام أساليب مختلفة في مواجهة ما سبق عليه، أحد هذه الأساليب، هو الأسلوب الانفعالي، وأسلوب رد الفعل الذي قدمه التقليديون الذين كانوا يفكرون في ظاهر الدين فقط، وهناك مجموعة أخرى كانت أكثر ثقافة واستنارة خرجت من بينها الثورة الإسلامية وأسس أفرادها الجمهورية الإسلامية، من الجائز أن يكون هذا التحرك قد اقترن بحسن النية، وقد تفاقت مشكلات مثل الفقر والتفرقة بين أفراد المجتمع، وتزايدت التهديدات وحتى الآمال الثورية تعرضت للتحريف. إن التفكير في التغيير موجود في الأشخاص الغيورين على الإسلام والثورة وهو أمر مطلوب.

إن إيران تمر الآن بمرحلة بالغة الحساسية، وينبغي أن نحل مشاكلنا، وإنني على صلة بالخبراء وأهل المعرفة في مختلف المجالات، وإن أيسر الطرق لخدمة الشعب هو التخطيط. ورداً على سؤال وجه لخاتمي يقول: ما هي الأمور التي يمكن أن تحدد ترشحك من عدمه فأجاب خاتمي: نحن نريد الحرية، وكذلك الاستقلال والتقدم والعدالة، ويجب أن نكون واقعيين وليس مثاليين، وأعتقد أن إيران لديها مقومات كثيرة للتقدم، وشعبنا جدير بأن يتمتع بالحرية، وأعتقد أن أفضل طريق للعمل أن يكون لدينا خطة واضحة لذلك، وإذا كان لدينا خطة جيدة سنواجه أمرين أولهما طموح الشعب، فالشعب يطمح إلى حل مشاكله، والأمر الثاني تهديد الأجهزة التي ينبغي أن تقدم الدعم لتحقيق طموح الشعب، إذ حينها يتفرض الجميع لتوجيه الانتقادات للحكومة بحيث تتأزم الأمور إلى حد بعيد، لا يصح أن يتم وعد الشعب بشيء ولما لا نستطيع تحقيقه تقوم جميع التيارات السياسية بالبدء في الهجوم، أنا أعتقد أن الشخص الذي ينبغي أن يشغل مقعد

الرئاسة هو من يستطيع أن يقوم بالعمل، أنا الآن لا أرفض الاشتراك في الانتخابات ولازلت في مرحلة دراسة الأمر. في معرض الحديث عن أن رفض ترشيحات البعض لزال يحدث آثاراً سلبية في المجتمع قال خاتمي: هذا الأمر يدعو إلى الأسف، فالذهاب إلى السجن اليوم لا يدعو إلى الخزي في هذا النظام، وهذا أمر سيئ جداً.

نحن نتحدث عن الدفاع عن الإسلام والجمهورية الإسلامية، وينبغي أن تكون النظرة إلى أي شخص يحاول الاصطدام أو حتى المساس بهما، نفس النظرة إلى المجرم الخطير، ولا يكون الأمر مجرد اتهام لتصفية حسابات بسبب مواقف سياسية سابقة أو رفض ترشحه في الانتخابات، إن التهمة التي توجه خطيرة ولو كانت صحيحة في حق من وجهت ضده لما كان كافياً لرفض ترشحه في الانتخابات فحسب.

ورداً على تساؤل: ألم تكن ثمانى سنوات بكافية؟ قال خاتمي: من أجل الوصول إلى أهداف الثورة، ثمانى سنوات غير كافية، ولعل الإصلاحات عملية تدريجية، وحتى الـ ٢٨ عاماً (عمر الجمهورية الإسلامية) غير كافية. أنا لا أقول أنه لم يكن لدينا عيوب ونقائص، بل كان لدينا عيوب كثيرة وأضعنا بعض الفرص أيضاً، ولو أننا تعاملنا مع الذين كانوا يقفون في وجه الإصلاحات بحسم أكبر لكانت النتيجة أفضل، لو أن بعض العوائق ما حدثت لكان بالقطع لدينا نتائج أفضل، وفي الوقت نفسه أعترف أنه كان هناك أوجه قصور في الحكومة، وأنا أعتقد أن الحكومة الإيرانية الحالية قد خطت خطوات شجاعة في التفاوض مع الولايات المتحدة، وأنها لم تغلق باب المباحثات وهذا أمر يستحق المدح.

لكننا لم نطالب حتى بالتباحث مع الولايات المتحدة، وقد قلت في ذلك الوقت (فترة توليه للرئاسة) في حديث عن الدفاع عن قيم ومبادئ الثورة أنه لأول مرة تنفذ الولايات المتحدة الشرط الذي وضعه الإمام الراحل للتعامل مع الولايات المتحدة، وهو اعتذارها لإيران وعدم تدخلها في شئونها الداخلية، أي أنه لأول وآخر مرة تعتذر الحكومة الأمريكية رسمياً للشعب الإيراني.

ومع هذا بدلاً من الاستفادة من هذه الفرصة لحل المشكلات وتحقيق المصالح القومية الإيرانية، اندلعت موجة ضخمة من الدعاية المضادة للإصلاحيين، لدرجة أننا وصلنا بعد عام واحد من توجيه الحكومة الأمريكية اعتذار رسمي للشعب الإيراني إلى إعلان إيران جزءاً من محور الشر.

الحرس الثوري والحكومة الإيرانية

مرتضى كاظميان ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ٢٠٠٨/١٢/٣

ليس فقط تؤثر على تركيبة الطبقات الاجتماعية في إيران بشكل كبير، بل إنها بالنظر إلى علاقاتها السياسية-الإيديولوجية مع القوى المسيطرة تخلف آثاراً ونتائج لصالح الجناح الحاكم في النظام.

وعلى الصعيد الأمني، صرح محسن ايجه وزير الاستخبارات في موضوع القبض على جواسيس دائرة حفظ المعلومات التابعة للحرس الثوري أن "المجتمع المعلوماتي في الحكومة التاسعة مرتبط ببعضه بشكل كبير في كل الموضوعات..." وأن هناك تنسيقاً بين المجتمع المعلوماتي ودائرة الحفاظ على المعلومات في القوات العسكرية والأمنية والاستخباراتية. تأكيد وزير الاستخبارات على الترابط القوي بين المجتمع المعلوماتي في البلاد (في الحكومة التاسعة) يؤيد الوارد آنفاً. وبغض النظر عن هذه الإشارة هناك شواهد عدة على مدى الأعوام الأخيرة تدل على هذه المشاركة المذكورة في عملية التعاطي مع التيارات الفكرية السياسية الناقدة للنظام، وكل الفاعلين سياسياً ومدنياً يدركون هذا الأمر جيداً.

ولا يمكن إغفال وجود القوى السابقة في الحرس الثوري في السلطة التنفيذية كما هو موجود في تاريخ كثير من الوزراء وكبار المدراء في الحكومة التاسعة. على سبيل المثال، قام القائد علي رضا افشار النائب السياسي السابق لوزارة الداخلية بتقييم جيد للعلاقة بين الحكومة والحرس الثوري: "في الوقت الحاضر قادة الحرس الثوري الذين يخدمون في الحكومة ليس عددهم بقليل، وفي هذه الظروف يعلق الحرس الأمل على الحكومة في وجود كثير من أشكال التعاون بين الحرس والحكومة".

هذا التداخل للسلطة العسكرية-الأمنية والسلطة السياسية والقوى الاقتصادية هو من الخصائص الممتازة والمهمة للغاية للحرس الثوري. ومن المؤكد أن هذه الخصائص حكر على المخططين وواضعي السياسة الأساسيين في هذه المؤسسة، وهذا الأمر بالنسبة لمصير عملية الديمقراطية في إيران إذا لم يكن حالة فريدة فإنها نادرة الوجود.

من أهم خصائص الحكومة التاسعة تعاطيها الملحوظ مع الحرس الثوري على الساحات كافة سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ومع أن الحرس باعتباره أحد الأركان التي لا تقبل الانفصال عن الجمهورية الإسلامية في كل مراحلها، فإنه بعد نجاح الثورة لعب دوراً خاصاً في الأوضاع داخل إيران، لكن تداخل هذه المؤسسة العسكرية مع الحكومة (السلطة التنفيذية) على مدى الأعوام الأخيرة قد خلق وضعاً مختلفاً لها وللحكومة والمجتمع المدني.

والحرس الثوري الآن أكبر من مجرد مؤسسة عسكرية، يتمتع بمكانة ممتازة في كثير من المشروعات الاقتصادية الكبرى (الصناعية والعمرانية و...)؛ وعلى الصعيد الأمني، هناك مؤسسة موازية لوزارة الاستخبارات، وأعضاؤها السابقون يتولون مناصب مهمة في السلطة التنفيذية.

هذه الادعاءات يصرح بها من حين لآخر مسئولين وتقارير رسمية. بعبارة أخرى، بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية تبين بشكل ما تشدها، وتذكر مكانة القوى الأمنية وشبه العسكرية في تصنيف معسكر السلطة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فكما يدور الحديث عن كبار مسئولى الحرس الثوري، يدور الحديث أيضاً عن هذه المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها خاصة مقر خاتم الأنبياء، وشركة "قرب" للتشيد ومئات المشروعات الاقتصادية الكبرى و الثقيلة مثل (إنشاء السدود، وشبكات توصيل المياه، والنفط والغاز، والموانئ، والطرق والمساكن و...) ويذكر أيضاً دخول هذه المؤسسة العسكرية مجال تصنيع الأجهزة الإلكترونية والاتصالات. وتنطوي المشاركة المباشرة وغير المباشرة من جانب كبار المسئولين القدامى والمستجدين في الحرس الثوري في هذه المشروعات على امتيازات مالية وأشكال كثيرة من التريح والانتفاع، أحياناً تكون خارج نطاق الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. هذه المشاركة الاقتصادية، وريداً وريداً، تعطى إمكانية وقدرة على المناورة المالية لقطاع من المجتمع،

رد أحمدى نجاد على رفسنجاني معارضة ترشيد الدعم خيانة للأمة

اعتماد (الثقة) ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٨

عنها"، وأضاف نجاد مخاطباً هؤلاء: "أنتم تعتبرون الأمة هي فقط أنتم أنفسكم وأسركم وتنظيماكم وحاشيتكم تعالوا وانظروا فالأمة هي هؤلاء المستعدون للتضحية والفداء في ميدان زنجان وشوارع زنجان والدولة في سبيل الثورة وبناء الدولة"، وأكد رئيس الجمهورية قائلاً: "وأنا مصممون على تعريفات الشعب بالجذور الأساسية لمشكلات الدولة الاقتصادية ومعالجة هذه المشكلات بفضل الله تعالى ودفع اقتصاد البلاد بقوة إلى الأمام برغم سوء النية لدى بعض أصحاب المصالح الشخصية"، وحذر رئيس الجمهورية الأعداء قائلاً، "افتحوا آذانكم هنا زنجان هنا أرض الرجال الشجعان والغواصين المجهولين الذين أبدوا شجاعة وقاموا ببطولات كثيرة طوال أعوام الدفاع المقدس الثمانية، واحتشدوا جنباً إلى جنب مع بقية شباب الأمة وشعب الدولة الغالي من أجل الدفاع عن أرض إيران وأحبطوا مؤامراتكم وقال مخاطباً أعداء الأمة: اعلموا أن هذا الشعب الهادئ الراسخ شعب زنجان، في حالة حدوث أي اعتداء سينفجر في وجوهكم مثل بركان الشجاعة والشهامة وسيصيبكم بالخذلان وتضلوا من شدة الإحباط طريق بيوتكم".

أحمدى نجاد: مستعدون للحوار مع أوروبا:
وفي لقاء آخر له أكد رئيس الجمهورية على أن العلاقات التي تنشر الحرب وتخلق التوترات والعداوات وتدمر القيم والثقافات لم يعد لها مكان في العالم، موضحاً أن العلاقات أحادية الجانب التي كانت لصالح بعض الدول قد وصلت إلى نهاية طريقها، وطبقاً لتقرير إيرنا، فقد قال محمود أحمدى نجاد في لقائه مع دومينيك دوفلييان رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترى أنه يمكن لإيران وأوروبا أن يلعبا دوراً بناءً لمستقبل العالم. وأكد رئيس الجمهورية قائلاً: إننا مستعدون اليوم للحوار مع فرنسا ومع سائر الدول الأوروبية في إطار من العدل، ولكننا نأمل في أن يلمس الزعماء الأوروبيون والفرنسيون ظروف العالم واحتياجاته بشكل جيد فنحن مستعدون للتعاون الكامل مع أوروبا بشرط عدم تدخل الآخرين.

يمثل موضوع الدعم أحد أهم الموضوعات التي تتور حولها الخلافات بين التيارات السياسية داخل إيران، فعلى مدار الأيام الماضية كان موضوع الدعم مجالاً خصباً لتوجيه الانتقادات بين الرئيس أحمدى نجاد وهاشمى رفسنجاني رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، فأتت زيارته إلى مدينة زنجان، وجه أحمدى نجاد في خطابه تحذيرات للداخل والخارج وسط جموع أهالي زنجان، كما وجه النقد لمتقدي مشروع التطوير الاقتصادي من ناحية، وللغرب من ناحية أخرى، وبعث لكلا الطرفين إنذارات شديدة اللهجة. وقد وصف متقدي مشروع التطوير الاقتصادي بالأثرياء الذين امتلأت بطونهم، ووصف معارضتهم بأنها إهانة، وحذر أحمدى نجاد الغرب كذلك، مشيراً إلى بعض مساعيهم نحو الملف النووي الإيراني، حيث قال إذا اعتدى الأعداء على حقوق الأمة الإيرانية سوف تقطع هذه الأمة أيديهم وأقدامهم بسكين زنجان، أما أهم تصريحات نجاد فقد خصصت للرد على متقدي مشروع التطوير الاقتصادي، ولم يمض أسبوع واحد على تحذير هاشمى رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في منتدى إيران ١٤٠٤ والذي انتقد فيه رفسنجاني مشروع التطوير الاقتصادي وما سيؤول إليه (زيادة الفقر) حتى دافع نجاد عن مشروعه المقترح للاقتصاد وقال دون أن يشير إلى شخص محدد مؤكداً على أن معارضة ترشيد الدعم إهانة للأمة: "إن البعض مستاء من الأمور التي تقوم على أساس العدل ويقولون إذا قمنا بترشيد الدعم وقسمناه بالعدل بدلاً من تركه في يدي بعض الأفراد سيكون في هذا نشرًا للفقر"، وأضاف قائلاً: "وأنا أقول له أن ترشيد الدعم هو عين العدل وأنتم لم تهينوا الأمة الإيرانية"، وقد سأل رئيس الجمهورية "لو ابتلع كل هذا الدعم عدد قليل مثلكم أنتم يا من امتلأت جيوبكم وتضاعفت ثرواتكم، هل يكون هذا نشرًا للفقر، أما إذا وزع بالعدل على كل أفراد الأمة فسيكون هذا نشرًا للفقر"، وقد وصف تصريحات هؤلاء الأفراد بأنها إهانة للأمة الإيرانية، وقال: "أنتم لا تعرفون الأمة وقد ابتعدتم

استكمال مثلث اليمين

اعتماد (الثقة) ١٢/١١/٢٠٠٨

اليمين، مثلث كان يرى في أحد أضلاعه اليمين الراديكالي جزءاً من ائتلاف (آبادكران) والذين كانوا قد سمو أنفسهم «رايحة خوش خدمت» (رائحة الخدمة الطيبة) وشهد في جانب آخر شياخة اليمين المحافظ الذي كان يقود مجلس الوصاية، وشهد في الضلع الثالث استعراض للقوة من جانب التيار الذي سمي فيما بعد باسم الأصوليين التطوريين، وقد ساندت الفرقة الأولى أحمدى نجاد بالانفصال عن ائتلاف (آبادكران)، وظلت الفرقة الثانية في معسكر ناطق ووضعوا أقدامهم على الساحة مؤيدين على لاريجاني، والفرقة الثالثة أحسنت استقبال محمد باقر قاليباف. ورغم أن هذه الفرق الثلاث لا يوجد فيما بينها أى اختلاف فكري جوهرى ويمكنها التعاون في بعض الأحيان، حيث توجد أمثلة كثيرة على ذلك، فإن ما يجعل هذا التعاون ممكناً أو غير ممكن شيان: الأول شخصية هؤلاء الأفراد أنفسهم المتتمين إلى هذين التيارين، والثاني الموضوع الذي يجب أن يتخذوا القرار بشأنه، ولكن في النهاية وبدخول محمود أحمدى نجاد مرشح الفرقة الأولى فضل الضلعان الآخران للمثلث أن يتحركا بمصباح خافت مؤقتاً ركباً عادوا إلى الساحة مرة ثانية عند إجراء انتخابات أخرى، وعلى هذا النحو مد المحافظون يد المساعدة إلى الحكومة التاسعة الجديدة واحتلوا أيضاً بعض المناصب التي ربما كان أهمها وجود على لاريجاني المنافس السابق لرئيس الحكومة في موقع حساس مثل أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي، والفرقة الثالثة اليائسة من فوز مرشحها (قاليباف) أرسلت مرشحها مسيح الحظ بجبهتها القوية إلى شارع «بهشت» حتى يكون حارس مجلس مدينة الأصوليين (المحافظ) وعادوا هم إلى نقطة انطلاقهم، وهو المجلس وهناك وضعوا أساس انتقاد الحكومة وبالطبع في صورته الأصولية، وكان أحمد توكلي وعماد افروغ والياس نادران وعلى رضا زاكاني وسعيد أبو طالب من بين هؤلاء الأفراد الذين انتقدوا الحكومة التاسعة منذ أول يوم عرفت فيه تشكيلها للمجلس السابع، واهتموا بالاشتجار باسم «الأصوليون المتقدون».

وبعد عام واحد من معركة ٨٤ (٢٠٠٥م) الشهيرة دخل المثلث الأصولي مرة أخرى في منافسة جديدة بالطبع في ظل غياب، ولا يجوز قول «المشاركة الباهتة» لضلع (اليمين

مع اقتراب موعد إجراء انتخابات الرئاسة، تعطى التيارات السياسية - سواء الأصولية أو الإصلاحية - لأنشطتها طيفاً وبريقاً جديداً وتسمع أصوات جديدة مثل سائر الانتخابات السابقة ونشهد ظهور تيارات جديدة بأسماء مختلفة، وهذا الأمر يؤدي إلى ضرورة إجراء دراسة تحليلية عميقة حول هذه التيارات، حديثة الظهور على الساحة للوصول إلى رؤية أدق بشأن الوضع السياسي للدولة والتكتلات والجهات بين التيارات السياسية المختلفة، وأحدث تيار سياسي أعلن عن وجوده رسمياً على الساحة السياسية خلال الأيام الماضية بالنظر إلى هذه الظروف كان تيار أصولي يحمل اسم (جمعية رهبويان انقلاب اسلامي) «جمعية أتباع الثورة الإسلامية». هذا التيار الذي برغم أنه لم يمر على مولده فيما يبدو أقل من أسبوع واحد فقط، إلا أنه لا يمكن إنكار شعبيته الجارفة وتاريخه السابق، وهذا الأمر يتضح جلياً بإلقاء نظرة سريعة على أسماء الأشخاص الذين عقدوا أول مؤتمر لهذه الجمعية وتحدثوا فيها، ولمعرفة سابقة (جمعية رهبويان انقلاب إسلامي) يجب الرجوع بالزمن إلى الوراء قبل أربع سنوات عام ١٣٨٤ (٢٠٠٥م) فإذا كانت انتخابات الرئاسة التاسعة تعيد إلى الأذهان ذكرى التيار واختلاف الرأي داخل معسكر الإصلاحيين وفي النهاية تشتت الأصوات والهزيمة في الانتخابات، فقد كانت هناك أيضاً ساحة لظهور الخلاف بشكل علني في صفوف التيار المقابل، حيث كان في مواجهة المرشحين الإصلاحيين الأساسيين الثلاثة في انتخابات (معين، كروبي، رفسنجاني) هؤلاء المحافظون الذين دخلوا المعترك الانتخابي بأربعة مرشحين (لاريجاني، أحمدى نجاد، قاليباف، رضائي) والذين ادعى كل منهم أنه زعيم الأصولية، وأنه سيعيد نفسه ليكون خليفة محمد خاتمي، وهنا برغم أن على لاريجاني قد أصبح هو المرشح النهائي لآلية الائتلاف المعطلة بين تيار اليمين إلا أن الجميع قد دقوا طبول الانفصال واعتقد اثنان منهم أكثر من الآخرين أن التمرد على قرار المجلس المركزي للمحافظين سيكون في صالحهما في النهاية، ولم يكن هذان الاثنان إلا محمود أحمدى نجاد ومحمد باقر قاليباف محافظا طهران السابق والحالي، فقد كان كل منهما يرى خلفه دعم ومساندة فرقة من المحافظين الشبان الجدد، فسلكا طريق المعارضة، ومن هنا ظهر مثلث الانقسام في تيار

المحافظ). وبرغم ان انتخابات المجالس المحلية في دورتها الثالثة كانت (ذات طابع سياسى أقل) إلا أنها بصفة عامة كانت ميدانا لقياس ثقل القوى السياسية بعد مرور عام على انتخابات الرئاسة المنهكة. وبرغم أن الإصلاحيين اقتربوا من للمة الصفوف وذلك بتشكيل ائتلاف مناسب في الانتخابات وتحقيق فوز محدود إلا أن المحافظين قد ظهوروا على الساحة مرة ثانية بقوائم مختلفة، وبرغم أوجه الاشتراك في قوائمهم إلا أنهم قاموا علنا بمعركة حقيقية قام فيها أنصار قاليباف تحت اسم «التيهة الأصولية الإصلاحية» باحتلال جزء من المقاعد واحتل أنصار الحكومة الذين اشتبهوا بفرقة «رايحه خوش خدمت» (رائحة الخدمة الطيبة) جزءا آخر من المقاعد الخضراء لمجلس المدينة حتى تشتعل منافسة خطيرة بين حلفاء أمس أيضا في مرحلة انتخاب المحافظ إلى أن استطاع قاليباف فقط بائتلاف الإصلاحيين ومتقدي الحكومة أن يواصل وجوده في مبنى «بهشت»، حيث إنه في غير هذه الحالة ربما كان قد خرج للأبد وودع الميدان الأول للسياسة في الدولة، ولكنه احترف السياسة وعقد ائتلاف مع خصومه السابقين ووضع أصواتهم الإيجابية في حسابه حتى يعرف ببقائه في منصب محافظ طهران، هكذا كمنافس قوى لرئيس الحكومة ولكن ظل التنافس قائما بين التيارات المنشقة عن المحافظين، حيث كان من المقرر أن تحدد الانتخابات التالية مصير مقاعد المجلس المائتي وتسعين وربما طبيعة وضع الدولة لتحديد رئيس الجمهورية القادم، ومن ثم فقد قام بدعم الضلع الثالث للمثلث حجتى يخوض تجربة الوجود على الساحة مرة أخرى.

المجلس الثامن - عودة التيار المحافظ:

استقال على لاريجاني من أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى قبل عدة شهور من إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية ، وكان خروجه مدويا لم يهز الساحة السياسية الداخلية الإيرانية فحسب بل انه لفت أيضا أنظار وسائل الإعلام الخارجية إلى تطورات الإيرانية الداخلية كى يعرف الجميع ، بخروج أهم رموز اليمين المحافظ من حكومة محمود احمدي نجاد، وهذا يعنى أن هناك تطورات جديدة سوف تحدث داخل التيار المحافظ.

وقد تم الرد على هذه التكهنات أكثر مما كان متوقعا حيث أن على لاريجاني بدخوله ساحة الانتخابات من داخل معقل المحافظين (مدينة قم) قد أخرج المحافظين مرة ثانية من العزلة، وأرشدتهم إلى طريق السلطة كى يتمكن هؤلاء السياسيون اليمينيون أن يعودوا مرة ثانية إلى السلطة وسيطروا على إحدى السلطات الثلاث بعد أن تحدث الجميع قبل عامين عن انتصار الجنود المحافظين على الجنرالات، وبرغم أن الأصوليين المتقدين قد اتحدوا أيضا مع المحافظين لمرحلة

الانتخابات داخل إطار الائتلاف الشامل للأصوليين كى يهدموا اليمينيين المتطرفين إلا أنهم بعد الانتخابات سقطوا في اللعبة السياسية أمام المحافظين الذين اتحدوا مع أنصار الحكومة بهدف تغيير رئيس المجلس وأجلسوا لاريجاني بدلا من حداد عادل برغم دعم المتقدين له حتى يثبتوا أنهم مازالوا يديرون لعبة السياسة أفضل من الآخرين.

وعلى هذا النحو، وبانتخاب لاريجاني رئيسا للمجلس صام حداد عادل عن الكلام، وأمضى الأصوليون المتقدون عدة اشهر لانتقاد البرنامج الاقتصادى للحكومة من حين لآخر بحذر وحيلة بالغة ربما لا يظهر شيء من الغيب ويخرجهم من هذا الوضع ، وقد كان هؤلاء ينتظرون فرصة يخرجون من خلالها من ذلك الاسترخاء المقنن الذى كان من نتائج انتخابات المجلس الثامن، ويؤدون دورهم على الساحة السياسية لفترة أصولية مثلما كانوا يستعرضون قوتهم في المجلس السابق.

وزارة كردان - فرصة التطويرين:

ومثلما كان يبدو، وبينما كان قد تربع رئيس المجلس على عرش السلطة وبرفقته مسئولى الحكومة قام الأصوليون التطوريون أو نفس أنصار قاليباف في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ بتحويل آخر رئاسة ممثلى اليمين المحافظ، وهو أول تحد حقيقى بين المجلس الثامن والحكومة التاسعة إلى فرصة جديدة لإحياء نفوذهم في المجلس، وقد كان تعريف على كردان كوزير للداخلية للحكومة التاسعة هو نفس هذه الفرصة التى كان يبحث عنها المتقدون، وكان العثور عليها كافيا لأن يظهرها في الصورة مرة ثانية مع سائر وسائل الإعلام المنتمية للأصوليين التطوريون مثل مؤسستى «ألف» و «جهان» وأن ينشروا حقيقة وزير نجاد الجديد، حيث كان من المقرر أن تتعجل الحكومة وتضرب الرقم السياسى لأكثر فترة وزارة في تاريخ الحكومات التى جاءت بعد الثورة، وعلى هذا النحو وفي ذات الوقت الذى وجه فيه على رضا زركانى تصريحات حادة ولاذعة ضد بعض الأفراد في الحكومة التاسعة، مثل رحيمى وكردان، واللذين اتهمهما بتزوير شهادة المؤهل، قامت مؤسسة ألف الإخبارية أيضا بالاستعلام عن حقيقة الأمر من جامعة اكسفورد لإيجاد ركيزة قوية لاعتراضات اتباعها وزارة على كردان، وهى الإجراءات التى قوبلت بمتهى الشدة والعنف من جانب أنصار الحكومة وانتهت بإغلاق المؤسسة. وبرغم ذلك لم يصمت المتقدون وواصلوا نشاطهم مرة أخرى في المجلس ووسائل الاعلام حيث إنهم كانوا يعلمون جيدا أن هذه الفرصة هى الأخيرة لإحياء مكانتهم المفقودة ولا بد من أن يفعلوا شيئا، ومن ثم فقد استمروا في إدارة الموضوع عن طريق المجلس وشيئا فشيئا أحيوا أجهزتهم الإعلامية

المفقودة بزيادة الضغط على الحكومة وأثاروا في النهاية موضوع استجواب وزير الداخلية بتعاون شخصيات جديدة مثل علي مطهرى، ووضعوا نقطة النهاية على قصة وزارته الدراماتيكية واستطاعوا هكذا بعد ثلاثة أشهر من الجهد المتواصل أن يعزلوا الوزير الذى كان قد وصل إلى الوزارة بناء على اقتراح ودعم من رئيس الحكومة التاسعة (ممثل الضلع الأول لمثلث اليمين) مع تكتل الكبير المرافق لرئيس المجلس وأتباعه (ممثلو الضلع الثانى للمثلث) وكانت هذه هى الفرصة التى بحث عنها الأصوليون ووجدوها واستثمروها، إذ الأعجب أنه عقد فى نفس هذه الفرصة التاريخية التى لم تسفر إلا عن انتصار الأصوليين المنتقدين للحكومة، مؤتمر فى طهران كان المتحدث الأساسى فيه غلام على حداد عادل، حداد الذى يعرف بدعمه لمكانة أتباعه فى المجلس (وصلت هذه المسألة إلى ذروتها فى يوم استجواب كردان) وابتعد شيئا فشيئا عن صورة (الرئيس غير الموفق) ربما أنه يفكر فى الغالب فى الوصول إلى كرسى الجلسات فى قصر الباستور بعد اجتياز بعد المراحل، وهو المقرر الحالى العام لمحمود أحمدى نجاد.

الجمعية الجديدة وتجاوز أحمدى نجاد:

أشارت جمعية «رهبويان انقلاب اسلامى» التى قد أعلنت حديثاً عن وجودها فى بيان الإعلام عن وجودها فى أول مؤتمر لها أن لها تأكيد خاص على «التحزب»، وهو المفهوم الذى لا يتفق بالمرّة مع فكر المجموعة الحالية فى الجهاز التنفيذى للدولة وفقاً للتصريحات التى أعلنها رئيس وأعضاء الحكومة التاسعة، ومن ثم يمكن العثور هكذا على أول خلاف فى الرأى من هذه الزاوية والقول بجرأة أنه لو تقرر حدوث تجاوز لأحمدى نجاد فى مجموعة تيار اليمين بخلاف ما قد قيل حتى الآن أن أحد المطالبين لهذا التجاوز هم بالقطع نفس هؤلاء الأشخاص الذين تجمعوا الفترة الماضية حول حداد عادل وتحدثوا عن التحزب ونجحوا فى عزل أحد وزراء أحمدى نجاد.

وعلى هذا النحو، فإن على رضا زركانى العضو المؤسس لجمعية «رهبويان انقلاب اسلامى» ورئيس فريق العمل الانتخابى المؤيد لقاليباف فى الانتخابات السابقة، يذكر علاوة على أحمدى نجاد قاليباف ولاريجاني وتوكلى وولايتى أيضاً باعتبارهم خيارات الأصوليين المطروحة للترشيح فى الانتخابات العاشرة، ويضاف فى ذات الوقت فى بعض الأوساط الاخبارية والسياسية محسن رضائى و غلام على حداد عادل أيضاً إلى قائمة المرشحين المنتظرين لخلافة أحمدى نجاد، ومثل هذه السابقة التى تبرز أهمية ظهور جمعية رهبويان انقلاب اسلامى التى ترى بين مؤسسيها أسماء شخصيات معروفة مثل الياس نادران وبروز سرورى، وعلى رضا زاركاني، وزهرة الهيان، وفريد الدين حداد عادل (ابن رئيس المجلس الأسبق، ورئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية «همشهرى جوان» التابعة لبلدية طهران، وقد قيل فى ذات اليوم الأول الاسم الجديد لها وهو الأصوليون التطوريون، ويمكن القول بأن هذا الاعلان عن الوجود هو نوع من الإحياء والنشاط الاعلامى للضلع الثالث لمثلث اليمين والذى كان قد همش من عدة سنوات، وبينما لا يزال المنافس الاصلاحى فى صراع اختيار المرشح النهائى ورئيس الحكومة الأصولية قد واجه هو الآخر انتقادات شديدة بعد ظهور المشكلات الاقتصادية العديدة بين الضلع الثالث لمثلث اليمين فى هذه الأيام وبعد انتصاره الأسبوع الماضى (نجاحه فى عزل كردان) يثبت أكثر من قبل أنه مهتم بالتأثير على انتخابات الرئاسة القادمة، خاصة أنه يتردد أن هؤلاء سيدخلون أيضاً بشكل سريع قبيل الانتخابات فى ساحة الاعلام المكتوب بصحيفة تحت عنوان (بنجره) «النافذة» والتى يأتى فى صدر صفحتها الرئيسية اسم على رضا زاركاني باعتباره صاحب الامتياز والمدير المسئول، هل سيغير الأصوليون التطوريون فى ختام هذه اللوحة الجديدة على بديل لأحمدى نجاد؟ وهل سيصبح هؤلاء حملة لواء تجاوز الرئيس التاسع؟

حقيقة مشروع حكومة الوحدة الوطنية

عباس عبدی ■ اعتماد ملی (الثقة الوطنية) ١٢/١٢/٢٠٠٨

هذا المشروع التفاعل الاجتماعي أو الظاهرة المجتمعية التي أدت إلى ظهور وضع سياسي يهدد الوحدة الوطنية كى ينفذ مشروع للمحافظة عليها والقضاء على المخاطر التي تهددها. الحقيقة أنه حتى إذا اعتبرنا أن أداء الحكومة الحالية هو الذى أدى إلى تهديد الوحدة الوطنية، يجب القول كذلك إنه كانت هناك مقدمات سابقة على تشكيل الحكومة الحالية ينبغي الاتفاق على وجودها من عدمه، فضلا عن الاتفاق على طرق إصلاحها، وإن ظهور الحكومة الحالية ما هو إلا نتيجة لهذه المقدمات، وهذه النقطة قد تم إغفالها أو السكوت عنها في هذا المشروع المقترح.

بالإضافة إلى ما سبق، حدث خلط بين مفهوم الوحدة الوطنية ومفهوم حكومة الوحدة الوطنية.

في بعض المجتمعات يكون تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مقدما إلى حد ما على حدوث الوحدة الوطنية نفسها، على سبيل المثال، في دولة مثل لبنان أو أفغانستان أو العراق لا يمكن التحدث عن حكومة أغلبية لأن مثل هذه الحكومة تتشكل عندما يكون هناك وحدة وطنية حقيقية بين أفراد الشعب الواحد، أما إذا كانت مثل هذه الوحدة غير موجودة أو أنها غير مستقرة، ففي هذه الحالة تتشكل حكومة الوحدة الوطنية من ممثلين عن العرقيات أو الطوائف الدينية المكونة لشعب هذه الدولة إلى أن تتحقق بمرور الوقت وحدة وطنية من الناحية العملية.

حكومة الوحدة الوطنية في هذه الدول تشبه الممثل للقبائل والعرقيات والطوائف الدينية والجماعات اللغوية، حيث يكون العامل الأساسى لتصنيف الأفراد هو انتضاءاتهم العرقية والدينية واللغوية، وطالما أن هذا التصنيف أو التمييز قائم فلن يتكون ما يعرف بالوحدة الوطنية الحقيقية.

في هذه المجتمعات ليس من الممكن تغيير الانتضاءات بسهولة لأن الأفراد يتم تعريفهم حسب خصائصهم وانتضاءاتهم المذكورة، وهذا الأمر لا علاقة له بمعتقداتهم السياسية والاجتماعية، كما أن تقسيمات الأقلية والأغلبية في هذه المجتمعات ثابت إلى حد كبير وفق ثبات التركيبة الديموجرافية للسكان، فعلى سبيل المثال، في دولة مثل أفغانستان تتحدد الأقلية والأغلبية وفق التناسب العددي بين البشتون والطاجيك، وبين الشيعة والسنة وغيرها من التمايزات الداخلية، ويكون هذا العامل أكثر تحديداً وتصنيفاً للأفراد من المعايير الفكرية الأخرى، والتي لا يمكن

منذ فترة وجيزة طرحت بعض الأصوات داخل النخبة الإيرانية فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية كمشروع يهدف إلى الخروج من الوضع السياسى المتردى السائد حالياً، وكانت الجلسة الأخيرة لمجلس الشورى الإسلامى، ودعوة جماعات سياسية مختلفة لحضور هذه الجلسة، علامة أخرى على هذا التحرك من قبل الحكومة الإيرانية.

ودون شك ينبغي علينا الترحيب بذلك التحرك لسببين: أولهما أن أعضاء المجلس بعد فترة من التعامل مع الحكومة القائمة أدركوا أن الأوضاع متردية أكثر مما يمكن التجاوز عنه أو السكوت عليه، والثاني أن تحديد طريق الخروج من هذه الأزمة في الالتزام بمفهوم الوحدة الوطنية، وصعود هذه القضية إلى سطح المعترك السياسى بعد انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية أوضح لكثير من الناشطين السياسيين المصير الذى ينتظر المجتمع الإيراني في حال ما إن استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

هذا الوضع يمكن وصفه بـ تراجيديا التاريخ الإيراني، حيث أتضح لخبراء السياسة غياب المنافسة السياسية بشكل كامل، لكن أغلب أصدقاء التيار الحاكم قد انتشروا من ذلك الوضع إلا قليل منهم بحيث لم يعد لديهم قدرة على تأمل الوضع القائم. حتى حالة الامتعاض التى لدى تلك القلة من التيار الحاكم توارت عن الأعين وسط صيحات نشوة السلطة لدى أغلبية ذلك التيار، وعندما انقضت لحظات السعادة بالاستحواذ على السلطة وموسم توزيع الحقايب الوزارية، جاءت مرحلة تحمل تكلفة الأخطاء، وشيئا فشيئا بدأ البعض يدرك ما حدث، وبالتالي تم طرح مشروع الوحدة الوطنية لتجاوز ما حدث.

لكن ما هي الحقيقة الفعلية لهذا المشروع، ولماذا تم طرحه؟ خلاصة هذا المشروع هو أنه من أجل تغيير الحكومة الإيرانية الحالية ينبغي دخول شخص آخر من التيار الحاكم غير الرئيس الحالى إلى الساحة السياسية على أن يكون من الفصيل المعتدل في هذا التيار، ثم يقوم الإصلاحيون بمساندة ذاك الفصيل المعتدل من التيار الحاكم الحالى حتى يتم انتخاب مرشحه رئيساً للجمهورية، وهي مرحلة تالية يتم فيها منح الإصلاحيين عدداً من المقاعد الوزارية، تلك هي مراحل تنفيذ مشروع الوحدة الوطنية، فما هي المشكلة إذا؟ يمكن القول إن مقدمات ونتائج المشروع تحوى مشكلات عدة، فمن الناحية التأسيسية لم يحدد

أن تحمل محل المعايير سالفة الذكر.

فالاشتراكي البشتوني يحتمل أن يكون أقرب للبرالي البشتوني أكثر من قربه للاشتراكي الطاجيكي، هذا إذا كان للاشتركية أو الليبرالية معنى في مثل هذه المجتمعات، لكن في دول أخرى مثل فرنسا لا توجد مثل هذه التمايزات، بل نجد أنهم تجاوزوا مسألة الأقليات العرقية والدينية، حيث يتم هضمها إلى حد كبير داخل الجماعات السياسية. والفرد هناك إما أن يكون يسارياً أو يمينياً وغالباً ما يتم تداول السلطة بين الفريقين على نحو متوال، والاختلاف بينهما يكون حول أولويات البرنامج الانتخابي ويتنافس داخل عملية ديمقراطية حرة، ولا يوجد اختلاف بينهما حول مبدأ حكومة الأغلبية أو مبدأ وجود فرنسا كوحدة وطنية أو مصالحها القومية، ولذا فإن حكومة الوحدة الوطنية تعني هناك الحكومة المكونة من توجهات سياسية وانتهاآت أيديولوجية مختلفة، وطالما أنه لم تحصل أي منهما على الأغلبية المطلقة أو النسبية تقوم هذه التيارات في تلك الحالة بتشكيل حكومة ائتلافية وليست حكومة وحدة وطنية.

مشكلة الوضع الحالي للسياسة في إيران ليست ناجمة عن الافتقار إلى حكومة وحدة وطنية، لأنه إذا كان الأمر كذلك لكان لزاماً أن تتم دعوة الجماعات المجتمعية لتكوين حكومة من ممثلي العرقيات والطوائف الدينية وغيرها، وليست دعوة الجماعات السياسية التي يتم التمييز بينها على أساس الفكر والبرامج الانتخابية والإدارية.

المشكلة الحقيقية في المجتمع الإيراني هي عدم الالتزام باستراتيجيات وآليات تحقيق الوحدة الوطنية مثل حرية التعبير، وحرية عقد الاجتماعات ومراعاة استقلال السلطات والفصل بينها، وإجراء الانتخابات النزيهة وعدم تصفية وإقصاء المنافس السياسي وغيرها من الأسس التي تقيم الوحدة الوطنية وترسخ دعائمها، وطالما أن هذه الأسس لم تتحقق فإن الوحدة الوطنية لن تتحقق بوجود هذا أو ذاك في السلطة.

كما أن هذا المشروع يمثل معضلة من حيث التنفيذ لأن تأييد الجماعات الإصلاحية لمرشح جديد من داخل التيار الحاكم حالياً لن يؤدي إلى حتمية انتخابه، بل ربما يكون سبباً لعدم انتخابه. لماذا؟

لأننا لو كنا في مجتمع يضم جماعتين عرقيتين، ففي هذه الحالة إذا أيد رئيس جماعة منهما شخصاً بعينه أو قائمة انتخابية محددة فإن جميع أعضاء هذه الجماعة سوف يؤيدوه لأن أساس التفاهم في هذه الحالة هو الحصول على نصيب من السلطة، لكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن أي دعم أو تأييد من زعامة أي جماعة سياسية لشخص من التيار المنافس سيقترن بمعارضة الموالين للجماعة السياسية التي مالت لترشيح شخص منافس لها، ولذا فإن أي جماعة إصلاحية ستؤيد مرشح يميني محافظ ستفقد على الفور مؤيديها التقليديين، وكثير منهم سيفضل عدم الاشتراك في

الانتخابات، كما أن البعض منهم سيفضل التصويت لصالح الرئيس الحالي لأنهم سيرأوهم الشك في اتفاق توزيع الأسهم، وسيعتبرونه نوعاً من المتاجرة بهم وبأصواتهم، ولذا سيفضلون الرئيس الحالي.

إن تأييد الشعب الإيراني للإصلاحيين ليس تأييداً مطلقاً بدون قيد أو شرط، وإنما هو مشروط بتمثيل مطالبهم والتعبير عنها، ومثل هذا الاتفاق المزمع عقده بين المحافظين والإصلاحيين لن يحظى بتأييد الشعب الإيراني. بالإضافة إلى هذا، فالإصلاحيون ليسوا جماعة منسجمة أو الأفضل القول أنهم ليسوا جماعة منغلقة، بحيث يستطيعون الاجتماع داخل حجرات حزبية والاتفاق حول أي مشروع انتخابي أو سياسي.

إن وحدة الجماعات الإصلاحية جاءت في إطار تكوين تيار سياسي، حيث تم التوصل إلى الوحدة فيما بينها من خلال أداء هذا التيار السياسي، ولم تكن الوحدة فيما بينها وحدة بنيوية هيكلية وإنما وحدة إجرائية من الممكن أن تسقط مع الانحراف عن مسار الأداء الذي جمع بينها.

من ناحية أخرى، هذا النوع من الاتفاقات يستلزم وجود أحزاب قوية داخلياً في كلا طرفي الاتفاق، بحيث تستطيع تدوين هذا الاتفاق والعمل وفقاً له، والقيام برد فعل مناسب في حالة انتهاك الاتفاق من الطرف الآخر، وأجواء مثل هذا الأمر غير موجودة في إيران. فالتوافق والتصالح في الثقافة الإيرانية العامة أمر مذموم غير مستحب لأنه يعني الاستسلام والخضوع حتماً من أحد الطرفين، وفي الثقافة الإيرانية يعني الاتفاق - ضمناً - خضوع الحزب أو الجماعة التي عقدت الاتفاق.

أما إشكالية تنفيذ الاتفاق فهي معضلة أخرى لأن الإصلاحيين في حال المشاركة في مثل هذا المشروع ينبغي أن يدفعوا تكلفته نقداً لكن مصالحهم - إذا كان لديهم مصالح - فستضيع تماماً، ومع أقل تغيير أو تبديل للأوضاع سيكونون أول الضحايا.

وهذا المقال ليس في مقام القول بأن المشروع المذكور قد تم طرحه من منطلق الخداع والكذب، إذ إنه من الممكن أن يكون الأمر على خلاف هذا تماماً، لكن هناك مسألة واضحة وضوح الشمس، وهي أن هذا المشروع قد طرح من منطلق اليأس، ويبدو أنه إذا كانوا بالفعل يسعون إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية عليهم أن يهيئوا الأجواء الحقيقية اللازمة للوحدة الوطنية، وفي هذه الحالة تستطيع قوى المعارضة (الإصلاحيون) بسهولة كبح جماح المخلين بالمصالح القومية والوحدة الوطنية لإيران، وتستطيع تهيئة الأجواء لمرشحي جميع التيارات السياسية في الانتخابات الرئاسية القادمة، فضلاً عن إجراء انتخابات حرة نزيهة وقانونية تكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتدعيمها حتى لو خرجت الحكومة الحالية من السلطة.

قرار هاشمي المثير للجدل

اعتقاد (الثقة) ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٨

وهؤلاء الأعضاء منضمون أصلا للحزب ولا يعملون بشكل مستقل، ومن ثم فإنهم إذا قرروا أن يتخذوا قرارا شخصيا، وأن يؤدوا العمل السياسي بصورة مستقلة فينبغي عليهم أولا أن يخرجوا من الحزب. ولو فرض وتقرر أن تعقد جلسة المجلس المركزي لاتخاذ أحد القرارات، ثم يعمل أحد الأعضاء وفقا لرأيه الشخصي، عندئذ أي معنى سيكون للعمل الحزبي بعد ذلك؟

لا شك أن أعضاء أي حزب لا يكون لهم عادة رأي واحد بشأن القضايا السياسية وهم يحرون أبحاثا كثيرة في الجلسات السياسية، ولكن بعد الاتفاق لا ينبغي لأحد أن يسمح لنفسه بعد ذلك أن يتخذ موقفا مخالفا لرأي الأغلبية، كما أن الأحزاب التي تساند خاتمي تضم أفراد كثيرين يعارضون ترشيحه. وحتى إذا لم يدافعوا عن القرار الحزبي فإنهم على الأقل لن يعارضوه احتراماً لرأي الحزب.

والآن ينبغي على محمد هاشمي أن يقبل قرار حزب كوادر البناء لدعم خاتمي أو لا يقبله، فإذا قبله فلا معنى لترشيحه بعد ذلك، أما إذا لم يقبله واعتقد أن لديه الكفاءة اللازمة للترشيح فإن طريقه هو أن يتفصل عن هذا الحزب قبل أي شيء، ثم بعد ذلك يتخذ قراره الشخصي، ومع ذلك فإن الطريق الثاني يبدو أيضا غير معقول بالمرّة، فإنه يكفي فقط أن يتخللوا لو أن أعضاء كل حزب أرادوا البحث أي موضوع معارضة رأي التنظيمات والخروج عن الإطار الحزبي، عندئذ هل سيبقى بعد ذلك شيء اسمه الحزب؟

إذا في هذا الوضع سيبقى طريق واحد وهو الإطار الحزبي، وينبغي على كل أعضاء الأحزاب أن يلتزموا بالأسس الحزبية والتنظيمية، وأن يحترموا رأي الحزب ورأي الأغلبية حتى ينمو الحزب في الدولة وإلا فإننا سنشهد انقساماً وانشقاقاً في الأحزاب بأكملها.

كلما أجرى محمد هاشمي العضو البارز في حزب كوادر البناء حديثاً في هذه الأيام أشار إلى انتخابات رئاسة الجمهورية، وتحدث عن رغبته في الترشيح، وقد أعلن في عدة أحاديث له أن هناك احتمالاً لترشيحه، وأعلن في آخر مرة أيضاً في أثناء زيارته لمعرض الصحف والمطبوعات أنه سيرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة بصورة مستقلة.

والترشيح بالنسبة لأي رجل سياسي ليس عيباً، ومن الممكن للشخصيات النشطة في الساحة السياسية أن ترشح نفسها للمشاركة في أي انتخابات، ولكن عندما يصبح أحد النشطاء السياسيين عضواً بأحد الأحزاب، ويقبل أن ينضم إلى أحد التنظيمات السياسية، عندئذ لا تكون توصياته السياسية متعلقة بقرار شخصي منه، ولا يستطيع أن يؤدي عملاً أو لا يؤديه وفقاً لرؤيته الشخصية.

فالعامل الحزبي له واجبات أهمها احترام القرار الجماعي، والوجود داخل الأحزاب يمنح الأفراد بعض المزايا، كما أن له أيضاً بعض القيود بالطبع، ومن بين هذه القيود أن يكون الفرد داخل الإطار التنظيمي.

وفي هذا الوضع عندما يعلن حزب كوادر البناء رسمياً أنه سيرشح سيد محمد خاتمي ويقف وراءه في الانتخابات، فماذا يعني إذا إعلان ترشيح أحد أعضاء هذا الحزب في الانتخابات؟ على سبيل المثال، الآن وقد اتفق أعضاء حزب الاعتدال الوطني على ترشيح مهدي كروبي ومساندته في الانتخابات، هل يعقل أن يعلن أحد أعضاء هذا الحزب استعداداً للمشاركة في الانتخابات هو الآخر، وكذلك طالما دافعت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وجهة المشاركة عن ترشيح خاتمي، فهل من اللائق أن يعلن بهزاد نبوي أو محسن ميردامادي أو أي عضو آخر من أعضاء هذا الحزب أنه سيشترك في الانتخابات بصورة مستقلة؟

وضع الحكومة العاشرة سيكون صعبا للغاية

اعتقاد (الثقة) ٢٩/١١/٢٠٠٨

أو مستقل بسبب رفض الأهلية للكثير منهم، ولنفس السبب نتيجة الانتخابات لم تحدث نتائج جيدة للإصلاحيين. وأضاف قائلا: لقد عرفنا المرشحين في أكثر من مائة مقعد باستثناء طهران برغم امكانية المنافسة على نحو خمسين مقعداً فقط في كل أنحاء الدولة بعد الرفض المتتالي لأهلية الكثيرين، وكان إصرارنا في منظمة مجاهدي الثورة ألا نشارك في انتخابات طهران أو على الأقل نشارك بعدة مرشحين معروفين لأنه لم يكن لدينا مرشحون معروفون بالقدر الكافي، ولكن كان رأي أصدقاء الائتلاف بخلاف ذلك فاضطرونا في النهاية المشاركة في انتخابات طهران وبالقائمة الكاملة. أيضا وصف بهزاد نبوي المشاركة في الانتخابات التي ترفض فيها أهلية المرشحين بأنها تشعل المنافسة الانتخابية وصرح بأن الوسيلة الوحيدة أمام الإصلاحيين لكي يحولوا الوضع الكائن إلى وضع مناسب هي المشاركة الفعالة في الانتخابات المختلفة كانتخابات المجالس المحلية والبرلمان ورئاسة الجمهورية، والأهم من كل ذلك مجلس الخبراء، ولنفس هذا السبب يجب أن يشاركوا في الانتخابات ويتسابقوا على أي مقعد يمكن المنافسة عليه. ويرغم أن بهزاد نبوي قد انتقد المشاركة في انتخابات المجلس الثامن إلا أنه اعتبرها العامل الوحيد لمشاركة الإصلاحيين خاصة منظمة مجاهدي الثورة في انتخابات المجلس الثامن وتبعيتهم للائتلاف. وصرح قائلا: "لولا مشاركتنا في بعض الدوائر مثل طهران لكننا اهتمنا بانتهاك الائتلاف من قبل أصدقاء الائتلاف.. ولهذا السبب احترمنا القرار الجماعي في النهاية وأعلننا موقفنا للجميع في بيان عام فقط بعد الانتخابات" وأضاف نبوي قائلا: والشعب أيضا كانت رؤيته صائبة فقد كانت مشاركته فعالة في الدوائر التي كانت فيها إمكانية المنافسة، وعلى العكس كانت له مشاركة محدودة في الدوائر التي استحوطت فيها المنافسة، وأشار رئيس المكتب التنفيذي لمنظمة مجاهدي الثورة مرة ثانية إلى الانتخابات القادمة التي ستواجه الإصلاحيين بعد مرور الانتخابات الماضية وقال أن الدولة تواجه مشكلات كثيرة وسيكون من الصعب جدا الخروج من هذه الأزمات، وأيا كان رئيس الجمهورية القادم يجب عليه أن يجيب على هذا التساؤل، وهو ماذا سيفعل مع الملف النووي المفتوح في مجلس الأمن، حيث كان الفيتو الصيني والروسي يستطيعان

وصف بهزاد نبوي نائب رئيس المجلس السادس القلق من مستقبل إيران بأنه أهم دافع لمساندة خاتمي في انتخابات الرئاسة العاشرة، واعتبر الوضع الحالي قلقا بالنسبة لنظام الجمهورية. وقد صرح أنه في حالة استمرار هذا الوضع سيواجه نظام الجمهورية تحديا كبيرا، ونظرا لأن الإصلاحيين أكثر إخلاصا من الكثيرين للثورة وللنظام فإنهم يصدد وقف هذا النهج. وطبقا لتقرير إيرنا فقد ذكر بهزاد نبوي، وهو أيضا عضو بالمجلس المركزي لمنظمة مجاهدي الثورة ضمن تصنيفه لمعارضين ترشيح خاتمي، أن هناك عدة تيارات تعارض دخول خاتمي ساحة الانتخابات: التيار الأول هو تيار الاقتدار والذي له مرشحه الخاص ويعتبر خاتمي منافسا خطيرا ويخشى زيادة نسبة أصواته، والتيار الثاني هو الإصلاحيون ولهم مرشح آخر غير السيد خاتمي ولا يستطيعون تأييد ترشيحه بالطبع، وهناك تيار ثالث يضم الأفراد الذين يرون انهيار النظام السياسي الحاكم ويؤمنون بضرورة استمرار الوضع الراهن كما هو حتى يتعرض النظام السياسي للدولة لأزمات أشد ويسقط تماما في النهاية. ووجهة نظر هؤلاء الأفراد في هذا المجال تشبه التيار الذي ساند خاتمي عندما أصبح رئيسا للجمهورية في عام ١٩٩٧ وقالوا يومئذ أن خاتمي قد جاء لكي يؤخر انهيار النظام وترحب هذه النظرية فقط بالتيارات التي تسعى لقلب النظام السياسي، ولا شك أن مثل شعب طهران في المجلس السادس قد اعتبر الإصلاحيين أفرادا يفكرون في خدمة الدولة، وأضاف قائلا: إن الإصلاحيين لن يقاطعوا أبدا الانتخابات وقد امتنعوا عن تعريف المرشح على الأكثر في انتخابات الدورة البرلمانية السابقة بسبب الظروف التي فرضت عليهم ومنعتهم من المشاركة في الانتخابات، وقال أيضا عضو المجلس المركزي لمنظمة مجاهدي الثورة مؤكدا على أن الإصلاحيين يعارضون مقاطعة الانتخابات. نعتقد أن السعي من أجل المقاطعة في حالة إمكانية المنافسة أمرا في خدمة المنافس، وفوز هؤلاء يتحقق فقط في حالة المشاركة المحدودة من جانب الشعب، وكما دفع بهزاد نبوي عن المشاركة في الانتخابات انتقد بنفس القدر أيضا المشاركة في انتخابات المجلس الثامن، وقد صرح بتوضيح هذه المسألة قائلا: لقد كان لانتخابات المجلس الثامن المشاركة في كثير من الدوائر الانتخابية التي لم يكن لنا فيها مرشح اصلاحي

في وقت ما أن يمنعا انتقاله إلى مجلس الأمن ويمكنه حاليا بعدم استخدام الفيتو الأمريكي أن يخرج من مجلس الأمن ؟، وأضاف نبوي موضحا أن الحكومة التاسعة كانت تصف عقوبات مجلس الأمن والولايات المتحدة والدول الأوربية في بادئ الأمر بأنها غير مهمة وغير مؤثرة. ونفس هؤلاء الأفراد يتحدثون اليوم بإفاضة عن العقوبات وتأثيرها على ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة في أحاديثهم وتحليلاتهم، فينبغي على كل من يريد أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يجيب على هذا التساؤل، وهو كيف سيحل مشكلة العقوبات ؟ وفي الوقت ذاته وصف نائب رئيس المجلس السادس الطريق الذي سيواجه الحكومة القادمة للعودة الى وضع ٢٠٠١ بأنه طريق شاق وطويل جدا، وصرح بأن التحدي المهم في مجال السياسة الخارجية هو وقف الشعارات الجوفاء وتطبيع العلاقات مع الدول وعلى الأقل الدول العظمى. ومن الناحية الاقتصادية أيضا ينبغي على المرشحين أن يحددوا كيفية التعامل مع انخفاض أسعار النفط، حيث إن الحكومة الحالية وأنصارها وحاشيتها قد ربطوا ميزانية الدولة والخزانة تماما بأسعار النفط المرتفعة، وعجز الميزانية الناتج عن هذا الانخفاض، وكذلك طريقة مواجهة ارتفاع الأسعار والغلاء الناتج عن خطط وبرامج الحكومة التاسعة وإفلاس النظام المصرفي نتيجة سوء إدارة الموارد وتوزيع الأموال، وقال وزير الدولة للشئون الخارجية بحكومة الشهيد رجائي ضمن تصور الوضع الصعب للحكومة العاشرة: إن خاتمي لا يمكنه تحقيق المعجزة برغم أن الجميع ينتظر منه أن يدخل الساحة

من أجل منع تصاعد الأزمات، وقد وصف أعداء خاتمي في الوقت نفسه بأنهم أفراد لا يرغبون مطلقا في فوز خاتمي في الانتخابات القادمة، وأشار نائب رئيس المجلس السادس إلى معارضي خاتمي وصرح قائلا: إن بعض الأفراد الذين عارضوا خاتمي في السابق قد قللوا نظرهم المتشائمة تجاه خاتمي قياسا على الأوضاع الحالية، ويرون أن خاتمي بمقدوره أن ينقذ الدولة، وواصل العضو البارز بمنظمة مجاهدي الثورة حديثه قائلا: إن خاتمي سيواجه وضعًا صعبًا للغاية خاصة في ظل هذه الأجواء المغلوطة التي قدرت في هذه الأعوام الأخيرة وعرفت الحكومة من خلالها للشعب بأنها لجنة كبرى للإغاثة والإمداد ومسئول توزيع الأموال في الجولات التفقدية في المحافظات، إذا فالوضع سيكون صعبا للغاية على أي حكومة لا سيما بعد الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، ومع ذلك لا يمكن في اعتقادي الشخصي التخلي عن المسؤولية بسبب صعوبة الوضع، وقال نبوي مشيرًا إلى أن الانخفاض المتكرر في أسعار النفط: إن المعدة التي اعتادت على النفط الذي يباع بمائة وخمسين دولارًا لا يمكن ملؤها فجأة بالنفط الذي يباع بثلاثين دولارًا، وقد انتقد السحب المتكرر من حساب الاحتياطي النقدي وحذر عدة مرات من عواقب مثل هذا الأمر قياسا على انخفاض أسعار النفط وقال: إن انخفاض أسعار النفط يجب أن نتوقع عواقبه الوخيمة على اقتصادنا، ويجب أن يتحمل مسؤوليته بالطبع هؤلاء الأشخاص الذين قد أجهزوا على حساب الاحتياطي النقدي برغم بيع النفط بالسعر العالي وهو مائة وخمسون دولارًا.

مهام جديدة للحرس الثوري

حوار مع نائب القائد العام للحرس الثوري

تابناك (المنبر) ٢٥/١١/٢٠٠٨

العربية المجاورة ودول المنطقة أيضا، وعلى مستوى وسائل الإعلام الداخلية الإيرانية.

وفي رد على سؤال كم في المائة تم تنفيذه من البرامج الموضوعة للعام ١٣٨٧ هـ.ش ٢٠٠٧/٢٠٠٨ قال إننا أصبحنا في وضع أفضل من حيث برامج تجنيد القوى، ونتقدم طبقا للبرامج الموضوعة وتفيد الإحصائيات أنه حتى الآن تم تجنيد ١٣ مليوناً ٦٣٩ ألفاً و ٧٢٢ متطوعاً، وطبقاً

بمر هذه الأيام ٢٩ عاما على صدور أوامر الإمام الخميني في ٥ آذار ١٣٥٨ هـ.ش ١٩٧٩/١١/٢٧ بتشكيل قوات الباسيج، وبهذه المناسبة تجرى وكالة أنباء آيسنا حديثا مع قائد قوات المقاومة الباسيج حجة الإسلام والمسلمين حسين طائب.

وقد أكد نائب القائد العام للحرس الثوري في هذا الحوار على ضرورة مزيد من النشاط الإعلامي على مستوى الدول

التوجهات، وفي برامج تعبئة قوى المقاومة، ولدينا برامج تساعدنا على هذا الأمر.

تكوين مجلس أعلى لكل طبقة في الباسيج: أحد الأعمال التي تم إنجازها تكوين مجلس أعلى بأشخاص حقيقيين وحقوقيين لكل طبقة في الباسيج. هذا المجلس يتخذ القرارات الخاصة بالتوسع في كل إدارة وله برامجه. وخلال الأسبوعين السابقين تم تشكيل أول مجلس للأساتذة بحضور وزير التعليم والأبحاث والتقنية، وأمين المجلس الأعلى للثورة الثقافية، وممثل مقام الزعامة في الجامعات، وعدد من المسؤولين عن الجامعات والنخبة الجامعية، وسيقوم هذا المجلس بالتخطيط للتعبئة على مستوى أساتذة الجامعة. تطبيق خطة أمنية دائمة:

أشار طائب في حوار مع وكالة أنبا إيسنا إلى البدء في تنفيذ خطة أمنية دائمة عن طريق قوات الباسيج منذ السابع من آذار هذا العام (العام الإيراني) الموافق ٢٩/١١/٢٠٠٨م، وقال إنه تم تنفيذ المرحلة التجريبية لهذه الخطة منذ خرداد يونية ٢٠٠٨ على مستوى دائرة من ناحية، وكان عندنا أكثر من ٣٠٠ ناحية على مستوى مدن الدولة، في كل ناحية عدد من الدوائر، وقد تم التطبيق على مستوى ٣٠٠ دائرة.

وطوال هذه الفترة نحن نقيم التجربة ونبحث مدى جدواها، ثم نعالج مواطن النقص فيها، وتم إبلاغها للمحافظات بحيث نستطيع تعميمها على أنحاء البلاد منذ نهاية أسبوع الباسيج العام الحالي، وبهذا الشكل سيتم تنفيذ هذه الخطة على مستوى ألفي دائرة على مستوى البلاد.

كما تم تسير دوريات من قوات الباسيج منذ ١٢ صباحاً وحتى ٦ صباحاً، وستعمل هذه الدوريات بشكل محلي، وستحدد ساعات عملها بما يتناسب مع طبيعة التهديدات والمشاكل الخاصة بكل منطقة.

للبرامج التي وضعناها يجب أن يصل هذا الرقم في نهاية هذا العام (الذي سيتهى في ١٢/٣/٢٠٠٩) إلى ١٤ مليوناً و ٥٠٠ ألف متطوع، وبهذا نكون قد نجحنا هذا العام في ضم مليوني متطوع.

وقال أيضاً: من نحو ١٣ مليوناً و ٦٠٠ ألف متطوع هناك ١٣ مليوناً و ٢٤٨ ألفاً و ٧٨١ متطوعاً على مستوى مناطق التعبئة في المراحل التعليمية والطلابية والنقابات ورجال الدين.

وعلى صعيد تعبئة الطلبة، أضاف قائلاً تم تنفيذ نسبة ٥٣٪ من برامج تعبئة الطلبة، حيث من المقرر تعبئة ٩٠١ ألف تم معهم حتى الآن تجنيد ٥٤٤ ألفاً و ٩٢٩ طالباً.

وأضاف: هناك مليون شخص من الأشخاص المثقفين بشكل أعم من المعلمين وكادر التربية والتعليم، ومن المقرر تعبئة ٥٠٠ ألف من هذا الرقم وإحصائياتنا في الوقت الحاضر تفيد أنه تم تجنيد ٣٢١ ألفاً و ٤٨ شخصاً أي أننا حققنا نسبة ٦٨٪ من الرقم المستهدف. أما النسبة المستهدفة من المهندسين ٦٠ ألفاً و ٤١١ شخصاً، تم منها إنجاز -حتى الآن- نسبة ٣٥٪ أي ٢٤ ألفاً و ١٦٠ شخصاً.

ومع إعلان زيادة المعسكرات العلمية للتعبئة هذا العام مقارنة بالعام الماضي بنسبة ٣٠٠٪ أكد قائلاً: نظراً لأن توجهنا توجه علمي فإننا الآن قد صعدنا هذا العام إلى نحو ٢٣٠٠ طالب ممن اجتازوا مرحلة التعليم قبل الجامعي إلى الجامعة، وأقمنا معسكراً مركزياً في مشهد في منظمة التعبئة الطلابية بمساعدة منظمة تعبئة طلبة التعليم قبل الجامعي.

وقال قائد قوات مقاومة الباسيج إننا في المرحلة الحالية بصدد تحقيق (جيش العشرين مليون). بفضل حكمة الزعيم تم الإعلان عن مهمة جديدة لقوات الباسيج وهي (تعبئة عشرات الملايين) وهذه العملية تحتاج إلى تغيير في

الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على إيران

مادى كحال زاده ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ١٥/١١/٢٠٠٨

إدارتها، خاصة في ظل توقعهم فترة ركود طويلة. فالاقتصاد الإيراني وبالرغم من أنه معزول بالأساس لكنه دون شك سوف تصيبه تأثيرات جانبية من تلك الأزمة من قبيل الركود.. خاصة أن الاقتصاد المرتبط بعوائد النفط وذنبه أسواق الطاقة العالمية، لسوف يعاني من جراء تقلص الطلب العالمي للنفط.

رحب البعض داخل إيران بوقوع الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان منطلق ترحيبهم أن العقاب الإلهي للغرب لم يتأخر كثيراً، وفي أعقاب ذلك تشكلت مجموعات بحث لدراسة تداعيات تلك الأزمة على الاقتصاد الإيراني، وقد أعربوا عن مخاوفهم إزاء استمرار تداعياتها، وحجم تأثيراتها على الحياة اليومية للإيرانيين، وكذا من أسلوب

هذا التأثير المباشر على الطلب العالمي للنفط كانت نتيجته انخفاض إنتاج النفط خلال عدة أسابيع قليلة، ليصل إلى ٨٥ مليون برميل بعد ٨٨ مليون برميل يوميا.

ولعل البيانات الواردة بهذا الخصوص، والمتعلقة بحجم تقليص الإنتاج الأمريكي أشارت إلى تراجع مؤشرات نمو الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة القادمة، بحيث قد توقعت انخفاض نمو الاقتصاد العالمي من ٣,٨ إلى ٣,٣٪، وتباعاً انخفاض الاقتصاد الأمريكي من ١,٥٪ إلى ١,٦٪ عام ٢٠٠٩. ومع الأخذ في الاعتبار بأن الولايات المتحدة تستهلك وحدها ٢٥٪ من الطاقة العالمية، وهذا يعني تقلص حجم الاستهلاك من الطاقة بين ٣٥ إلى ٤٠٪. وفي ظل تلك الظروف المعقدة لسوف يعاني اقتصاد الدول الضعيفة أو على أقل تقدير تقود بعضها إلى العزلة الاقتصادية، لاسيما إيران.

إذ أن ارتباط الميزانية الشديدة بعوائد النفط، وكذا تعلق اقتصادها بذبذبة أسعار العملة والتي رغم محاولات تثبيت معدلاتها خلال السنوات القليلة الماضية إلا أنها كانت تعاني من أزمات داخلية كبرى إزاء عجز الحكومة في إدارتها، ومن ثم نقول إن إيران لسوف تشهد تأثيرات كبرى من جراء الأزمة الحالية، ومن أبرزها نهاية أيام زيادة العوائد البترولية الجميلة، ومسألة الـ ٢٠٠ مليار دولار التي تحققت عبر السنوات الثلاث الماضية لن تتكرر في الثلاث سنوات القادمة، وكذا لن يكون هناك قفزات في ارتفاع أرصدة الدولة في مصارف العملة مرة أخرى.

على أية حال، فإن دراسة ميزانية الدولة بالتوجه لحجم الدولة في الاقتصاد الإيراني يمكن أن يوضح جيداً مدى تأثيرات الأزمة على الاقتصاد في إيران. والشاهد أن ميزانية إيران أو حجم نصيب الدولة الإيرانية في الاقتصاد الإيراني خلال العام المنصرم كان يقدر بنحو ثلث إجمالي الناتج القومي الإيراني. أما عن حجم الميزانية العامة للعام الجاري فقد قدرت بنحو ٩٣ ألف مليار تومان (لاحظ أن ٨٩٠ تومان تعادل دولار، المترجم)، وهناك ١٥ ألف مليار تومان على الأقل عجز من جراء التزامات الميزانية وبرامج الحكومة، يعني أن ديون الدولة للآخرين تقدر فيما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليار دولار، غير إنها قد تحاول تأجيل بعض برامجها لتغطية عجز ميزانيتها أو اللجوء إلى الاحتياطي النقدي المركزي، لحل المشكلات التي قد تواجهها حتى آخر العام الحالي، أما في ظل انخفاض الطلب على البترول فمن غير المتوقع تلبية كافة احتياجات خطط التنمية الحالية.

من ناحية أخرى، فبالنظر إلى أسعار سلة أويلك الحالية

البالغة ٥٧ دولاراً (٧/١١/٢٠٠٨)، فقد يصل متوسط أسعار البترول الإيراني على أقصى تقدير إلى ٥٥ دولاراً تقريباً، ولا شك أن استمرار الركود وتقليص الطلب على البترول سوف يؤدي إلى الانخفاض تبعاً في تلك الأسعار. وبعيداً عن توقف الأسعار عند هذا المستوى حالياً أو انخفاضها قليلاً، فمن المتوقع أن يبلغ حجم الإنتاج الإيراني من البترول ٢,٥ مليون يومياً، لكن هذا لا يكفيها لتجاوز أزمة عجز الميزانية، إذ إنها قد تحتاج - على الأقل - بيع بترولها بـ ٩٠ دولاراً حتى تتجاوزها. ووفقاً لوكالة رويترز، فإن أدريجان تحتاج لبيع بترولها بـ ٤٠ دولاراً، والكويت بـ ٣٣ دولاراً وقطر ٢٤، والمملكة العربية السعودية ٤٩، وكذلك الإمارات ٢٣ دولاراً لكي يعادلوا ميزانيتهم العامة، كما أن وجود احتياطي كبير من النقد في المملكة السعودية يقدر بـ ٨٠٠ مليار دولار، وفي فنزويلا ٤٠٠، والكويت ٤٠٠، وروسيا ٥٠٠ مليار دولار يؤهل هذه الدول على ثبات واستقرار اقتصادها إزاء تلك الأزمة الجارية وهذا ما لم يتحقق في إيران.

إن عدم وجود مصادر مناسبة لزيادة النقد، وزيادة عجز الميزانية خلال العام القادم، بجانب تغيير قيمة الدولار يخلق الكثير من المعوقات أمام الاقتصاد الإيراني، وهذا يعني بدوره أن الحكومة الإيرانية سوف تشرع في بعض الإجراءات الفورية لمواجهة تلك الأزمة مثل تقليص النقد المخصص للمشروعات العمرانية وزيادة القروض من البنك المركزي، لكن تلك الإجراءات سوف تساعد على عدم التحكم في قيم النقد من ناحية أخرى، خاصة في ظل ارتفاعات معدلات التضخم، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانحيار بعض المشروعات الكبرى، وتأثير قطاع الواردات بعد العجز في التحكم على ثبات أسعار الدولار.. وكل ذلك في النهاية يتنافى تماماً مع ما جاء في خطة التنمية وبرامج مواجهة الأزمات الاقتصادية.

على أية حال، فإن إنفاق الحكومة التاسعة أكثر من ٩٠ مليار دولار من الاحتياطي النقدي (من أصل ٢٠٠ مليار دولار عوائد بترولية) خلال الفترة القليلة الماضية في الخفاء وعجزها عن إدارة الأوضاع الحالية والإدارية في إيران قد يزيد من اليأس الموجود داخلياً، ويعزل إيران خارجياً، وربما يكون عصر الحكومة التاسعة من أسوأ العصور التي شاهدها إيران على مر تاريخها، إلا أننا نأمل تجاوز تلك الأزمة الكبرى، كما نتمنى زيادة الطلب على البترول حتى تتحسن الأحوال المعيشية للشعب الإيراني.

ست آليات لإيقاف انهيار مؤشرات البورصة

القدس ١٥/١٢/٢٠٠٨

الحديد، وقد قامت الحكومة الإيرانية باتخاذ مثل هذا الإجراء على مدى سنوات عدة بالنسبة لواردات السيارات إذ كانت تفرض تعريفه جمركية على السيارات تبلغ ١١٠٪.

- إلغاء رسوم صادرات الأسمنت:

نظراً للركود الحادث في نشاط قطاع الإسكان وانخفاض الطلب على الأسمنت، يقترح إلغاء الرسوم المفروضة على صادرات الأسمنت، والتي تدفعها ٢٩ شركة منتجة لهذه السلعة حتى يتم تقليل المشكلات التي تواجهها شركات الأسمنت في هذه الأيام.

تأهيل الشركات:

لاشك أن تأهيل الشركات للخصخصة وطرح أسهم شركات رابحة للبيع في البورصة يمكن الحكومة من جذب مستثمرين جدد للبورصة.

الشفافية:

ينبغي على الحكومة توضيح بعض النقاط الغامضة في سوق المال مثل الربح السنوي لشركة الاتصالات، وعملية تخصيص جزء من أسهم تلك الشركة للبيع لمساهمين أجانب، فضلاً عن تحديد سعر الطاقة للشركات المساهمة، وكذلك تعديل قوانين الاستثمارات الأجنبية، وخاصة القيام بتشغيل صندوق الاستثمارات الأجنبية.

تعديل قانون الضرائب:

في حالة التصديق على قانون الضرائب الجديد في الحكومة والمجلس، ستزايد رغبة الشركة في الوجود بالبورصة لأن الشركات ستحصل على تخفيض ضرائبي قدره ٢٠٪ في حالة أن يكون لها أسهم حرة متداولة بالبورصة.

أكد خبراء سوق المال أن الحكومة الإيرانية تستطيع تدعيم البورصة بدون القيام بتدخل مباشر في عملية الركود الحادثة الآن، وذلك عن طريق الدعم غير المباشر، والتركيز على حل المشكلات الاقتصادية الحقيقية التي يعاني منها السوق الإيراني، وحددوا ست آليات لتوجيه هذا الدعم غير المباشر وهي:

- الضخ غير المباشر للأموال:

على أساس أن بورصة الأوراق المالية الإيرانية قد انخفضت قيمة أسهمها ٢٠ مليار دولار في يوم واحد، وانخفض مؤشرها العام ٤ آلاف نقطة في أربعة أشهر، تستطيع الحكومة التدخل لحماية البورصة بعدة إجراءات عملية وفورية لكي تفتح الطريق أمام مواصلة عمليات الإيداع وشراء الأسهم وكسب دخل جديد للدولة، وذلك لأن الواقع يقول إنه بدون تدعيم البورصة لن يكون هناك إمكانية لبيع شركات حكومية تقدر قيمتها بـ ٥٠ مليارات دولار في ظرف ٦ شهور فقط، ومع هذا الوضع تستطيع الحكومة الإيرانية بث روح الأمل من جديد للمساهمين من خلال عملية ضخ غير مباشر للأموال.

- زيادة تعريفه واردات الحديد والصلب:

تعد شركات الحديد والصلب الموجودة في البورصة أهم الشركات بالاقتصاد الإيراني، وقد انخفضت أرباحها بشدة نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للحديد، وعلى الرغم من أنه لا يمكن اجتناب التأثير بهذه الظروف لكن الحكومة تستطيع من خلال زيادة تعريفه واردات الحديد، ومنع تدفق الحديد المستورد إلى السوق الإيراني، إيقاف هبوط أسعار

نتائج عدم تدخل الحكومة في أزمة بورصة طهران

القدس ١٦/١٢/٢٠٠٨

بالحاجة إلى ضخ الأموال، وربما يكون هذا الشعور نابع من تعريفهم للبورصة ورؤيتهم لعملية التدخل في سوق المال، وأنا شخصياً لا أعرف إن كان المسؤولين الإيرانيين لديهم معرفة بالحالات التي يجب فيها التدخل في سوق المال وحمايتها أم لا، وهناك بعض الحلول الاقتصادية هي الأفضل للحالة الإيرانية من ضخ الأموال، منها - على سبيل المثال - توجيه دعم هادف ومراجعة إلغاء الدعم الموجه للطاقة والذي سيؤثر إلى حد كبير على أسهم الشركات وأسعار الفائدة، وما من شك في أن تقديم دعم للشركات مع الآثار التي ستترتب عليه سيكون أكثر نفعاً للشركات من ضخ الأموال، خاصة أن ضخ الأموال للشركات المطروحة أسهمها في البورصة لن يكون للخبراء دور في كيفية تنفيذه، فضلاً عن أن ميكانيزم ضخ الأموال سيكون من خلال وضع موارد مالية جديدة تحت تصرف بعض الشركات مع اشتراط استثمارها المباشر، وفي هذه الحالة مع الظروف الاقتصادية الجديدة سيلحق ضخ الأموال أضراراً بهذه الشركات ولن يكون في مصلحتها، في حين أن سعر الوقود والطاقة المستخدمة في المصانع يتم حسابه على نحو يمكن - من خلال تقديم الدعم الهادف للشركات وإلغاء دعم الوقود - أن يحدث أثراً على أسعار السلع والمنتجات تامة الصنع التي تنتجها هذه الشركات. الحكومة الإيرانية تطمئن الشعب:

يقول الدكتور محمد رضا قنبري أستاذ الاقتصاد بجامعة العلامة طباطبائي: إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لم يحدث مثيل لها منذ ثمانين عاماً، لأن زمام السيطرة عليها قد خرج من يد رجال الحكم في العالم الغربي، وأعتقد أن بداية هذه الأزمة ترجع إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لكن الأمريكيين قد حاولوا السيطرة عليها خلال هذه الفترة. وبناء على هذا، الدول الأكثر ارتباطاً بالدولار هي الأكثر تضرراً الآن من الأزمة، ولأن إيران منذ قيام الثورة وحتى الآن وقعت عليها أنماط عدة من الحظر الاقتصادي فارتباطها بالغرب في أضيق الحدود، ومن ثم يمكن استنتاج أننا على هذا النحو ينبغي أن يكون ما يواجهنا من تهديدات الأزمة أقل بكثير من غيرنا، ولكن حيث إن الاقتصاد العالمي معقد للغاية فلا يمكن الإعلان صراحة أن إيران لن تتأثر بالأزمة، لكن يبدو من المنطقي أن نعلن أننا ستأثر بالأزمة إلى حد ما، لأن بيع النفط الإيراني، وهو المصدر الأول للدخل الإيراني

تحتل وزير الاقتصاد والخزانة الإيراني مؤخراً عن رجال سوق الاستثمار، ونفى تدخل الحكومة الإيرانية في الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة في إطار تقليل خسائرها من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي ظل انتضاح أن تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية ستمتد إلى الاقتصاد الإيراني، يبدو أنه علينا أن نفكر في أوضاع سوق الاستثمار، لكن المسؤولين الإيرانيين لازالوا يعتبرون أنه لا داع لهذا الأمر، وأي تحرك في هذا الشأن يعتبر أمر غير مبرر.

ما من شك أن هناك إصراراً من الحكومة الإيرانية على عدم ضخ أموال لسوق الاستثمار، في حين أنه تواردت مؤخراً أخبار مقلقة من البورصة، وبناء على تصريحات مسئولى سوق الأوراق المالية، انخفضت قيمة أسهم البورصة الإيرانية حتى هذه اللحظة بما يزيد قيمته على ٢٠ مليار دولار، وانخفاض قيمة الأسهم حدث في الشركات الإيرانية الكبرى المرتبطة بالسوق العالمي.

يقال إن السبب الرئيسي وراء رفض الحكومة لعملية ضخ الأموال، أن هناك رأياً لدى الجهات العليا يقول بأنه يمكن تقليص ارتباط الاقتصاد الإيراني باقتصاد الغرب إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم سيكون انتقال الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الإيراني محدود للغاية، أو أنه في الأساس لا يوجد تهديد يواجه الاقتصاد الإيراني.

وقت التدخل في البورصة:

طبقاً لرأى زرجاني نجاد أحد خبراء البورصة، طالما أن تحديد ضرورة ضخ الأموال من عدمه لشركات البورصة أمر موكل للقائمين على اقتصاد الدولة، فمن المتوقع أن يبحثوا القيام بهذا الأمر، ونحن نتوقع أن يوجه المسئولون أنظارهم نحو البورصة ووضعها الحالي.

في البورصات العالمية توجد معايير محددة للتدخل في السوق، كما أن هناك حالات معترف بها تستوجب تحرك المسئولين لضبط إيقاع سوق المال في وقت الإحساس بالأزمة. على سبيل المثال، عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر، اقترح حينها إغلاق البورصات العالمية، والآن هناك أزمة مالية على مستوى العالم، ولقد ظلت بعض البورصات العالمية واقفة على أقدامها بفضل مساعدة الحكومات وضخ أموال فيها. ويبدو أن المسئولين الإيرانيين لا يشعرون في الظروف الحالية

سينخفض بشدة، إذا ينبغي أن نتوقع تبعات كثيرة للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإيراني.

وفي إشارة إلى تضرر الشركات المنتجة للحديد والصلب في إيران أضاف قنبري قوله: إن كثيراً من الشركات المستوردة للمواد الأولية قد تضررت بسبب المخزون السلعي الذي لديها، وكذلك بعض المصدرين، لأنهم واجهوا انخفاضاً في الطلب على إنتاجهم السلعي واضطروا إلى تخزين إنتاجهم. وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية تنكر وجود الأزمة بالنسبة للاقتصاد الإيراني، لكن جميع الخبراء الاقتصاديين يؤكدون وجودها.

أما ضخ الأموال للشركات الكبرى المؤثرة في البورصة فهو أمر له جوانب إيجابية وأخرى سلبية وينبغي تحديد الوقت المناسب لضخ الأموال، ولقد انخفض مؤشر بورصة طهران بمقدار ٨ آلاف نقطة، ومن الضروري أن يقوم الخبراء بتوقع معدل سرعة هذا الهبوط في الفترة القادمة، ومع تدافع الناس إلى بيع الأسهم خوفاً من انخفاض قيمتها ستخفيض أكثر، وبالتالي اقترح أن تعلن الحكومة صراحة أنها تحمي أموال المساهمين لتقضي على مخاوف الناس من انهيار أسعار الأسهم. والحكومة الإيرانية خلال الأشهر القليلة القادمة

من المؤكد أنها ستفكر في التمهيدات اللازمة في هذا الإطار، وقد شكلت لجان لهذا الهدف، وذلك على الرغم من أنه يجب أن نكون قد فكرنا في اليوم منذ عام مضى.

وأوصى قنبري باتخاذ إجراءات حاسمة قبل أن تقع إيران تحت ضغوط اقتصادية مضاعفة، وقبل أن تنصرف من موقع الاضطراب، وإذا لم تفعل إيران ذلك فستزيد التضخم دفعة واحدة. وعلى الرغم من أن الركود في سوق البورصة قضية اقتصادية مالية لكن القرارات غير المدروسة التي ربما تتخذ لمعالجة هذا الركود سيكون لها آثار اجتماعية ضخمة حيث إنها ستؤثر على معدلات البطالة، وتناقص الطلب على السلع والخدمات، وهي أمور أخطر بكثير من تدني مؤشرات البورصة أو حتى انهيارها.

إن ما يحدث يتطلب من الحكومة الإيرانية اتخاذ إجراءات ثقافية من خلال بث الطمأنينة في نفوس الشعب والشركات المؤثرة في البورصة وعدم الاكتفاء بإعلان أن الاقتصاد الإيراني لن يتضرر، ومن الأفضل للحكومة أن تقول إن ما يحدث أزمة عالمية، ومن المحتمل أن تشملنا، لكن لا تقلقوا لأننا خططنا لمواجهة الأزمة، لأن الأزمات الاقتصادية تظهر آثارها السلبية في نفسية الناس أكثر من أي شيء آخر.

ما الجديد في الخطة الخمسية الخامسة؟

اعتقاد (الثقة) ١٧/١١/٢٠٠٨

القوى البشرية، تضعف وتفشل خطط التنمية، والتنمية الكمية سهلة إلى حد ما بالنسبة لنا، في حين أننا قد واجهنا مشكلات جدية وشديدة في قطاع التعليم خلال السنوات الأولى للثورة الإسلامية، وبناء عليه، ومع الثورة الثقافية، تحررنا تجاه التوسع في إنشاء الجامعات، في وقت لم يكن لدى الحكومة الإمكانيات اللازمة واضطرت الدولة لإشراك القطاع الخاص فكانت الجامعات الخاصة.

”لقد تحملنا معوقات كثيرة في قطاع التعليم، واليوم لدينا أكثر من ٣,٥ مليون طالب وعدد وافر من الخريجين، وطوينا الطريق خطوة بخطوة حتى وصلنا لما نحن فيه الآن، واستعدنا لقفزة عالية في مجال التعليم كمقدمة لقفزات أخرى اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا“.

ويؤكد رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام أنه يجب أن يكون محور تحررنا هو العلم وليس النفط أو المصادر الطبيعية. فما لدينا قليل، ولم نستفد منه بشكل سليم، ولا بد

التقى في أغسطس ٢٠٠٨ جمع من التشكيلات الطلابية، في (حسينية جماران) مع آية الله هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ورئيس مجلس الخبراء والذي قام في هذا اللقاء بشرح محاور ومؤشرات الخطة الخمسية للتنمية.

في بداية اللقاء، عاد رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى بدايات عهد الثورة الإسلامية حتى بداية الحرب المفروضة قائلا: ”إننا بدأنا عملنا في الدولة قبل الحرب، وكان الهدف تهيئة وتربية القوات وإعداد قوى بشرية قادرة على البناء، في السنوات الأولى للثورة، ولذا كان عملنا بعد الحرب أسهل نسبيا.

في الفترة ذاتها فكرنا في التعليم الجامعي والتوسع في إنشاء الجامعات، وبدأنا الحركة العلمية من الجانبين الكمي والكيفي، لأننا نؤمن بأن أسس تنمية الدولة هي القوى البشرية المؤهلة، والتاريخ يؤكد على ذلك“. وأضاف رفسنجاني ”أنه كلما تسرب الغرور والكبرياء إلى داخل

أن نهى المجال لى تستفيد الدولة من هذا الفكر، في وقت تعاني فيه الدولة من الحصار الخارجى.

ويشير رفسنجاني إلى محاور الخطة الخامسة للتنمية "إن هذه المؤشرات تشمل ثمانية محاور، وقد تمت الموافقة عليها في مجمع تشخيص مصلحة النظام، إلا أنها تنتظر موافقة حضرة مرشد الزعامة، وهذه المحاور تشمل رفع معدل التنمية ٣٪ حتى نهاية الخطة الخمسية، وحتى الآن تحقق ٢/١٪.

المؤشر الثانى، يجب على الأقل ٢٠٪ من الخريجين أن يحصلوا على درجة علمية أعلى (ماجستير ودكتوراه) وبالطبع فإن وضعنا خلال هذه السنوات طيب.

المؤشر الثالث، السعى من أجل الوصول للمرتبة الأولى في إنتاج العلم والتقنية، وفي الوقت الحالى وضعنا ليس سيئ، وبالطبع لسنا الآن في المقدمة، فتسبقتنا مصر والسعودية وتركيا، وعلى أية حال يجب أن نصل للمرتبة الأولى.

المؤشر الرابع، زيادة إنتاج الثروة من العلم والتقنية والتي بلا شك ستزيد من الناتج الإجمالى.

أما المؤشر الخامس فيشمل، زيادة تسجيل الاختراعات، فإن لدينا أقل من الحد الكافى من الاختراعات، والمؤشر السادس زيادة الخدمات الإلكترونية إلى ٣٥٪.

أما المؤشر السابع التأكيد على التقنيات (هاى تك). وهذه هى نقطة الصراع بين العالم الثالث وأوروبا والولايات المتحدة.

والمؤشر الثامن فهو دور المجتمع العلمى للدولة فيجب تحديد الأهداف طويلة الأمد وقصيرة الأمد لكل العلوم والفنون.

وبهذه المحاور الثمانية لرؤية عشرين عاما مقبلا نتطلع إليكم لتحمل هذه المسئوليات وتحقيق آمال شعبكم.

وبعد أن انتهى رفسنجاني بدأ بعض الحضور في الإدلاء بأرائهم على النحو التالى:

موقف المجلس:

في أكتوبر ٢٠٠٨ أعلن محمد حسين فرهنجى نائب رئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس، في إشارة للخطة الخامسة للتنمية، أنه في حالة عقد جلسات مشتركة بين مجموعات العمل التابعة لمجموعة المجلس الأعلى لتدوين الخطة الخمسية الخامسة للتنمية واللجان المتخصصة بالمجلس، فإن ذلك سيعجل من تدوين خطة التنمية، وأحد الموضوعات موضع البحث في هذا الاجتماع هو تفعيل الخطة الخامسة للتنمية، والحكومة تنتظر السياسات المعلنة من حضرة المرشد بصورة رسمية حتى تتم المراحل النهائية، وقد تقرر في هذه الجلسة أن المجلس يتخذ قراره في كافة الأمور المتعلقة به، وعلى الحكومة أن تعلن عن استعدادها للتعاون مع المجلس، كذلك فقد أكد رئيس المجلس على تقوية التعامل بين الحكومة والمجلس في

تدوين الخطة الخمسية الخامسة للتنمية، وضرورة الاتصال المستمر بين كافة اللجان المتخصصة للمجلس مع مجموعة العمل الخاصة بتدوين الخطة الخمسية للتنمية.

مصالح الحكومة أم النظام؟

محمد حسين مهدي على

دائما يكون عمر خطط التنمية بين ثلاث سنوات حتى سبع سنوات، وعمر الحكومة والمجلس أربع سنوات، والأفضل أن لن يكون عمر الخطط التنموية أربع سنوات، حتى تستطيع الحكومة والمجلس تنفيذها وتصبح مسئولة مسئولية كاملة، وتحقيق الصالح القومى، أما أن توضع الخطة في أواخر عمر الحكومة، ثم تلزم حكومة أخرى بتنفيذها، قد ترى أن فيها نقاط ضعف، وفي النهاية لا تنفذ هذه الخطة، فالمجتمع لابد أن يتحرك في بأسلوب منظم ومخطط، ويجب عند تدوين خطط التنمية أن تكون هناك رؤية تلزم بتحقيق على الأقل ٤٠٪ من أهدافها.

تدوين الخطة في اطار سياسات النظام وليس الحكومة:

د/ صادق خليليان

إذا كان معدل نمو الاستثمارات أعلى من معدل النمو الاقتصادى، فإن ذلك سيفرض على الدولة تضخم مطلق صعب التحكم فيه، وهى من الملاحظات الفنية التى يجب أن تؤخذ في الاعتبار في الخطة الخامسة للتنمية، كما يجب الاسترشاد بنموذج قومى مثل سياسات المادة ٤٤، باعتبارها نموذج الاقتصاد الاسلامى.

والخطة الخامسة للتنمية يجب أن تهتم بالقضاء على الفقر والتوزيع العادل للدخل، ويلاحظ أن التطورات الرئيسية بحاجة إلى حوزات اقتصادية واجتماعية وثقافية، والخطة الرابعة للتنمية استمرار لخطط ثلاث سابقة تكرارا لنقاط الضعف، مثل الاسترشاد بأطر العمل المتعلقة وصندوق النقد الدولى بالبنك الدولى بدلا من تدوين نموذج قومى للتنمية الاقتصادية.

كذلك فإن عدم مراعاة العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للدخل والإمكانات، والقضاء على الفقر والسياسات التنفيذية للمادة ٤٤، واحتياج الدولة للتطور يعتبر أساسيا في الهيكل الحكومى والاقتصادى وخصوصا في حوزات البنوك والتأمين والضرائب ونظام التوزيع والجمارك، كلها من نواقص ونقاط الضعف في الخطة الرابعة للتنمية، والخطة الرابعة بالشكل المطروح فإنها تفرض تضخما على الدولة، لأن معدلات النمو مرتفعة فيها جدا، وخلال العقد الماضى كان معدل النمو الاقتصادى بمتوسط سنوى ٩ و ٣ سنويا.

ضعف الخطة الرابعة للتنمية:

د/ محمد باقر ضدري

هناك واقع يقول بأنه لى تنفذ خطط التطور الاقتصادى،

فلا بد من إصلاح عناصر الضعف في الهيكل الاقتصادي، والخطة الرابعة للتنمية على الرغم من الاستفادة من تجارب خطط التنمية الثلاث السابقة، إلا أن بها نقاط ضعف في قطاع الطاقة، وفي الهيكل الاقتصادي وفي خطط التطور الاقتصادي وعدم وجود خطط شاملة في قطاعات مختلفة. ومع تأكيد الخطط الثلاث للتنمية السابقة فلا زالت لائحة الشركة الوطنية للنفط التي تحولت في الوقت الحالي إلى وزارة النفط، لم تقدم للمجلس بعد، ونأمل أن تعمل الحكومة التاسعة في هذا الاتجاه، وخطة التطور الاقتصادي لإصلاح الهيكل الاقتصادي في الدولة بالنظر للتطورات العالمية الكبيرة، ضعيفة جداً.

وعلى سبيل المثال، فإن قانون التجارة الإيراني الحالي صادر عام ١٣١٠ هـ ش (١٩٣١)، في حين أن الهيكل التجاري العالمي اختلف تماماً، وهذا يعني أن هذا القانون يحتاج للتغيير، على الرغم من أن الحكومة الثامنة قدمت تعديلات فيه، وقدمته إلى المجلس، إلا أنه حتى الآن لم يعرض ولم ينفذ، وكان مصيره مثل مصير قوانين أخرى جديدة، مثل قانون التجارة الإلكترونية، وقانون الغرف التجارية.

وفي الخطة الرابعة للتنمية فإن النمو الاقتصادي ٨٪ المتوقع جاء من خلال التنمية الاقتصادية بنسبة ٥,٥ و ٢,٥٪ عن طريق الاستثمار، وهذه إشارة إلى أهمية الاستثمارات في برامج الدولة التنموية.

ويصل عدد موظفي الحكومة إلى ٣ ملايين موظف، ٧٠٪ منهم حاصلون على الدبلوم وأقل من الدبلوم، هذا في حين أن كل عام لدينا ٣ ملايين و ٧٠٠ ألف خريج في الدولة. ونحن لدينا مشكلة في حقن العلم في بدن الجهاز التنفيذي للدولة، والتي في حالة عدم تحققها لن نحقق ٨٪ نمو اقتصادي فقط، ولكننا أيضاً ستتخلف عن التطورات العلمية في الخارج، وإن كانت الإحصاءات تحكى عن تحقيق ٥١ حتى ٥٩٪ من أهداف الخطة، ولكن يجب على الحكومة أن تقدم تقارير سنوية بشأن تقدم الخطة إلى المجلس والشعب.

ما هي الخطة الرابعة للتنمية:

الخطة كما تعزف هي السياسات الكلية، وتشمل الخطة الرابعة للتنمية عدة محاور:

إعلاء وتعميق المعرفة والبصيرة الدينية طبقاً لتعاليم القرآن الكريم، ومذهب أهل البيت، تحكيم قيم الثورة الإسلامية في الفكر والعمل، تقوية الفضائل الأخلاقية، وروح الإيمان والإيثار والأمل في المستقبل، والتخطيط من أجل إصلاح السلوكيات الفردية والاجتماعية.

إحياء الفكر الديني والسياسي لحضرة الإمام، وإبراز دوره باعتباره معياراً أساسياً في كافة السياسات والخطط.

تقوية وجدان العمل والانضباط الاجتماعي وروح العمل

والابتكار والإبداع والقناعة والارتقاء بكيفية الإنتاج وزيادته وزيادة الصادرات.

إيجاد باعث وعزم وطني من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

تقوية الوحدة والهوية القومية المبنية على الإسلام ونظام الجمهورية الإسلامية، والاهتمام بالتاريخ والثقافة الإيرانية، والاهتمام باللغة الفارسية.

تعميق الشعور تجاه الأعداء، ومعرفة مؤامرات الأعداء ضد الثورة والمصالح القومية، وترويج المعارضة ضد الظلم والتسلط والاستكبار العالمي.

مواجهة الهجوم الثقافي.

توسيع أنشطة وسائل الإعلام الوطنية من أجل توضيح أهداف إيران الإسلامية للعالم.

تنظيم وتعبئة الإمكانيات والظروف في الدولة بهدف زيادة إسهام الدولة في الإنتاج العلمي العالمي، والحصول على التقنية، خاصة التقنيات الحديثة مثل النوى، والمخبرانية والفضاء والطقس.

إصلاح نظام التعليم في الدولة، ويشمل التربية والتعليم، والتعليم الفني والتعليم العالي، وتهيئتهم من أجل توفير قوى العمل التي يحتاجها المجتمع.

السعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإيجاد فرص متساوية والارتقاء بمستوى المؤشرات من قبيل التعليم، الصحة، الغذاء، زيادة الدخل السنوي، ومكافحة الفساد.

تقوية البناء الأسري، وإعلاء مكانة المرأة في المجتمع وحصولها على حقوقها الشرعية والقانونية.

تقوية الهوية القومية لدى الشباب بما يتناسب مع آمال الثورة الإسلامية.

إيجاد بنية قانونية وإدارية مناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

إصلاح النظام القضائي والإداري من أجل زيادة الفعالية، وتحسين الخدمات المقدمة للشعب وتوفير حياة كريمة للشعب.

حفظ الهوية الإسلامية، والإيرانية، والميراث الثقافي.

تقوية وتفعيل نظام البحث والرقابة، وإصلاح القوانين واللوائح وإزالة التداخل بين مسئوليات المؤسسات الرقابية والبحثية.

الارتقاء بالقدرة الدفاعية والقوات المسلحة من الردع والمواجهة المؤثرة أمام التهديدات والحفاظ على المصالح القومية والثورة الإسلامية والمصادر الحيوية للدولة.

الاهتمام الخاص بأهمية تواجد وإسهام الشعب في استقرار الوطن والدفاع عن الدولة والثورة مع الدعم الكمي والكيفي للسبيح.

تنمية النظم والأمن العام ومواجهة الجرائم والفساد الاجتماعي والأمن من خلال التنسيق بين الأجهزة القضائية والأمنية والعسكرية.

الاستقرار في السياسة الخارجية على أساس الدستور ومراعاة العزة والكرامة والحكمة والمصلحة وتدعيم العلاقات الخارجية وتوسيع التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، واستمرار تجنب التوتر في العلاقات مع الدول.

مواجهة الإجراءات العدائية المتزايدة من أجل تحرير المنطقة من الوجود العسكري الأجنبي بها، ومواجهة الأحادية القطبية، ونصرة الشعوب الإسلامية المظلومة، والسعي لإصلاح النظام الدولي.

الاستفادة من العلاقات السياسية لتحسين العلاقات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والتقنيات المتقدمة، وتوسيع أسواق التصدير أمام السلع الإيرانية، وزيادة نصيب إيران من التجارة العالمية.

تدعيم العلاقات مع العالم الإسلامي وتوضيح صورة إيران المضيفة بالثورة الإسلامية، وتوضيح الخبرات الإيرانية السياسية والثقافية والاقتصادية للجمهوريات الإسلامية.

السعي من أجل تحويل مجموع الدول الإسلامية والصديقة في المنطقة إلى قطب إقليمي اقتصادي وعلمي وصناعي وتقني.

تدعيم وتسهيل الوجود الثقافي للجمهوريات الإسلامية في المجمع العالمية والمنظمات الثقافية الدولية.

تقوية الهوية الإسلامية والإيرانية للإيرانيين خارج الدولة،

وترويج اللغة الفارسية بينهم، ودعم حقوقهم وتسهيل مشاركتهم في التنمية القومية والشئون الاقتصادية. السعي من أجل بناء اقتصادي متنوع قائم على مصادر المعرفة والعلم.

توفير الإسكان الاقتصادي للمواطنين محدودي الدخل. الاهتمام بالقيم الاقتصادية والأمنية والسياسية وترشيد استهلاك المياه وإعطاء الأولوية للاستفادة من مصادر المياه المشتركة.

تنمية القرى والارتقاء بمستوى الدخل والحياة للقرويين والمزارعين والقضاء على الفقر، وتقوية البنية التحتية المناسبة للإنتاج الزراعي والصناعات اليدوية.

تهيئة المجالات اللازمة من أجل تحقيق المنافسة للسلع والخدمات للدولة على مستوى الأسواق الداخلية والخارجية، وإيجاد الآليات اللازمة من أجل رفع المعوقات من أمام الصادرات غير النفطية.

الاهتمام بمشاركة عامة الشعب في الأنشطة الاقتصادية للدولة، في إطار الدستور.

الاهتمام بالنظم والانضباط المالي والميزانية والتوازن بين مصادر ومصارف الحكومة.

إيجاد الآلية المناسبة من توفير عناصر الإنتاج (الطاقة، رأس المال، قوى العمل، الماء، الأرض،

ما سبق يمثل بعض محاور الخطة الرابعة للتنمية، لكن المشكلة الكبيرة في السياسات الاقتصادية للحكومة هو التناقض فيما بينها.

المناطق الحرة في إيران والعالم

٢٠٠٨/١١/١٨

www.baznevis.com

أول منطقة تصدير في آسيا، فقد تأسست في الهند عام ١٩٦٥، وكانت تدعى (كاندلا)، لحقتها مباشرة تايوان في عام ١٩٦٦، ثم كوريا الجنوبية عام ١٩٧٠، وقد تزايد التبادل التجاري بين تايوان وكوريا الجنوبية في عقدي الخمسينيات والستينيات، بينما كانت الدول الآسيوية لازالت دولاً نامية.

على هذا النحو تقدمت سياسة تنمية الصادرات في تلك المنطقة، خاصة في ماليزيا وسريلانكا وتايلاند والفلبين، حتى إن دول مثل الهند وباكستان وإندونيسيا، التي لازالت لا تدعم سياساتها القطاع الداخلي، أقدمت على إنشاء مناطق حرة من أجل تنمية صادراتها.

في تقرير الاستثمار التابع للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤، حصلت آسيا على المرتبة الأولى من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل ١٤٧ مليار دولار، في حين كان للصين وحدها نصيب الأسد من هذا الرقم، حيث حصلت على ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وللأسف لم يتعد ما حصلت عليه إيران نسبة ١٪ مما حققته دولة الصين.

بالنسبة لتاريخ المناطق الحرة، تأسست أول منطقة تجارة حرة في بلاد اليونان والرومان القديمة، بهدف زيادة حجم التبادل التجاري مع مصر وسوريا وشمال أفريقيا وآسيا، أما

تاريخ المناطق الحرة في إيران: في عام ١٩٧٠، تمت الموافقة على قانون عرف بـ "قانون الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية على البضائع، بهدف الاستهلاك والبيع داخل بعض جزر الخليج "الفارسي" ، وبموجبه سمح للحكومة بدخول أي من أسواق جزر الخليج بهدف شراء وبيع البضائع، مع إعفائها من دفع الرسوم والضرائب.

وفي عام ١٩٨٠، وبموجب قرار مجلس شوري الثورة، أقرت جميع الامتيازات السابقة، فيما يخص جزيرة كيش، لتكون بذلك أحد المناطق الحرة.

في عام ١٩٨٩، نص قانون الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجمهورية الإسلامية، طبقاً للمادة ١٩ على أن يكون للحكومة الحق في إنشاء مناطق حرة تجارية وصناعية، على الحدود، بحد أقصى ثلاث مناطق.

وفي عام ١٩٩٠، أعلنت الحكومة أن جزيرة قشم منطقة تجارة حرة، ثم أعلنت في عام ١٩٩١، أن جزءاً من خليج جابهار ضمن منطقة التجارة الحرة، ثم وافق مجلس الشوري الإسلامي على قيام هيئة منطقة ارس للتجارة الحرة، في عام ٢٠٠٤، بهدف تنفيذ البنى التحتية والعمرانية والإنشائية، وتوفير كواادر العمل، وزيادة دخل الفرد، وتوفير الاستثمارات، وتنظيم السوق، والمشاركة في الأسواق العالمية والإقليمية، ومن ثم استأنفت الهيئة نشاطها بداية عام ٢٠٠٥.

من ناحية أخرى، بدأت منطقة التجارة الحرة في اروند نشاطها رسمياً عام ٢٠٠٤، وتلك المنطقة جزء من محافظة آبادان ذات الموقع المتميز مقارنة بباقي مناطق الدولة، والتي تتمتع ببنى تحتية ضخمة صناعياً وتجارياً وسياحياً.

على صعيد آخر، تبنى منطقة انزلي للتجارة الحرة، أهداف على رأسها البناء والتشييد، وتوفير الخدمات العامة، وجذب

الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتوفير الوظائف، وتنظيم سوق البضائع، وتشجيع الإنتاج، والمشاركة في الأسواق العالمية والإقليمية، ونقل التكنولوجيات الحديثة إلى مراكز الإنتاج المحلية.

وعلى الرغم من تلك الإمكانيات التي تتمتع بها المناطق الحرة في إيران لازالت العديد من التحديات تعترض أداء إيران في هذا الشأن على رأسها عدم الاستجابة لمتطلبات ومطالب تلك المناطق، وعدم قدرة تلك المناطق على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة.. جابهار وقشم وكيش - ٢، ١١٨١، مليون دولار، وهذا الرقم لا يمكن مقارنته بمنطقة جبل علي، أحد مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة، والذي يتعدى الـ ٤٧ مليار دولار.

من ناحية أخرى، فإن المشاركة الاقتصادية من التجار الإيرانيين باتت قاصرة على الاستيراد، خاصة من دولة الإمارات، لدرجة أن دبي باتت أكبر مورد للبضائع الإيرانية، حيث دخلت الأراضي الإيرانية على مدى أول ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٥ أكثر من ١٤٠٠٠ شاحنة محملة بالبضائع من دبي، بما يعادل ٣٥٪ من صادرات دبي، بقيمة ٨,٣ مليار دولار.

ضمن المشكلات التي تواجه المناطق الحرة في إيران، إنشاء أضخم منطقة تجارة حرة في العالم بين إمارتي دبي وأبو ظبي، بتكلفة تصل إلى ٢,٥ مليار دولار، مما يمثل فرصة لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة أن تلك المنطقة تشمل ١٥ مدينة صناعية منفصلة عن المراكز التجارية، والسكنية، والتدريبية، والترفيهية.

لكن العمل بتلك المنطقة الضخمة لن يبدأ قبل عام ٢٠١٠، ولا زال أمام إيران الفرصة حتى تطور من عمل وأداء المناطق الحرة.

المسؤولية الحساسة للمجلس الثالث للنقابات على مستوى الدولة

السعي لإحقاق حقوق النقابات:

بهروز واثقى

المشكلات فيما بينهم حتى ارتفع أداء العمل إلى ذلك الحد الذي جعل الكثيرون يفسرون انتخاب شيرازي رئيس اتحاد نقابة الملابس بطهران بصفته ممثلاً لوزير التجارة في مجلس النقابة العامة وعدم انتخاب رحمانى وهو العضو المعروف والنشط بلجان السوق والنقابات الإسلامية، وهى علامة على فصل السياسة التنفيذية لوزير التجارة عن هذا المجتمع ورغبته في زيادة مراودة هذه الوزارات مع الأفراد المعتدلين في النقابات.

وقد عرض المجلس الثانى لنقابات الدولة إصلاحاً على قانون النظام النقابى، وعرض على مجلس الشورى الإسلامى قسم خاص تم فيه الطلب بزيادة قدرات هذا المجلس وحضور ممثلى النقابات فى الجلسات الاقتصادية والنقابية الهامة.

هل المجلس الجديد لديه القدرة على متابعة هذه المطالب والتهيئة لتصويب مفاد هذا الإصلاح؟

النشطاء النقابيون لديهم آراء وأفكار مختلفة فى الرد على هذه الأسئلة، يعتبر البعض - يأساً من الوضع الراهن، ويسبب قانون النقابات الموجود، ومجلس النقابات - أنها تشكيل قليل الأثر وفاقد للواقعية النقابية فى مجال الاقتصاد، ويعتبر البعض الآخر ومن بينهم محمد آزاد، الرئيس الحالى لهذه المجالس، أن مجلس النقابات لديه تأثير كبير جداً وقدرة شديدة على الدخول فى الساحة التنفيذية واتخاذ القرارات. والنظرة المعتدلة إلى أداء المجلس وتشكيلات النقابات الأخرى توضح أن هذه التشكيلات قد اتبعت فى السنوات الأخيرة، خاصة فى علاقتها مع الحكومة التاسعة، وعلى الرغم من المطالب والحقوق التى أكدت عليها للنقابات أمام الحكومة، طرقاً سهلة وبسيطة، وقليلة النفقات فى زيادة تأثير النقابات والتشكيلات على سياسات وقرارات الحكومة، لكن

اليوم يعيش تاريخ النقابات على مستوى الدولة مرحلة حساسة من الانخفاض والارتفاع فى مستوى الأداء. هذه الحساسية ليست فقط بسبب التغيرات التى حدثت مؤخراً فى الهيئة الرئيسية (الهيكل الأساسى) لمجالس نقابات الدولة، ووجد بعض الأفراد ممن لهم ميول يسارية الطريق مفتوحاً أمامهم إلى النواة المركزية لأكبر تشكيل نقابى، لكن زاد من هذه الحساسية بعض القضايا منها السياسة العامة للنظام فى مجال إجراء مفاد المبدأ (المادة ٤٤) من القانون العام فى نطاق تقليل التصدى للحكومة والخصخصة، وكذلك سعى الحكومة من أجل زيادة نصيب دخول الضرائب فى الميزانية العامة للدولة. كما أن موضوع تحصيل ٣٪ ضرائب على القيمة الإضافية والتحصيلات التى تمت بواسطة بعض النقابات فى أسواق المدن الكبرى.. كل ذلك قد أظهر الخلاف فى الآراء وجهات النظر بين الحكومة والنقابات.

وحينما كانت لسنوات عدة مجمع اللجان الإسلامية هو المتحكم فى السوق والنقابات بدعم من التشكيلات والأحزاب القوية مثل حزب الائتلاف والذى كان لفترة طويلة يمتلك زمام أمور النقابات مثل الغرفة التجارية لطهران وإيران، وكان يعتبر نفسه المسئول والممثل الذى له كل السلطة لكل الطبقات والميول النقابية، وكان يلوح أنه فى خدمة توجه المحافظين بصورة كاملة، إلى جانب الإشارة إلى الوحدة والتوحيد مع الحكومة.

وأشارت التغيرات والتطورات الأخيرة فى مجلس النقابات، وكذلك موضوع الضرائب على القيمة الإضافية إلى عدم صحة هذا الادعاء وادعاء تمثيل النقابات بواسطة هذه اللجنة وحزب الائتلاف. فى الحقيقة أن قضية الضرائب على القيمة الإضافية كانت الأزمة التى لم تستوعبها الجماعات النقابية التقليدية والحكومة بعد الإدارة الصحيحة، وظهرت

في المواقف الحساسة والأزمات كان يتم التوضيحية ببعض من هذه التشكيلات والشخصيات المعروفة في النقابات، لإدارة علاقتهم الحسنة مع الحكومة. والمثال على هذه الأحداث ما حدث في العام الماضي في نقابة ملاك المطابع في طهران، حيث تمت خلال يومين تغييرات عدة على مستوى مديري هذا الاتحاد الذي كان لفترة مع تشكيل مجمع اتحاد الطباعة على مستوى الدولة، وكانت تطالب عن طريق استخدام بعض الوسائل مثل الندوات، بنصيب أكبر في معادلات الحكومة والنقابات، وفي النهاية انتهت بشطب وحذف بعض الشخصيات المؤثرة مثل محمد كلاري الرئيس السابق ذو الخبرة والشخصية المعروفة والبارزة في هذا الاتحاد.

وقد حدثت هذه التغييرات بصورة سريعة ولافتة للنظر بحيث أنه لو تم بحث الشكاوى في صلاحية بعض المديرين على مستوى مديري الاتحاد لاستغرق هذا البحث والتحقيق أكثر من ستة إلى ثمانية شهور. ولم تكن نتيجة هذه التغييرات والتطورات التي اتخذها مجلس نقابات الدولة ومجمع شئون نقابات الإنتاج أمام سياسة الصمت، إلا تبديل هذا الاتحاد إلى تشكيل قليل الأثر يقوم منذ ما يقرب من عام بمتابعة بعض القضايا الهامة مثل الإعفاء الضريبي لملاك المطابع، وشركات الطباعة، والقانون الجامع لإصناعة الطبع، والتي كان يتم متابعتها بصورة جيدة من المديرين السابقين، وصار التشكيل الجديد مهتما ببعض القضايا الثانوية مثل مناقشة الاختلافات النقابية وإصدار التصاريح.

على أية حال، ستتهى بعد فترة قليلة، فترة إدارة هيئة رؤساء مجلس نقابات الدولة وسوف يأتي مجلس إدارة جديد. احتمال كبير أن يرى قاسم نوده فراهاني رئيس مجمع شئون نقابة التوزيع على رأس هذا المجلس، وسوف يتعهد بقيادة وزعامة أكبر تشكيل نقابي على مستوى الدولة، وانتظر خبراء النقابات من ذلك المجلس إيجاد التضامن والترابط والتنسيق اللازم في هياكل النقابات، وحل اختلافات وجهات النظر الموجودة، وأن يخطط خطوات مؤثرة حتى يستطيع أن يقدم الدعم والحماية القوية للنقابات والاتحادات في كافة أنحاء الدولة، وإيجاد دور وهوية جديدة للنقابات بوضعها في مكانتها الحقيقية في تعاملاتها مع الحكومة. فهل يمتلك مجلس الإدارة الجديد القدرة على إتمام هذه المهمة؟

هذا السؤال الذي يحتاج إلى بعض الوقت للإجابة عليه.

مختصر تاريخ المجالس والمجامع النقابية:

نقابات الدولة من أمس حتى اليوم:

علي رضا صدقي: توجد أقوال واعتقادات مختلفة ومتفاوتة حول ظهور ووجود النقابات، حيث يرى البعض أن أصولها تعود إلى زمن وعصر الساسانيين، والبعض الآخر يعتقدون أنها ظهرت بعد الإسلام وربطوا نشأتها بظهور القرامطة.

ويمكن البحث في رسائل إخوان الصفا وآثار بن بطوطه لاقتفاء أثر وتبع الروايات التاريخية المختلفة حول هذا الموضوع. وما ذكر بشأن تاريخ ظهور النقابات في الكتب التاريخية مهم ومؤثر بدرجة كبيرة، لذا فهو يحتاج إلى مجال واسع يصعب عرضه في هذا المقال.

في عام ١٣٥٠ هـ. ش (١٩٧٢ م) تم التصويت على أول قانون لنظام النقابات من قبل مجلس الشيوخ والنواب، وتأسست غرفة النقابات وتولت شئون النقابات وإصدار تراخيص الكسب من أجل الوحدات النقابية.

وفي عام ١٣٥٧ هـ. ش (١٩٧٩ م) تم حل غرفة النقابات مع انتصار الثورة الإسلامية وتأسست لجنة الشئون النقابية التي اشتهرت بلجنة نائب الإمام.

وقامت هذه اللجنة بتوفير التشكيلات وحل المشكلات الخاصة بالنقابات والاتحادات وفي العام نفسه ١٩٧٩ م، انتخب حجة الإسلام محي الدين أنواري من قبل الإمام الخميني (رحمه الله) بصفته المسئول عن هذه اللجنة، وأناط إليه الإمام مهمة الإشراف على الشئون النقابية والانتخابات وتدوين قانون النقابات والحرفيين، بواسطة بعض الأفراد المتدينين موضع ثقته واعتماده، وكذلك تنظيم وتنسيق الأمور الشرعية والنقابية للسوق. ومن هنا بدأ السيد محي الدين أنواري أنشطته في مجال النقابات.

وفي عام ١٣٥٨ هـ. ش (١٩٨٠ م) وفي أعقاب تأكيد الإمام الخميني على تنظيم قانون أنشطة الدولة المختلفة، مرت الحكومة المؤقتة قراراً من الوزراء يلزم بموجبه تشكيل الغرف النقابية على مستوى الدولة بحضور ممثلي الحكومة والمحافظين. وفي هذا التاريخ تم انتخاب السادة تقى سيد خاموشي، علي رضا أمانى، مجتبی قائم مقام، حسين خيرخواه، محمد خندان، وأحمد مير معز، نواباً لنقابات طهران.

وبسبب الاحتياج الشديد لتنظيم قانون أنشطة النقابات على مستوى الدولة، تم التصويت من قبل مجلس الثورة في عام ١٩٨١ م على قانون للنظام النقابي في الجمهورية الإسلامية في ١٠ فصول، و ٨٥ مادة وأكثر من ٤٠ ملحوظة. وقد بدأ أعضاء الهيئة العليا للإشراف المكونة من السادة منصور كريمي تبريزي، نائب وزارة الداخلية، ومحمد رضا لباف نائب وزارة الصناعة والمعادن، وحسن علي منصور نائب وزارة التجارة، وتقى سيد خاموشي، مصطفى نيل فروشان، سعيد أمانى، وأصغر ثاني وبدأ النواب فعاليتهم. ومع الدور الذي تقوم به لجنة الإشراف العليا على نقابات طهران، صوتت هذه اللجنة في عام ١٣٦٠ هـ. ش (١٩٨٢ م) على أن يعهد إلى شخصين من نواب وممثلي وزارات التجارة، والصناعة والمعادن برفقة خمسة أفراد من القطاع الخاص بشكل مؤقت، إدارة شئون نقابة طهران إلى أن يتم تشكيل المجلس المركزي

للقابلات، وفي نفس العام تم اختيار مشرفي لجنة شئون نقابة طهران من قبل السيد حبيب الله عسكر أولادى وزير التجارة حينئذ، وشكل اللجنة من السادة سعيد أمانى، تقى خاموشى، ومحسن لبانى.

ومن ناحية أخرى، تم انتخاب السادة مهدي سعيدى نجاد وأصغر ديبازر، حسينعلى جواهریان، غلا حسين فولادى، على بزشكيان، سيد أصغر مرتضوى، وحسن بور بختيارى بصفتهم مسئولين ومشرفين لجنة شئون نقابات طهران. وتم تعيين قائم مقامى، محمد صادق عسكر أولادى، ويتكدار أيضا بعنوانهم ممثلى ونواب وزارة التجارة فى شئون الاتحادات النقابية، ووظيفتهم هى البحث وتجديد الآراء فى قانون انتخابات النقابات الذى تم التصويت عليه فى عام ١٣٦٠ هـ. ش (١٩٨٢ م). واستمر هذا التشكيل فى أنشطته لمدة خمسة أشهر، وفى عام ١٣٦١ هـ. ش (١٩٨٣ م) قام السيد عسجرا أولادى وزير التجارة فى هذه الفترة بتغيير هذا التشكيل، وعين أربعة أشخاص من ممثلى نقابات طهران للإشراف على هذه اللجنة. وتم تعيين مهدي سعيد محمدى برفقة سعيد أمانى، تقى سيد خاموشى، محسن لبانى وسيد على أكبر رخ بصفتهم مسئولين ومشرفين على لجنة نقابات إيران.

وفى عام ١٣٦٣ هـ. ش (١٩٨٨ م) التحق بهذه اللجنة تشكيل جديد مكون من محمد على خونسارى عتيق، أبو القاسم رحيمى فر، أمر الله زمانى علويجه، و غلامعلى شاهمرادى. وفى هذه الفترة حدثت صراعات ونزاعات سياسية على عدم ملاءمة أوضاع النقابات الأمر الذى أدى إلى تدخل الإمام الخمينى بنفسه لإنهاء هذه الضجة وقيامه بتعيين حجة الإسلام مهدي كروبي نائباً عنه فى أمور وشئون نقابات الدولة. وتشكل مجمع الشئون النقابية والمجلس المركزى للنقابات بإشراف نائب الإمام فى عام ١٣٦٤ هـ. ش - (١٩٨٦ م)، لكنه استمر لمدة عامين فقط وفى عام ١٣٦٦ هـ. ش - (١٩٨٨ م) صوتت الهيئة العليا للإشراف

على بعض الإجراءات القانونية بهدف عقد وتجديد انتخابات الاتحادات النقابية وانتخاب مجلس إدارة جديد من قبل لجنة الإشراف على انتخابات الاتحادات النقابية بطهران.

وازدادت الخلافات فى هذه الفترة لدرجة أن رئيس الوزراء حينئذ المهندس مير حسين موسى اضطر للذهاب إلى بيت الإمام لينقل إليه تداعيات الأزمة ولأخذ التكاليفات من سيئاته وقد تقرر وفقاً لرأى رئيس الوزراء وتأكيد الإمام (رحمه الله) أن تعقد انتخابات النقابات المركزية بواسطة مجمع الشئون النقابية. وقد تمت بالفعل انتخابات أعضاء مجالس النقابات المركزية فى عام ١٣٦٦ هـ. ش (١٩٨٨ م). واستمر عمل هذا المجلس مدة عامين، وفى هذا التاريخ ١٣٦٨ هـ. ش (١٩٩٠ م)، تمت بعض التعديلات على قانون النظام النقابى وتم التصويت عليها من قبل مجلس الشورى الإسلامى. من جملة تعديلات هذا القانون، المادة ٤ والتى قسمت النقابات إلى أربع مجموعات: إنتاجية، خدمات فنية، التوزيع والخدمات.

بعد ذلك وفى نفس العام صوت المجلس على تعديل جديد وتم حذف اسم مجلس النقابات المركزية من متن القانون وتم تعيين فهرس للنقابات والاتحادات الإنتاجية، الخدمات الفنية، التوزيعية والخدمات. وعقدت أول دورة انتخابات لهيئة رؤساء مجمع الشئون النقابية للنقابات الإنتاجية والخدمات الفنية بطهران فى عام ١٣٦٩ هـ. ش (١٩٩١ م).

وبموجب هذه الانتخابات تم اختيار السادة محمد بور مزرعه محمد على خوانسارى عتيق و تقى على أكبرى بصفته الرئيس ونائب الرئيس وسكرتير هذا المجتمع، وعقدت أيضا الدورة الثانية والثالثة من هذه الانتخابات فى السنوات ١٣٧٠ و ١٣٧١ هـ. ش (١٩٩٢ و ٩٣) ولم يتغير أعضاؤها، واتبعت الدورة الرابعة والخامسة نفس نهج الماضى وتم تشكيل مجلس نقابات الدولة منذ عام ١٣٨٣ (٢٠٠٣ م) أو مع تصويب قانون النظام النقابى الجديد وعقد فيه إلى الآن ثلاث دورات انتخابية.

حوار مع جمشيد أنصاري: النقابات ميدان لصراع السياسيين:

أن توصل منتجاتها إلى المستهلكين فهي في حاجة إلى هذه الحلقة كواسطة، ولهذا فهي جزء هام من اقتصاد بلدنا. الأمر الآخر هو أن هذه النقابات كان لها دور هام ومؤثر في التطورات والظواهر الاجتماعية، ويرى أن العناية بقضايا النقابات، والاهتمام بحل المشكلات والصعاب من وظيفته منح الاقتصاد رونقه، ويمكن أن يساعد في أجزاء أخرى من اقتصاد الدولة، وأن يحسن وضع النقابات نظراً للدور الذي تقوم به تلك النقابات في توصيل المنتجات إلى المستهلكين، وهذا دليل على أهمية أنشطة النقابات في إيران، وأنها يجب أن تكون موضع الرعاية والاهتمام.

الآن، وزارة التجارة هي المسئول الأساسي عن النقابات، كما ترتبط وزارات أخرى بالنقابات مثل وزارات: الصناعة، الاقتصاد والشئون الإدارية، ووزارة الإرشاد. وتعتبر أحد أهم المشاكل التي لحقت بالهيكل النقابي على مدار السنين هي أن بعضاً من المديرين الذين يتولون هذا المنصب ليس لهم دراية كاملة بقضايا ومشاكل النقابات ويأخذون قرارات من أجل النقابات من شأنها أن تولد مشاكل أكثر للنقابات.

وبالنظر إلى أهمية النقابات والسوق في سنوات ما قبل وما بعد الثورة، خاصة في الحقبة الأولى من الثورة، فقد اتخذت مساع كثيرة من جانب الجهات السياسية المختلفة من أجل السيطرة، أو بتعبير أفضل، الاستفادة من هذه التشكيلات لخدمة الأهداف السياسية.

وقد وجدت أقسام من السوق أيضاً مجالاً رحباً للوجود والدخول في هذه الأنشطة، بسبب تسييس المجتمع بعد انتصار الثورة، وتحول السوق في النهاية مثله مثل كثير من ساحات المجتمع إلى ميدان لأنشطة الأحداث السياسية مثله مثل الجامعات.

من الذي أعطى الحق للدولة في الدخول إلى الساحة النقابية؟ وهل تعطى القوانين هذا الحق للدولة؟

نحن لدينا قوانين وضعت من ثلاثين عاماً وقد انتهت الموضوعات التي وضعت من أجلها هذه القوانين، لكن لم يفكر أحد إلى الآن في حذف هذه القوانين، حتى بعض القوانين التي نرى فيها الناسخ والمنسوخ لم يهتم أحد بتقيحها، وهناك بعض القوانين التي كان يعمل بها لفترة من الوقت لكن مع التطورات التي حدثت في مساحة الاقتصاد،

على الرغم من أن النقابات قد بدأت دورها السياسي والاجتماعي من فترة الثورة الدستورية، وكانت لسنوات عدة تتخذ توجهها كان أكثره في خدمة الدين، وأدت دوراً قيادياً وموجهاً في النضال الشعبي والمقاومة المدنية، لكن بعد الثورة تبدلت إلى مقر للصفوف والتكتلات السياسية وتحولت إلى منافس مقيد وعاجز في تعاملاته مع الحكومة. ويذكر جمشيد أنصاري عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس الثامن، في وصفه لسياسات النقابات، أن التشكيلات النقابية تشكلت في البداية بهدف تمثيل الأفكار والميول السياسية، واليوم تحولت إلى آلة ووسيلة لتوجيه السياسات الخاطئة والعاجزة للحكومة في حل المشكلات الاقتصادية للنقابات والشعب وزادت من المشكلات. ويعتقد أنصاري أن إعطاء صلاحيات كبيرة للحكومة والمديرين بالحكومة بواسطة قانون النظام النقابي، هو أهم عيوب هذا القانون.

ووفقاً للإحصاءات التي تعرض، وبالطبع فإن أغلبها في دولتنا ليس دقيقاً جداً، فإن تعداد الوحدات النقابية على مستوى الدولة أكثر من مليوني وحدة. وهذا الرقم مرتبط بالأفراد الذين لديهم تصريح للكسب. ولو افترضنا أن متوسط تعداد الأسرة أربعة أفراد، ولو وضعنا في الاعتبار أن متوسط عدد الأفراد العاملين في الوحدات النقابية ١/٢، فإن أكثر من ١٠ ملايين شخص من أفراد المجتمع ترتبط معيشتهم واقتصادهم بأنشطة الوحدات النقابية. ووفقاً لقول آخر فإن ١٥٪ من المجتمع مرتبطون بالنشاط النقابي بشكل أو بآخر. ويشير هذا الإحصاء إلى أن للوحدات النقابية دوراً لا يمكن إنكاره في اقتصاد المجتمع الإيراني وذلك لتعلق جزء كبير من المجتمع الإيراني بها.

تتم الآن أيضاً جميع الأنشطة المتعلقة بالتوزيع وعرض البضائع والخدمات عن طريق هذه الوحدات النقابية، وثقافة شعبنا هي أن يشتروا جميع احتياجاتهم من المنتجات من الوحدات النقابية. وبالطبع أن هذه العملية موجودة في كل أرجاء الدنيا، ولكنها منتشرة في بلدنا بصورة كبيرة جداً.

وتشير هذه المسألة، من ناحية أخرى، إلى أهمية الوحدات النقابية. وبعبارة أخرى، ليست أهمية فعاليات هذه الوحدات أن عشرة ملايين قد ارتبطت معيشتهم بأنشطة النقابات، لكن القسم الجدير بالاهتمام أن الوحدات الإنتاجية كى تستطيع

وكذلك في توجه الحكومة نحو بعض القضايا فقدت هذه القوانين قواها وقيمتها، ومع ذلك لم يفكر أحد في تغيير هذه القوانين.

النقابات في مرآة القانون:

انتشار وتأثير النقابات، خاصة في الفترة الأخيرة أمر غير قابل للإنكار. لدرجة أنه يمكن اعتبار النقابات لاعباً أصلياً في التطورات الاجتماعية في تاريخ إيران المعاصر.

فقد كان ظهور ونفوذ النقابات بارزاً في الأحداث والمناقشات السياسية، والتي يمكن اعتبارها مع الجماعات السياسية البارزة ذات تأثير كبير في الأحداث، وتم إعداد أول قانون للنظام النقابي بتصويت مجلس الشيوخ ومجلس الشورى الوطنى. ومع التصويت على هذا القانون تشكلت مؤسسة مستقلة باسم غرفة النقابات، وألّت جميع الأنشطة النقابية إلى هذه المؤسسة. كان عمر هذا القانون ٧ سنوات. وفي عام ١٣٥٧ (١٩٧٩م)، مع انتصار الثورة الإسلامية، انحلت غرفة النقابات. وتوقف تنفيذ قانون النظام النقابي مع إغلاق هذه الغرفة. وفي عام ١٣٥٨ (١٩٨٠م)، تولت لجنة الشؤون النقابية في مدن الدولة المختلفة، تشكيل ومسئولية تنظيم الشؤون الحالية للنقابات والاتحادات. في هذه الفترة التي استمرت حتى عام ١٣٥٩ (١٩٨١م)، دخلت عديد من المشكلات في حيز النقابات والاتحادات النقابية، مما جعل الحاجة ماسة إلى تأسيس تشكيلات نقابية بصفتها مرجعاً قانونياً معتمداً. لذلك ففي عام ١٣٥٩ (١٩٨١م) تم التصويت على أول قانون لنظام النقابات بالجمهورية الإسلامية من قبل مجلس الثورة واشتمل هذا القانون على ١٠ أبواب، و٨٥ مادة وأكثر من ٤٠ ملحوظة. وقد حدثت تغييرات وإصلاحات كثيرة على هذا القانون.

وقد ظهرت أول تغييرات في قانون النظام النقابي في إيران، فقط بعد ١٥ شهراً من التصويت على هذا القانون، وذلك في عام ١٣٦٠ (١٩٨٢م)، وسوف تستمر مسيرة تغيير وإصلاح هذا القانون أيضاً خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضع هذا القانون موضع النظر والتغيير والإصلاح

لسنوات متتالية منها عام ١٣٦٧ (١٩٨٩م)، وعام ١٣٦٨ (١٩٩٠م):

وكان آخر إصلاح وتغيير أساسى قد تم في قانون النظام النقابي الحالى عام ١٣٧٤ (١٩٩٥م). وتغيير وإصلاح القانون ٥ مرات خلال عشر سنوات علامة غير طيبة على عدم دراسة وبحث كل الجوانب والزوايا في إعداد وتدوين هذا القانون الأول وكذلك الإصلاحات والتغييرات التي كانت تتطراً عليه. وقد كان إصلاح القانون في بعض الفترات سبباً في عدم الانسجام بين النقابات.

في القانون الأول تشكل المجلس المركزى للنقابات، الذى انحل في إحدى تعديلات قوانين المجلس وأعطى مكانه إلى مجمع الشؤون النقابية لنقابات الإنتاج - والخدمات الفنية و مجمع الشؤون النقابية لنقابات التوزيع - والخدمات.

وهذا دليل واضح على التشتت وعدم الانسجام في هذا القانون. وقد عكف في النهاية رجال القانون في مجلس الشورى الإسلامى والمديرين التنفيذيين للنظام في الدولة على تغيير وإصلاح قانون نظام النقابات خلال سنوات عدة، وبعد دراسات كثيرة وأبحاث ورفع النواقص وسد الثغرات الموجودة بشأن النقابات، تم إعداد خطة ووضع لائحة جديدة لقانون النقابات وعرضها على المجلس وتم التصويت عليها وتصويبها في عام (١٣٨٣) ٢٠٠٣م من قبل مجلس الشورى الإسلامى.

وقد بدأ البحث ودراسة عيوب القانون الموجود منذ عام ٢٠٠١م (١٣٨٠) بواسطة مراكز الأبحاث التابعة للحكومة والمجلس.

وتم التصويت عليها بعد دراسة الخبراء لها لمدة عامين. لكن هذه الأيام وضعت تعديلات قانون النظام النقابي تحت أنظار الخبراء، والنقائين ورجال القانون، ويعتقد عدد من الخبراء والمتخصصين أنه لم تضع موضوعات وقضايا كثيرة في الاعتبار عند تدوين هذا القانون، وأن هناك أموراً كثيرة في هذه القانون مبهمه، وربما كان عدم الاهتمام بآراء خبراء النشطاء النقائين واحدة من أكبر المشكلات في تدوين هذا القانون.

الصراع بين الأصولية التقليدية والأصولية الثورية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

٤٧

خلال الحكومة الإسلامية جعل العرف شرعا، أى تشريع العرف، ومن ثم فهم يرون أن السلطة التنفيذية هى الجهة المنوطة بتحقيق هذه المهمة بالتنسيق مع مجلس الشورى الإسلامى. ويهدف الأصوليون الثوريون الذين يتزعمهم آية الله خزعلى وآية الله مصباح يزدى والرئيس أحمدي نجاد إلى تصفية الأصولية من الادعاء، حيث دعا الخميني إلى العمل على محاولة إصلاح أفكار من يتكلفون التقديس، وإرشادهم إلى الطريق القويم، لأنهم يعيقون تقدم مسيرة الإصلاح، ممن يعارضون كل صوت داع للثورة على الطواغيت، فالحكومة الإسلامية فى نظرهم حكومة إلهية، الحكم فيها لله، والولاية فيها لله، ومن هنا فالقائمون على أمر المسلمين ينفذون أحكام الله من خلال تحويل الشرع إلى خطة عملية تطبيقية، وبالتالي يكون العرف السائد بين الناس، والقوانين والقرارات التى تتخذ بشأنهم شرعا. والبيعة هى الطريقة الشرعية التى تُقرر بها الأمة مصيرها السياسى، وتنتخب بها الحاكم الذى ترتضيه وترتبط بمسألة الرئاسة والسيادة فى الدولة الإسلامية، والحياة السياسية للمسلمين، ويبررون ذلك بأنه عندما جاء الخميني بنظريته الخاصة بالولاية الاعتبارية أو ولاية الفقيه قدم حلا اجتهاديا بإقامة حكومة فعلية أساسها البيعة والانتخاب، تعالج الجمود الذى نتج عن الغيبة المعطلة لولاية الأئمة المستخلفين، الذين استمدوا ولايتهم من مبدأ الاستخلاف أو الوصية الذى قام عليه المذهب الجعفري، خاصة وأن الخميني يرى أن الله تعالى أوكل للفقهاء مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة حكم إسلامي.

القضية التى يختلف حولها الأصوليون فى إيران دائما، هى هل يشرعون العرف أم يعرفون الشرع، وهى ليست قضية شخصية بل هى قضية رسمية متداولة بين الأصوليين جميعا، سواء كانوا فى السلطة التنفيذية أو التشريعية، أو الحوزة العلمية الدينية، أو الأحزاب ذات التوجه الأصولي، أو النخبة المثقفة من الأصوليين، وهى تمثل أيضا جانبا أساسيا من الصراع بين الأصوليين التقليديين وبين الأصوليين الثوريين، حيث يعتبرها علماء الدين قضية أساسية تقوم على الربط بين الشريعة الإسلامية والعرف وفق النموذج الشيعي، والربط بين الشرع والعرف هو ما يحقق احتياجا أساسيا فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الإيراني بعد انتصار الثورة الإسلامية. وإذا كان الاتفاق يبدو ممكنا بين الأصوليين حول هذا الربط، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم حول تأطيره من ناحية، ومن يتولى هذا الأمر من ناحية أخرى، حيث يرى الأصوليون التقليديون سواء كانوا من علماء الدين أو النخبة السياسية والثقافية، جعل الشرع عرفا، أى يعرفون الشرع، ومن ثم فإن الأصوليين التقليديين يرون أن هذه المهمة من وظيفة علماء الدين فى الحوزة، وتوجيهاتهم إلى مجالس النظام فى السلطتين التشريعية كمجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية ممثلة فى المجلس الأعلى للقضاء، والمجالس المتعلقة بالزعامة كمجلس خبراء الزعامة ومجلس تشخيص مصلحة النظام. فى حين يرى الأصوليون الثوريون أن من الطبيعى التعامل بالشرع كأنه عرف، ولكن ينبغى فى المجتمع الإسلامى ومن

والقضية لا تمثل جدلا سياسيا أو فقها بين العلماء والمثقفين فقط، بل تتجاوز الجدل إلى الصراع، لأن هذه المسألة تؤثر في توجيه النظام بين أن يستسلم لولاية الفقيه باعتبارها منفذة للإرادة الإلهية في الإعداد لظهور إمام الزمان محمد المهدي، ومن ثم حشد كل الإمكانيات في هذا الاتجاه دون اعتراض، حتى لو أدى ذلك للصدام مع المجتمع الدولي أو القوى الكبرى، باعتبار أن هذا الأمر يمثل جهادا واجبا على الجميع في هذه الدائرة، وبين أن يتجه النظام إلى مواكبة العصر والتعامل مع المجتمع الدولي، وفك تصنيفات الاستكباريين والمستضعفين، والتعامل بفكر مفتوح مع الديمقراطية، وتطوير ولاية الفقيه، والخروج بها إلى آفاق أرحب من خلال إيجاد تبريرات دينية ومذهبية. ولا شك أن كلا الفريقين يحصل على تأييد ودعم يبدو واضحا خلال الإعداد لانتخابات رئاسة الجمهورية، والأفكار التي تطرح مؤيدة لهذا الفريق أو ذاك، والتكتلات التي بدأت تتشكل على الساحة السياسية.

ويرى المحلل السياسي صالح اسكندري أن أحد مهام البرلمان الرئيسية أن تكون تشريعاته امتدادا لمسيرة الفقه التقليدي الذي لديه دائما برنامج لجميع شئون حياة الإنسان، ومن ثم فإن تفويض مجلس الشورى الإسلامي في تحديد الضرورة في موضوعات الأحكام الثانوية أمر ليس فيه خروج عن حدود الشرع، ويؤكد صالح اسكندري أن الشهيد "آية الله مدرس" اجتهد في وضع قانون إسلامي عندما كان عضوا في البرلمان، فكانت جميع محاولاته منصبية على أن يأتي بمصاديق الأحكام الإسلامية العامة، ويختار لها أسلوب تنفيذها، باعتبار أن الحكومة والأمة ليسا شيئين، والسياسة والدين ليسا شيئين أيضا، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مؤسس الدين الإسلامي، وكان أيضا رئيسا سياسيا، لكن اختلاف البلاد الإسلامية أضعف هذا الأساس، فالولاية لله هي أساس الفكر الإسلامي، والمسؤولين مفوضين، فتمثيل الجماهير هو استمرار للولاية الإلهية، حيث يتمتع من يتخبهم الشعب في جميع مؤسسات الدولة بقطاع من شئون الولاية الإلهية، وهذه الفرضية هي أساس المشروعية الإلهية للنظام الإسلامي، وهو ما يفرق بينها وبين الديمقراطية السائدة في العالم، فالولاية تتعلق بالله وقد أكد الإسلام على التعيين، والتزم الدستور بالكتاب والسنة، فقرارات القيادة الشعبية الدينية هي نفس النسيج الإلهي، ومن ثم ينبغي على القيادة الدينية الشعبية أن تشرع الفراغات الموجودة في الأحكام الدينية كنوع من تشريع العرف، وليس كنوع من

تعريف الشرع، ويختص المجلس بهذا العمل ويقوم مجلس الرقابة على القوانين بالرقابة عليه.

ويأتي الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، على رأس الأصوليين الوسطيين الذين يسعون لفض الاشتباك من خلال وضع أساس وسط لتعاملات النظام، لكنه يبدو أقرب إلى الأصوليين التقليديين بتمسكه أن تكون الرؤية العشرينية هي هذا الأساس الوسط، ويرى أن من حق هذين المجلسين اللذين يرأسهما (مجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام) تعريف الشرع، أي تحويل الشرع إلى عرف من خلال القيادة الشعبية الدينية، ومؤسسات الممارسة السياسية داخل النظام، وعلى رأسها الأحزاب، وقد أكد آية الله هاشمي رفسنجاني في لقائه مع أعضاء اللجنة المركزية ومستوى حزب التنمية والعدالة الإيراني أن ضرورة التحزب موضع قبول المسؤولين والنخبة وقيادات نظام الجمهورية الإسلامية، ومن هنا فإن تدوين لائحة تنفيذية أحد الواجبات الهامة للأحزاب بعد التشكيل، وعلى جماهير الشعب أن تختار ممثليها بناء على برامجهم الحزبية وتحاسبهم على أساس التزامهم أو عدم التزامهم بهذه البرامج، لأن القيادة الشعبية لا تعمل بدون حزب، وآفاق تشكيل الأحزاب الكبيرة والمؤثرة واضحة. (نوروز في ٢٧ آذار ١٣٨٧ هـ.ش).

وقد استطاع رفسنجاني أن يجلب تأييد كثير من الرموز الأصولية ذات التوجه التقليدي إلى فكره، كما استطاع أيضا أن يحظى بتأييد كثير من الرموز الإصلاحية من علماء الدين والساسة، باعتبار أن فكره يخدم حركتهم، ويساعد على تطويرها. ويؤكد سيد حسين مرعشي أمين عام حزب كوارر البناء في دفاعه عن رؤية رفسنجاني: أن هاشمي رفسنجاني من الشخصيات التي تشكل حركة الثورة بشكل عام، وتكون قادرة على استمرار ابتكار الدور الذي تلعبه من أجل استقرار النظام، وهو يملك الاستعداد والجرأة والتواجد بين الثوار، والقدرة على مؤسسة النظام، والتوجيه إلى الخدمات المؤثرة في إدارة البلاد، وهو يمثل استثناء خاصا بين كوارر الثورة بما يملك من مقومات، سواء في مجال الكفاح أو مجال الإدارة أو كعنصر محوري في التطوير. ويعتبر المحلل نادر كرمي الرئيس الأسبق رفسنجاني الأب الروحي لحزب كوارر البناء، رغم نفيه أن يكون قد أشار بتكوينه.

ويؤكد سيد رضا تقوي عضو اللجنة المركزية لجمعية علماء الدين الناضلين (جامعه روحانيت مبارز) أن مؤسسى

الحزب كانوا يتشاورون مع جمعية علماء الدين ومع السيد هاشمي رفسنجاني، وأنهم أقرب له فكرباً، وكانوا من مستوى حكومة إعادة البناء التي شكلها، مما يعني أنه كان له دور في تأسيس هذا الحزب، لكن الخلافات وقعت بينه وبينهم بعد ذلك عندما غيروا في توجهاتهم، كما أثر سلوكهم الانتخابي في هزيمته في انتخابات الرئاسة السابقة، لذلك فهو لا يؤيد كل قراراتهم، وإن كان ما يزال غير خصم لهم. وهو لا يستنكر أن يسمونه الأب الروحي، فهو يعتبر نفسه الأب والأخ الروحي لكل الأحزاب، وهو لا يؤيد كل قرارات الأحزاب سواء كانت أصولية أو إصلاحية، كما لا يرفضها كلها.

ويتفق المحللون حسين محمدى وعيسى سحرخيز والدكتور محمد ملكى وسعيد مدنى وأذر منصورى وهم من الإصلاحيين على أن إيران تمر بظروف حساسة تقتضى اتخاذ الحلول الوسطية، وأن حكومة أحمدى نجاد تقرب من السقوط لتمسكها بالتطرف الثوري. (روز ٢٧ آذار ١٣٨٧هـ - ش). ويرى الدكتور اميدوار رضايى أن الأوضاع السائدة في الأحزاب وبين الأجنحة السياسية ليست في مصلحة البلاد، وهي تتطلب إعادة النظر، وإقامة مشروع وحدوى على ثلاثة أسس، هي: الاعتقاد في الزعامة ووحدة الكلمة والافتتاع الصحيح بخدمة الجماهير، لأن هذه الأسس هي خلاصة القيادة الشعبية الدينية، خاصة في المجال الاقتصادي، وتحقيق المبدأ ٤٤ من الدستور وأهداف الرؤية العشرينية.

ويرى أنصار الرئيس أحمدى نجاد أن من يعارضون فكر الأصولية الثورية يريدون عودة مافيا الفساد إلى النظام، وأن تحركاتهم تكشف عن محاولة التأثير لهزيمتهم في انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، وإضاعة كل المنجزات الثورية التي تحققت، حتى في المشروع النووي الإيراني، وتقييد الحركة الثورية في مجال السياسة الخارجية، ويؤكد حميد مولانا كبير مستشاري الرئيس أحمدى نجاد أن الرئيس حقق مبدئين في السياسة الخارجية هما العدالة في التعامل الدولي،

والرجوع إلى الأصولية في القضايا الدولية. أما محمد على رامين رئيس تجمع راتحة الخدمة الطبية المؤيد لأحمدى نجاد فيرى أن شعار الحكومة الإلهية الذي يرفعه الرئيس حققه الأنبياء، فهو يواجه المشكلات بطريقة الأنبياء، وكل الأنبياء حققوا العدالة، فلماذا يسخرون من منهج أحمدى نجاد؟ وقد أكد غلام حسين إلهام وزير العدل أن القدرة من أجل القدرة هي استكبار وعلو في الأرض نتيجة الفساد والطاغوت واستعباد الإنسان، لكن القدرة من أجل تحقيق العدالة هي مدرسة على بن أبي طالب، وهي ما يجب أن نحافظ عليه، والحميني كان يرى الحفاظ على الحكومة الإسلامية قوية أهم من الحفاظ على حياته، بل وحياة إمام الزمان، فإمام الزمان يهب روحه للإسلام، فالحكومة الإسلامية ليست لعبة.

ويؤكد أحمدى نجاد أنه يحقق مفهوم العدالة الانتقالية من أجل تحقيق العدالة الشاملة، والاهتمام بتنمية مجموعة واسعة من الأساليب المتنوعة لمواجهة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وتطبيق هذه الاستراتيجية عملياً بهدف خلق مستقبل أكثر عدالة وديمقراطية، عدالة اجتماعية، وعدالة إصلاح الضرر، وعدالة اقتصادية، بل أيضاً ضمان حقوق الضحايا، وذلك عبر تهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامتهم، وتحقيق العدل بواسطة التعويض عما لحق بهم من أضرار ومعاناة، فضلاً عن الإصلاح المؤسسي بتبني إصلاحات تشمل مؤسسات الدولة وقوانينها وسياساتها، بهدف تمكين البلاد من تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية البعيدة المدى، وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية، والتي تعتبر ضرورية لتفادي وقوع انهيار حضارى أو ديمقراطى في المستقبل، حيث يدعو الخميني المسلمين عموماً والفقهاء خصوصاً، بالاحتفاظ بذكرى عاشوراء الحزينة، بل ويؤكد على أن تكون المصائب التي يتعرض لها الإسلام عاشوراء جديدة، ويشير أحمدى نجاد إلى تأكيد الخميني أن إقامة حكومة إسلامية يحتاج إلى وقت طويل وجهود مضيئة، وأن خدمة الدين لا ينبغي أن تقوم على المصلحة الفردية.

سلبات في أداء السياسة الخارجية الإيرانية

ديلماسي إيراني (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/١٢/١٥

ونحن لا نعمل في واحة خضراء وأمنة، بل إننا على حافة الخطر. ومن ناحية أخرى، مكانة إيران بين الأسرة الدولية ضعيفة والوضع لم يتحسن ولسنا من القوة بمكان حتى نقوم بمناورات من هذا القبيل، خاصة أننا ندرك أن ابتعاد دول المنطقة عنا في هذه الظروف أمر خطير.

وإيران سواء في أوروبا أو في جزء كبير من آسيا والولايات المتحدة ليست في وضع جيد، والآن لو أن الشرق الأوسط الذي هو الحاضنة الحضارية ومنطقة النفوذ الاستراتيجية الوحيدة لإيران جعلناه ينضم أيضا إلى هذه المجموعة وخلقنا وضعاً بسبب مثل هذا التوتر الذي تشهده علاقات طهران بالقاهرة والرياض سيكون الوضع مقلقا.

وبناء عليه، إنني في هذا الإطار أرى المظاهرات الأخيرة أمام السفارة السعودية ومكتب رعاية المصالح المصرية في طهران مظاهرات غامضة تماما ومشكلة إلى حد ما. وأنا أعلن هذا الرأي ليس انطلاقاً من نظرية المؤامرة بل انطلاقاً من رؤية واقعية. هذا النوع من المظاهرات الموجهة من الممكن أن تضع كثيرا من السلبات في مزهرية (آنية الورد) السياسة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية، ويجب على عقلاء السياسة الخارجية الإيرانية فوراً أن يتصدوا لمثل هذا الأمر.

إننا بهذه الأعمال الأخيرة نعيش حالة مواجهة مع دولتين إقليميتين كبيرين، خاصة أن الشعارات التي استخدمت في المظاهرات الأخيرة أو السباب والترهات التي وقعت لا تليق بتاريخ وثقافة الشعب الإيراني.

إنني مع الأسف أعذر بشدة باسم الصحفيين والمثقفين الإيرانيين لهذه الدول التي تعرضت لهذا الأمر. وفي الواقع إنني كشخص على صلة بأوضاع الشرق الأوسط وأتابع التطورات قلق من حالة الصدام وتفاقم الأزمات الإقليمية بين إيران والشرق الأوسط.

نوى سنده : ماشاالله شمس الواعظين
في حين أننا جميعاً نتمنى لكل الدول العربية في المنطقة، خاصة محور الرياض - القاهرة أن تقيم علاقات ودية بمحورية طهران، شاهدنا أحداثاً من قبيل ما حدث في طهران على مدى الأيام الأخيرة تحول دون أن تعطى الجهود الدبلوماسية الثمار المرجوة.

الأسبوع الماضي اندلعت مظاهرات اعتراضاً على سياسات السعودية ومصر أمام مقر سفارة ومكتب رعاية مصالح البلدين في طهران، وعقب هذه الأحداث هددت مصر إيران صراحة بإغلاق مكتب رعاية مصالحها في القاهرة، ولم تكن مصر الوحيدة التي غيرت لهجتها مع إيران، بل انضمت السعودية إلى مصر.

وكنا قد شاهدنا خلال الأيام الأخيرة اندلاع مظاهرات موجهة وهجوم على السفارة السعودية ومكتب رعاية المصالح المصرية في طهران من جانب جماعات موجهة بسبب ما وصفته مواقف هاتين الدولتين تجاه غزة.

الهجوم بعبوات المولوتوف على مكتب رعاية المصالح المصرية في الواقع أصاب السياسة الخارجية ومكانة إيران الدولية بأضرار جسيمة، وأعتقد أن الأعمال التي قامت بها تلك الجماعات الموجهة على الأقل من وجهة نظر حكومتي السعودية ومصر وطبقاً لتصريحات المسؤولين في القاهرة والرياض تحسب على الحكومة الإيرانية. وليس هناك أي نظام حكم أو حكومة على استعداد أن يعتقد أنه في إيران تقوم مظاهرات من تلقاء نفسها تعبر عن الشعب ضد سياسات مصر والسعودية فيما يخص الأوضاع في غزة.

بناء على هذا، أوصي جهاز السياسة الخارجية الإيراني أنه بدلاً من القضاء على التوتر ألا يقوم هو بزيادة التوتر، فالوضع في العالم والشرق الأوسط وضع عسكري وخطير،

العرب ووزير الخارجية الأمريكي القادم

٢٠٠٨/١١/٢٦ ابرار (الأبرار) ٢٠٠٨/١١/٢٦

الأخرى ومن جملتهم فلسطين). على أية حال، فإن هيلاري شأنها شأن كثير من الجمهوريين، خاصة الجمهوريين الجدد ممن يدينون السعودية بعد أحداث سبتمبر باعتبارها بؤرة اضطراب وترويج للأفكار المناهضة للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة. وسبق أن صرحت هيلاري كليتون مرات عدة في جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي بقولها: إن السعودية تمثل بؤرة الميول المتشددة في المنطقة، ولعل الأفكار المعادية ضد الغرب والولايات المتحدة تنبع من هناك، ويكفى أن زعماء القاعدة وعلماءها يغذون تلك التوجهات الفكرية، وكذا قالت "إن السعودية تقدر هؤلاء الزعماء الدينيين الذين يتسببوا بقتلهم في قتل شبابنا في العراق وأفغانستان".

إضافة إلى ذلك، محاولاتها الحثيثة أواخر عام ٢٠٠٦ في تمرير مشروع قانون في مجلس الشيوخ يقضي بوقف المساعدات المالية غير قابلة الرد من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية، وهي المساعدات التي تشمل تجهيز وإعداد وقوات الشرطة السعودية التي تساعد واشنطن بالأساس على مكافحة الإرهاب في السعودية وذلك بسبب حماية السعودية للجماعات الإرهابية. غير أن مجلس الشيوخ رفض هذا المشروع وبخاصة في أعقاب غضب الملك عبد الله حينما صرح بإزاء هذا المشروع بقوله "إن الأمريكيان يبدو أنهم نسوا محاولتنا في محاربة الإرهاب". وكذا ندد "بأنه في حال توقف الولايات المتحدة من مساعدتنا، فلا يجب أن يتوقعوا في هذه الحالة قدرتنا على مواصلة مكافحة الإرهاب".

أما عن مسألة فلسطين، فيذكر أن هيلاري كليتون كانت في البداية من الشخصيات الأمريكية المناهضة لإسرائيل، ولكن مع مرور الوقت، وتغيير الدفة إلى إسرائيل في الولايات المتحدة حتى أصبحت السياسات الأمريكية هي نفسها السياسات الإسرائيلية بات يتحتم على واشنطن الوقوف وراء مواقف تل أبيب. في هذه الأثناء، بدأت هيلاري تنقد مواقف العرب إزاء القضية الفلسطينية الإسرائيلية، وعلى سبيل المثال، فحينما استضافت السعودية زعماء فتح وحاس في مكة عام ٢٠٠٧ لتحقيق الوثام الوطني الفلسطيني سرعان ما صويت هيلاري تقدها الشديد للمملكة السعودية بسبب استضافتها لحركة حماس، معتقدة لو أن السعودية تعد

قلق عميق يتناب العرب من تولى السيدة هيلاري كليتون وزارة الخارجية الأمريكية، وكشفت بعض وسائل الإعلام عن محاولاتهم الحثيثة عبر استخدام نفوذهم وجماعات الضغط العربية للحيلولة دون وصولها إلى وزارة الخارجية الأمريكية. والشاهد أن المملكة العربية السعودية تسعى أكثر من أي جهة أخرى لمنع هيلاري من اعتلاء هذا المنصب، حتى يتسنى تصدى شخصية معتدلة، أو على أقل تقدير غير معادية للعرب في هذا المنصب. والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: لماذا يخشى العرب من قدوم هيلاري كليتون؟ الواقع أن العرب يخشون من هيلاري بهذا القدر بسبب أنها كانت من أبرز الشخصيات المعارضة للتقارب بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتذكر أنها كثيراً ما كانت تتوجه بالانتقادات الحادة، لاسيما إبان فترة انتخابات الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٦م، للجهاز الدبلوماسي للبيت الأبيض، وسياسات جورج بوش رئيس الإدارة الأمريكية على عدم اتخاذهم مواقف متشددة حيال العرب خاصة المملكة العربية السعودية. ووفقاً لبعض التقارير فإن هيلاري سبق وأن أكدت في إطار دعايتها الانتخابية لمجلس الشيوخ على كيفية تعلق الولايات المتحدة اقتصادياً وبهذا القدر وهي واحدة من أعظم القوى السياسية والاقتصادية في العالم بالسعودية، وبخاصة في ظل الاستفادة التامة للرياض سياسياً من الولايات المتحدة، إذ تقول: "إن ٢٥٪ من وارداتنا البترولية تأتي من السعودية، وهذا بدوره يجعل الرياض تفرض علينا مطالبها في مقابل هذا التعلق الاقتصادي وكذا أضافت: "إنني أتعجب! كيف أن الولايات المتحدة لم تفكر حتى الآن في تحرير اقتصادها من الطاقة القائم على السعودية، ولذا نتوجه بسؤال للسيد الرئيس، لماذا لم يفكر حتى الآن في تقليص حجم واردات الولايات المتحدة من البترول السعودي؟"

والأهم أنها قد وعدت في حال ارتقائها منصب القيادة في الولايات المتحدة، بتصعيد هذا الفكر إلى إدارة البيت الأبيض، حتى يتم تقليص الاعتماد على بترول السعودية، ولكي لا تظن أنها بتلك العلاقة قادرة على خرق حقوق الإنسان، والتدخل في شئون الدول الأخرى الداخلية (في إشارة إلى تدخل السعودية في شئون العراق، وبعض الدول

نفسها صديقة للولايات المتحدة ما كان عليها استضافة مثل تلك الحركة التي مازالت لا تعترف بإسرائيل وتعمل ضد السلام في المنطقة، والأهم أنها لا تهتم بالمواقف الأمريكية التي تتطابق بالقطع مع المواقف الإسرائيلية. وفيما يتعلق بمسألة الانتخابات الرئاسية في جمهورية مصر العربية، فقد سبق وأكدت هيلاري في إطار لقائها به جمال مبارك عام ٢٠٠٤م، أن الرئيس وأسرته يتقصون من الديمقراطية ووصفتهم بأنهم أشخاص يرغبون في اتخاذ قرارات فردية تعلق بمستقبل الشعب المصري، خاصة حينما أرادوا سلب هذا الشعب حقه الانتخابي. والواقع أن هذا الموقف كان جلياً خلال المنافسة في انتخابات الرئاسة المصرية حينما سعت وزارة الخارجية الأمريكية التدخل في تلك الانتخابات بطريقة لا تأتي - بقدر الإمكان - بالرئيس مبارك، الأمر الذي لم يتحقق، مما صعد من حدة التوتر بين

مبارك والإدارة الأمريكية، حتى إن هيلاري حينما تمت دعوتها لزيارة مصر، رفضت بدعوى اختراقها لحقوق المواطنين المصريين.

ويشأن العراق، فبالرغم من أن هيلاري كانت من أبرز المؤيدين لخروج القوات الأمريكية من العراق، إلا أنها لم توافق على برنامج باراك أوباما لخروج القوات الأمريكية من العراق، خاصة أن هذا الخروج قد يصاحبه تدخل لدول عربية أخرى مثل المملكة العربية السعودية وسوريا ومصر في الشأن العراقي.

ومما سبق يتضح أسباب خشية العرب من اعتلاء هيلاري كليتون وزارة الخارجية الأمريكية ودواعي محاولاتهم للحيلولة دون تحقيق ذلك، لكن يبدو مؤخراً أن تلك المحاولات باءت بالفشل، نظراً لقبولها منصب وزارة الخارجية الأمريكية.

العرب وتزايد قوة إيران

ديبلوماسي إيراني (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/١٢/١٨

المتحدة عن طريق عقد الاتفاقيات العسكرية غير المسبوقة، وشراء الأسلحة، وتزايد المعارضة للأنشطة النووية الإيرانية ودعم الميليشيات العسكرية لبث الفرقة العرقية في إيران.

والآن مع مجيء إدارة أمريكية جديدة تحول القلق القديم إلى كابوس بالنسبة للدول العربية وشغل ذهنها وتفكيرها. أعلن أوباما أنه يعتزم إحداث تغييرات في علاقات بلاده مع إيران، وهذا يعني الحد من تهديد إيران في المنطقة، وتقويض بعض دعائم تحالف الولايات المتحدة مع الدول العربية، وقد ركزت الدول العربية في مواجهتها لهذا التغيير على رؤيتي:

الرؤية الأولى التي طرحتها الدول العربية، منع ذوبان ثلوج العلاقات الأمريكية الإيرانية. وبناء على هذه الرؤية، يجب تنبيه الولايات المتحدة أن التقارب مع إيران سيكون له ثمن إقليمي ستدفعه الحكومة الأمريكية، منه افتقاد دعم العرب في المنطقة.

وهذا في الواقع هو نفس التوجه الذي يتبناه النظام الإسرائيلي، ويسعى بكل السبل لوأد حالة الاتفاق في وجهات النظر أو التحالف بين إيران والولايات المتحدة قبل أن تولد.

ولهذا السبب مع وجود اختلاف بين بعض السياسات الإقليمية الإسرائيلية والعربية، فإن هناك حالة تبلور حول

أحد التحديات التي تواجه العلاقات الإيرانية الأمريكية، والتي يراها الخبراء السياسيون حائلاً تاريخياً وجذرياً، هو قلق الدول العربية من تأثير هذه العلاقات على تغيير توازن القوى في المنطقة، خاصة تزايد النفوذ الإيراني.

منذ أن أعلن أوباما في معركته الانتخابية أنه يعترم فتح حوار مع إيران دون شروط مسبقة، سعى كثير من الزعماء العرب للاطمئنان على ما سيسفر عنه هذا الحوار من زيادة للنفوذ الإيراني في المنطقة، وبالتالي ضعف قدرتهم على المناورة أمام إيران، لكن هذا القلق ليس بالموضوع الجديد، وقد كشف عن نفسه منذ فترة في نظرة العرب وسلوكهم.

سقوط نظام صدام في العراق، وكذلك أيضاً الشعبية التي حققها حزب الله بعد حرب آل ٣٣ يوما وألحق الهزيمة بإسرائيل، كانت من الأحداث التي أدت إلى ظهور الوجود الجدي لإيران في المنطقة أكثر من ذي قبل، وبدأ يتضح رويدا رويدا قلق العرب من هذا الموضوع والآثار التي ستترتب عليه. ولهذا السبب وضعت بعض الدول العربية على جدول أعمالها إجراءات جديدة للتصدي بشكل أكثر جدية لهذا القلق.

كان من بين هذه الإجراءات إشعال نار الحرب الداخلية في العراق بين الشيعة والسنة، وتوطيد التحالف مع الولايات

نوع من التحالف فيما بينهم فيما يخص المسألة الإيرانية، ويبدو أنه في حالة تحقيق تغيير في سياسات الولايات المتحدة حيال إيران يجب أن نشاهد انخفاضاً تكتيكياً في الخلافات التاريخية بين الدول العربية وإسرائيل.

الرؤية الثانية التي اقترحتها بعض الدول العربية بشأن التحسن المحتمل في العلاقات الإيرانية الأمريكية تقوم على النظرة النفعية لتحسن العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهذه الرؤية تؤمن أن تغيير سياسات واشنطن وطهران تجاه بعضهم بعضاً من أن يخل بالتوازن القائم، ويساعد على خلق استقرار جديد في المنطقة، وبناء على هذه الرؤية في حالة أن إيران لن تشعر بالخطر من الوجود الأمريكي في المنطقة، فلن يكون هناك محل لطرح موضوعات مثل زيادة قوة إيران في

المنطقة بهدف مقاومة الهيمنة الأمريكية. على أية حال، فإن مشهد الحوار غير المشروط مع إيران قد جعل من الضروري الآن بالنسبة للدول العربية المؤيدة لكلا الرؤيتين القيام بإجراءات جادة في هذا الإطار. وبناء على هذا، ستركز العرب في محادثاتهم مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على نفوذ إيران المتزايد.

وبعض الدول العربية، من بينها عمان، تبني موقفاً محايداً، وتسعى لعدم المشاركة في أي إجراء يعبر عن سياسة معادية لإيران. هذا في حين أن بعض الدول الأخرى، من بينها البحرين، ترى أن لقاء أعضاء مجلس الأمن ليس سياسة جديدة ضد إيران، وهو مجرد إجراء لكسب ضمانات لحماية الدول العربية في المنطقة.

أمريكا لم تعط الضوء الأخضر للإمارات استمرار الصمت؛ سياسة إيرانية خاطئة

حوار مع الدكتور سيد جلال ساداتيان، الخبير في الشؤون الإقليمية:

ديپلوماسي ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ١١/١٢/٢٠٠٨

وما تطرحه إيران في هذا الصدد مجموعة من المجاملات، لكنها تجنبت أن يصبح موضوع الجزر موضوعاً مستقلاً على جدول أعمال البلدين. أما الإمارات لتضع إيران تحت ضغط وتتمكن من الاستفادة القصوى من الفرص التي ستلوح مستقبلاً تعمل بشكل دائم على إحياء موضوع الجزر. وهي في هذا الإطار تعلق الأمل على حالة التضاد القائمة بين إيران والغرب، ويوم أن كانت إيران حليفة لأمريكا في المنطقة لم تجرؤ الإمارات حتى على الكلام. لكن اليوم تعلق دول المنطقة الأمل على الاستفادة القصوى من صراع إيران والغرب باعتباره فرصة. بل واقترحوا في هذا الصدد من الممكن أن تكون الجزر الثلاث قاعدة للأمريكيين ويكون لها تأثيرها بسبب قربها من إيران.

لكن حقيقة الأمر هي أن الأمريكيون لم يعطوا الإمارات الضوء الأخضر بخصوص الجزر الثلاث.

- إذن ما السبب وراء إصرار المسؤولين الإيرانيين على

- ما العوامل التي أدت إلى أن ترى إيران موقف الإمارات اليوم أكثر تشدداً عن ذي قبل؟

يوماً بعد يوم تزداد أنشطة الإمارات وتعدد لإثبات ادعائها في ملكية الجزر الثلاث، وقد تحركت هذه الدولة بشكل كبير على الصعيد الثقافي لإحياء هذه المزاعم فقد درست هذا الموضوع في مناهجها الدراسية بالمدارس، وفي أي مناسبة وفي أي مجلس تثير موضوع الجزر بشكل مل من الأشكال. وعلى الصعيد السياسي فهي تطرح الموضوع في المحافل كافة داخلية وخارجية، وبناء على لا تتورع الإمارات عن استغلال أي فرصة لإثبات مزاعمها بشأن الجزر الثلاث.

من ناحية أخرى تعمل إيران على إثبات أن المزاعم الإماراتية عارية عن الصحة تماماً ولا تبالي بهارسمياً ولذلك تتجنب بشكل ما حتى ما تريده الإمارات من وضع موضوع الجزر على جدول الأعمال واعتباره أساساً لمحادثات مباشرة أو غير مباشرة مع طهران.

الربط بين مزاعم الإمارات وضغوط بعض دول المنطقة على إيران وبين دور بريطانيا وأمريكا في المنطقة؟

هذه السياسة خاطئة، وهي السياسات الخاطئة لوزارة الخارجية الإيرانية فهي تريد أن تقرر مسألة مزاعم الإمارات في موضوع الجزر بأمريكا، قصة الإنجليز مختلفة، وهذه الدولة هي في هذا النزاع.

كان الأمريكيون يؤكدون بشكل دائم على حق إيران في الجزر الثلاث، أما الإنجليز فكانوا يحافظون بشكل دائم على صمتهم المؤذي في هذا الموضوع، واليوم لا يقول الإنجليز الصراحة حين يقولون أن الجزر الثلاث هي للإمارات لكنهم يسكتون على أحقية إيران بالجزر.

والآن إذا إيران أضفت الصراحة على الصمت وقالت إن بريطانيا لها دور في إثارة الإمارات بخصوص الجزر فهذه سياسة خاطئة، والأمريكيون أيضا لم يتحدثوا مطلقا عن حق الإمارات في الجزر، ولو أنهم يعلنوا موقفا بصراحة فسترد وزارة الخارجية الإيرانية على هذا الموقف.

- ما دور الجهود الإيرانية في تنمية التعاون مع دول الخليج في حل النزاع بين إيران والإمارات حول الجزر الثلاث؟

لا يوجد في الدبلوماسية أبيض وأسود بشكل واضح، ودائما يشاهد في مختلف الأبعاد التضاد والتوافق والتحالف والانشقاق كل هذا إلى جانب بعضه البعض. والواقع أنه

توجد أسباب كل هذا بين إيران ودول الخليج في آن واحد، وكلما تحركت دول الخليج الفارسي في إطار مصالح إيران من الطبيعي أن إيران العدو ستتحول إلى منافس والمنافس سيتحول إلى صديق أو الأقل سيلتزم الحياد، وأنها ستواصل معهم طالما كان بالإمكان أن تتعاون معهم، وفي بعض الأحيان تتضاد معهم أو تكون في وضع المنافسة، وفي بعض الأحيان يجب على إيران أن تحجم تضاد مصالحها مع هذه الدول حتى تؤمن على مصالحها.

بناء على هذا، أولا تنمية العلاقات بين إيران ودول المنطقة إجمالا يكون بهدف الحفاظ على أمن حدود البلاد طالما كان هذا ممكنا والتوسع في أشكال التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي.

ثانيا: الخلافات وتضاد المصالح الذي كان وما يزال موجودا بشكل دائم وتسعى إيران لحله في بعض الأحيان.

لكن قصة الإمارات ليست على هذا القدر من الأهمية بالنسبة لإيران حتى تغطي على كل علاقات مع دول المنطقة، والواقع لو أن علاقات إيران مع دول المنطقة تشهد تحسنا ستغير نظرة الإمارات لموضوع الجزر إلى حد ما كما كان الأمر في عهد خاتمي فبواسطة انتهاج سياسة نزع التوتر خففت الإمارات من حدة خلافاتها مع طهران بشأن الجزر بناء على توصية السعودية.

إسرائيل وقناع قراصنة البحر

حسين اميدى ■ خبرگزاری فارس (وكالة أنباء فارس) ٢٠٠٨/١٢/١٠

التجارة البحرية العالمية وله مكانة استراتيجية في المعادلات الأمنية من جانب القوى العظمى فإنه بالنسبة للنظام الصهيوني يشتمل على امتداد حيوي في استراتيجيته الأمنية. ولو أنه يتم استنساخ سلوك القوى الاستعمارية على مستوى العالم فإن ما يحدث في البحر الأحمر وسواحل الصومال يجب تقييمه على أنه مقدمة لاستراتيجية جديدة.

كان البريطانيون هم الفاعلون الأساسيون في عملية الاسترقاق والاستعباد للسود في إفريقيا وبيعهم في الولايات المتحدة، وفجأة تحولوا إلى ترعّم حركة مقاومة الاستعباد. وبذريعة ضبط السفن العابرة إلى الولايات المتحدة أو أوروبا قاموا بتفتيش السفن لوقف عملية نقل الرقيق، وبالفعل نفذوا نظاما آمنا راقيا في البحر المتوسط، بل إنهم للوقوف ضد إرادة مصر في تأمين قناة السويس دخلوا الحرب إلى

إذا ما عرفنا أن هؤلاء القراصنة لم يهاجموا حتى الآن سفينة أمريكية أو إسرائيلية أو فرنسية، وأن معظم السفن التي يهاجمونها ويطلبون منها الفدية إما أن تكون صينية أو هندية أو من دولة أخرى، ربما ساعدنا هذا على كشف حقيقة هذه الظاهرة.

كما كانت الصومال دائما أحد الأهداف المهمة للدول الاستعمارية الكبرى في تاريخها السياسي وسميت أجزاء منها بالصومال الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، وأعطيت أجزاء منها لكينيا وتحولت أوجان إلى أثيوبيا، وتحولت الصومال الفرنسية إلى جيبوتي الحالية، فقد كان البحر الأحمر أيضا يحظى بأهمية كبرى في العقود الأخيرة، والبحر الأحمر غير أنه أحد الممرات المائية المهمة عالميا وينقل نحو ١٥٪ من حجم

جانب فرنسا وإسرائيل ضد مصر.

وهم أيضا نفس البريطانيون الذين فيها بعد أيضا - بحجة أن العرب يهاجمون السفن الإنجليزية لشركة الهند الشرقية في السواحل اليمنية - حركوا الجيوش واحتلوا عدن. ومع تسمية الخليج الفارسي بـ الخليج القراصنة البحريين دخلوا هذه المنطقة أيضا واحتلوها ووضعوها تحت سيطرتهم وسيطروا تاريخا مليئا بالمغامرات في إيران، وفي هندسة الدول العربية المنفصلة عن الإمبراطورية العثمانية. وفيما بعد لما أصبحت بنية الاقتصاد البريطاني لم تعد تحمل نفقات الإمبراطورية البحرية وإدارة المستعمرات، سلموا مواقعهم للأمريكيين، وقامت الولايات المتحدة - إلى جانب وجودها العسكري المباشر في دول العالم - بتوجيه أسطولها السادس إلى أنحاء العالم وضمنت هيمنتها العسكرية.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي تغيرت الظروف في البحر الأحمر، وقامت الولايات المتحدة والنظام الصهيوني بإعادة بناء سيطرة أكثر قوة على هذه الساحة، وبممارسة ضغوط شاملة على اليمن استأجروا إحدى الجزر اليمنية الواقعة في باب المندب لمدة مائة عام حتى تتم سيطرة أكثر قوة على المحيط الهندي وشرق إفريقيا والبحر الأحمر، ومن هذه المنطقة إلى جزيرة ديبجوجارسيا التي تعد من المراكز العسكرية الأمريكية المهمة نفذت الأجهزة الأمريكية البحرية والجوية سيطرة مطلقة. ومع أن الأمريكيين انسحبوا بشكل لا يصدق في الصومال عام ١٩٩٤ واضطروا إلى مغادرتها، إلا أنهم بمساعدة النظام الصهيوني ونفوذه في إثيوبيا وإريتريا سيطروا على الجو الأمني بشكل متزايد سواء في الصومال أو في اليمن. وكانت الصومال الإنجليزية والصومال الإيطالية التي اتحدتا منذ عقد الستينيات قد حصلت على استقلالها من مقديشو وأصبحت تعرف بصومال لند وأصبحت في دائرة نفوذ إثيوبيا والنظام الصهيوني. وبونت لند هي الأخرى جزء من الأراضي الصومالية واقعة في دائرة نفوذ إثيوبيا والنظام الصهيوني، أما الصومال الوسطى والتي يديرها في الوقت الحاضر عبد الله يوسف هو من سكان مدينة جارودي التابعة لبونت لند وله علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة وإثيوبيا والنظام الصهيوني. ومع أن المواطنين الصوماليين يتكونون من قبائل لها ميول إسلامية لكنهم دائما يعانون من التدخلات الاستعمارية أو أذنا به الإقليميين في جوار الصومال.

والنظام الصهيوني منذ بداية تكوينه قد قام بتنفيذ مراحل موسعة من استراتيجيته الأمنية في البحر الأحمر حتى يقيم توازنا يمكن الوثوق به أمام الدول العربية. ومنذ بداية ظهوره قام باحتلال قرية مصرية في جنوب سيناء، إيلات الحالية، واليوم أنكرت مصر أصل هذه القرية حتى لا تقع في صراع مع إسرائيل. وفي نفس الوقت احتلت جزيرة تقع

أمام شرم الشيخ لم تكن تخص الأردن لكن الأردن هربا من مسئولية الدفاع عنها أعلنت أن هذا المكان كانت مصر تستأجره لمدة مائة عام، أي أن النظام الصهيوني - استراتيجيا - دخل البحر الأحمر وامتدت هذه الحركة حتى وصلت باب المندب. ومع انسحاب الاتحاد السوفيتي من البحر الأحمر وانهياره تبلورت علاقات سرية مع زعماء إثيوبيا وجبهة التحرير الإريترية وحدثت قفزة جديدة من الوجود الإسرائيلي في إثيوبيا وإريتريا وقد استفاد النظام الصهيوني حتى الآن عن طريق الوجود المكثف لمستشاريه العسكريين والاقتصاديين والسياسيين والأمنيين في مختلف الساحات من الإمساك بآليات ضغط جديدة على مصر والسودان، وبنفس الطريقة دخل أجزاء من الأراضي الصومالية، أو قد يكون قد وصل إلى جزر دهلك وحالب اليمنية. هذا التوسع في الوجود البحري الذي يعطى عمقا استراتيجيا أمينا للنظام الصهيوني قد اتضح جليا في نزاع إريتريا واليمن على جزر حنيش الصغرى والكبرى، وها هو اليوم أسفر عن استقرار نظم القرصنة في دهلك وحنيش الكبرى التي توجد في الفتحة الشمالية لباب المندب، وهيا المجال لتردد السفن البحرية والقوارب العسكرية الإسرائيلية بشكل يومي من إيلات إلى هذه الجزر، في حين أن الدول العربية الست التي الواقعة على شاطئ البحر الأحمر لم يكن لها مطلقا وجود فاعل وقوي في هذا البحر، لكن اقتصادهم ودوائر اتصالاتهم البحرية ترتبط بالبحر الأحمر، وهذا يعني أن إسرائيل عن طريق ساحل صغير جدا وهو القرية المصرية القديمة أو مدينة إيلات الإسرائيلية الجديدة أصبحت موجودة في كل البحر الأحمر.

اللافت للانتباه أن خلال الفترة القصيرة التي سيطرت فيها المحاكم الإسلامية على الصومال تضاءلت بشكل ملحوظ عمليات القرصنة وكثيرا من الجرائم، وبعد هجوم إثيوبيا على الصومال وحكومة المحاكم الإسلامية عادت مرة ثانية هذه الأعمال. هؤلاء القراصنة الذين يقال إنهم يعملون في القطاع الشمالي والجنوبي لهم زعامتين من ثلاثة رجال لكل زعامة عدد من الفرق التنفيذية يتراوح عددها من ١٥ إلى ٢٥ شخصا، وتوسعت في أعمالها على مدى الشهرين الأخيرين حتى وصلت إلى سواحل عدن.

النقطة المهمة في هذا الأمر أن هؤلاء القراصنة مجهزون بإمكانات دفاعية وصاروخية وتليفونات تعمل عبر الأقمار الصناعية ويتمتعون بمهارة عالية في استخدام الكمبيوتر ونظم الناقلات. ومع كل هذا الوجود الأمريكي والصهيوني في منطقة البحر الأحمر أو سواحل شرق إفريقيا فرضت ظاهرة القرصنة البحرية نفسها على الجو الأمني للمنطقة.

من المؤكد أننا لو عرفنا أن هؤلاء القراصنة لم يهاجموا حتى سفينة واحدة أمريكية أو إسرائيلية أو فرنسية، وأنهم كثيرا ما

يهاجون السفن الصينية أو الهندية أو سفن دول أخرى، ربما ساعدنا هذا إلى حد ما على كشف حقيقة هذه الظاهرة.

ومع أن هذه الظاهرة موجودة في منطقة نفوذ الأسطول الأمريكي والوجود الصهيوني وتجري المحادثات لإطلاق سراح السفن وأطقمها في العادة من بونت لند أو لندن، إلا أن هناك موضوعين مهمين قد طرحا بشكل واضح لاحتواء هذه الظاهرة:

أولا: هذه المشكلة تؤثر على ضرورة تدويل هذا المجري المائي.

ثانيا: أن نظاما إقليميا بمشاركة إسرائيل وست دول عربية مشاطئة للبحر الأحمر من الممكن أن يكون قاعدة لضمان الملاحة والتجارة البحرية في هذه المنطقة. ومن المؤكد أن مجلس الأمن بناء على اقتراح الولايات المتحدة وفرنسا قد صدق على ثلاث قرارات تحت أرقام ١٨١٤، ١٨١٦، ١٨٣٨، وفي القرار الأخير أجاز القيام بعمليات ودخول الدول المياه الإقليمية اليمنية إلى جانب المياه الإقليمية الصومالية. هذا القرار ينتهك بشكل واضح سيادة الدول على مياهها الإقليمية والقانون البحري الذي من الممكن أن ينطوي على أوجه قانونية لما تريده الولايات المتحدة والنظام الصهيوني لممارسة ضغط بحري على إيران أو السيطرة على موانئ إيران ومراقبة الصادر والوارد. وبالنظر إلى نوعية التوجه الذي توصي به حكومة أوباما والنظام الصهيوني الذي حفز الضغوط الدبلوماسية بقدر الإمكان للوصول إلى قيود اقتصادية على إيران، فإن ما يجري في البحر الأحمر ليس إلا ردود فعل أمنية في المجري المائي سيهيئ المقدمات والمجالات للرؤى القانونية وحشد إجماع دولي للتصدي لإيران.

ومن المؤكد أنه إلى جانب جوانب الأداء الأمني العام للولايات المتحدة والنظام الصهيوني، سيمنع هذا الأمر إسرائيل أدوات جديدة للضغط على مصر والسودان واليمن والسعودية، حتى تذكر الساحات التي يسيطر عليها هذا النظام في البلاد المذكورة عند الترويج لأجواء تطبيع العلاقات.

والنقطة المهمة هي أن القراصنة البحريين مع أنهم قاموا

بتسعين محاولة اختطاف هذا العام واختطفوا نحو أربعين سفينة ويحتجزون حتى الآن ١٧ سفينة، لم يتحرك الناتو ولا الأسطول البحري ولا القدرات الجوية الأمريكية أو الإسرائيلية للتصدي لهم. وفقط يدور الحديث في وسائل الإعلام على وجود بوارج جديدة من الناتو والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند وأستراليا مع أنه بالفعل قد أصيبت حركة التجارة الصينية الهندية في إفريقيا بصدمة خطيرة.

وقد قوبلت جلسة الدول العربية الست المشاطئة للبحر الأحمر في القاهرة بتحذير إسرائيلي أنه لن يتم تشكيل نظام إقليمي من دون إسرائيل، ولن تكون هذه الدول قادرة على القيام بعمل مستقل عن تدخل القوى العالمية. إلا أن هذه الدول تدرك جيدا أن مصالحها الاقتصادية والأمنية في البحر الأحمر ستأثر بشدة في ظل هذا التوجيه والهندسة الأمنية السياسية.

ومن البدهي أنه مع هذا التخطيط الأمريكي الصهيوني لن تحل مشكلة القرصنة البحرية ذات الطبيعة المشكوك فيها بشكل مقبول، ويجب أن نتوقع تأثيرا جديدا في المجري المائي الدولي والاقتصاد البحري في هذه المنطقة، ولن تكون إيران بمنأى عن ردود الفعل المباشرة وغير المباشرة.

وستضطر خسائر قناة السويس التي ستبلغ سنويا ستة مليارات دولار المصريين إلى إبداء أي رد فعل، وستكون اليمن قلقا وستتحرك من منطلق أنها ستفقد سيادتها على خليج عدن.

وعلى الرغم من أن السعوديين لم يبدوا رد فعل ذا قيمة، والسودانيون يواجهون تحديات كبرى وعدة في الداخل، وفضلت الأردن الصمت حتى تحصل على مكاسب في ظل الوضع الجديد، ولم تهتم وسائل الإعلام الإيرانية حتى بالضرر الذي من الممكن أن يلحق المصالح الأمنية والاقتصادية بناء على الأحداث التي تقع في البحر الأحمر والتطورات الناجمة عن القرصنة البحرية، لكن هناك مساحة لتحرك مناسب في مختلف المجالات على المستوى الإقليمي، ودراسة هذا الحدث بشكل جيد في البيئة الداخلية والإقليمية، وسيوضح دور مختلف اللاعبين في الترتيبات الأمنية واستغلالهم للأحداث.

اعتراف متأخر

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٠٠٨/١٢/٦



واقتصادية وثقافية باهظة للشعبين العراقي والأفغاني وإن مجرد اعتراف جورج بوش بخطأه في اتخاذ قرار الحرب لا يعيد أرواح ودماء وأموال الملايين من الناس الذين قتلوا وجرحوا وشردوا وتحملوا أنواع المعاناة في هذين البلدين. إن اعتراف جورج بوش الأخير بالخطأ في قرار الحرب على العراق لا يقلل من حجم الكارثة التي تعرض لها العراق في السنوات الخمس الماضية حيث تأخر العراق خمسين عاماً عن ركب التطور والتقدم ولا زال يرزح تحت وطأة الاحتلال الأمريكي. فلا بد من اقدامات عملية تحاول الإدارة الأمريكية تعويض جانب من أخطاءها التي ارتكبتها في العراق ولا بد من تعويض الشعب العراقي على كل ما سببت له هذه الحرب المفروضة عليه ولا بد من خروج المحتل بأسرع وقت ممكن من الأراضي العراقية.

كان واضحاً من البداية أن الولايات المتحدة تبحث عن ذريعة لشن حرب ضد النظام العراقي السابق كما وجدت الذريعة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لشن حرب مدمرة على أفغانستان، حيث استفادت الطغمة المتشددة في البيت الأبيض المعروفة بصقور البيت الأبيض واستخدمت خطاباً عقائدياً متشدداً كالحروب الصليبية والحروب المقدسة لتبرر حروبها المدمرة في أفغانستان والعراق.

لكن بمرور الوقت وبعد تدمير البلدين المسلمين انكشفت الأمور للشعوب الغربية وأصبح الرأي العام الأمريكي والأوروبي من أشد المعارضين لهذه الحروب بعد أن انكشف زيف الادعاءات الأمريكية الرسمية حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق.

إن هذه الحروب تسببت في خسائر وأزمات إنسانية

الصدام الأكبر: إيران - أوباما

د. كيهان بزرجر ■ تايinak (المنبر) ٩/١٢/٢٠٠٨

توازن القوى)، (تقوية الدور الاسرائيلي) وتقديم السياسات الإيرانية على أنها المصدر الرئيسي لتهديد الأمن في المنطقة ولابد من تهميش دور هذه الدولة في المنطقة. وترى إيران أن التطورات السياسية الجديدة في المنطقة، خاصة بعد أزمة العراق ٢٠٠٣ م، ارتقت بالدور الاقليمي الإيراني، وربما يرجع ذلك للوضع الجيوستراتيجي لإيران بالقرب من الأزمات الاقليمية (افغانستان - العراق - لبنان) وكذلك أيديولوجية (العنصر الشيعي) المحور القابل للبروز في التطورات الجديدة.

في السنوات الاخيرة لم توفق الولايات المتحدة في حل أي من قضايا وأزمات المنطقة دون مساعدة إيران، وهذه التطورات هي التي دفعت النخبة في إيران يطالبون بالاستفادة من هذه الفرصة التاريخية، من أجل تحقيق دور سياسي وأمني في المنطقى، وحل المشكلات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. وهذه المسألة من الممكن أن تقلل من تلف الطاقة السياسية والأمنية الإيرانية، وتوفيرها لأجل خدمة أهداف المجتمع.

ولكن جهود إيران من أجل الارتقاء بالدور الاقليمي، في تقابل واضح واستراتيجي مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، يعتبر هذا التطور اساسا ضررا للمصالح الأمريكية، ومصالح حلفائها التقليديين العرب، والأهم من هؤلاء (اسرائيل).

في السنوات الماضية، ركز المسئولون الأمريكيون كل طاقاتهم في سبيل تهميش دور إيران في المنطقة والحد من نفوذها، خاصة في الخليج (الفارسي) ومنطقة الشام والعراق، والسعى لإيجاد توازن جديد للقوى بين إيران والعراق، وإيجاد ائتلاف يضم كل الحكومات السنية في المنطقة ضد إيران،

مع فوز باراك أوباما بانتخابات الرئاسة الأمريكية ثمة تساؤلات عدة بدأت تفرض نفسها على الساحة من أهمها: هل ستتغير السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة؟

بنفس التطور الذي يرتبط بكيفية إحداث تغير عملي وجذري في السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لتقبل الولايات المتحدة أن يكون لإيران دورا ومكانة إقليمية، تظهر مشكلة كبيرة لإيران والولايات المتحدة، تزامنا مع التطورات السياسية الجديدة في المنطقة بشأن محور تثبيت الأدوار. في الأوضاع الراهنة، تعتبر كلتا الدولتين أن تزايد أي دور لإحداها في المنطقة يمثل تهديداً لأمن ومصالح الطرف الآخر.

ولأجل هذا فإنه عندما يحدث تغير في السياسة الخارجية الإيرانية، فإن السياسة الخارجية لأوباما سوف تستحكم على محور الخروج من هذا التضاد الاستراتيجي.

النظرة السائدة في إيران أنه مع مجيء أوباما للبيت الأبيض لن تحدث تغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، وسوف تستمر الولايات المتحدة في الضغوط السياسية وتشديد عمليات الحظر. وبصورة أخرى، تعنى استمرار سياسات بوش ضد إيران.

ونفس النظرة المتشائمة والحذرة موجودة لدى المسئولين والنخبة الإيرانية، الذين يعبرون عن القلق التقليدي المعروف لديهم، يؤكدون أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة في أي وقت هو الحد من الدور السياسي والأمني لإيران في المنطقة، وبناء على ذلك، فلا فرق بين رئيس جمهوري او ديمقراطي للبيت الأبيض، ذلك لأن السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط واحدة لا تتغير، لأنها قائمة على اسس استراتيجية واحدة مثل (حفظ

ودعم إسرائيل في الضغط على إيران، واستمرار المعارضة للأنشطة النووية السلمية الإيرانية، كمحاور للضغط على إيران ومنع تزايد نفوذها في المنطقة.

ونتيجة لاستمرار هذه السياسات التقابلية بين إيران والولايات المتحدة، على الرغم من امتلاكهم مصالح مشتركة جيوبوليتيكية في حفظ استقرار وأمن المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى تعاون الدولتين في أزمة أفغانستان، من جديد دخلوا في تضاد استراتيجي سياسي أمني، بصورة أخرى فإن ما تدعيه الولايات المتحدة تحت مسمى (السياسات المشروعة) لتحقيق أمن الولايات المتحدة، يعد من جانب إيران ضرراً لأمنها القومي.

ومعارضة إيران بشكل أولى للاتفاقية الأمنية السياسية العراقية مع الولايات المتحدة، في الإطار ذاته لأنها تثبت للوجود الأمريكي على الحدود الغربية الحساسة لإيران، وهذا الأمر لن يكون فقط تهديداً أمنياً مباشراً، لكنه سيضعف الدور الاستراتيجي لإيران لفترة طويلة في حوزات أمنية أخرى لهذه الدولة.

هذا في حين أن استمرار هذه المعضلة الأمنية تجعل كلتا الدولتين يقدمان بعضهما بعضاً بالعدو الأول، وهذا لن يكون في صالح الطرفين.

من جانب آخر فإن التحدي الأصلي لإيران مع حكومة أوباما، هو كيفية خروج أوباما من السياسة الخارجية لبوش، وإيجاد تغير جذري في تعريف الدور الاقليمي لإيران.

وحكومة أوباما يجب أن تدرك أن ماهية القوة والسياسة في الشرق الأوسط متغيرة، والتمركز الأصلي لقضايا الشرق

الأوسط قد تغير متجهاً من الغرب مع محور الصراع العربي الاسرائيلي، إلى المناطق الشرقية مع محور قضايا الخليج الفارسي والعراق.

وبناء على ذلك، لا يمكن تجاهل دور إيران، التي لديها قدرة كبيرة للعب في هاتين المنطقتين (الشرق الأوسط والشام). أيضاً يربط القضايا السياسية والأمنية لكلتا المنطقتين، لا يمكن تجنب أن الدور الإيراني يحتاج إلى إعادة تعريف. وفي الإطار ذاته، فإن حكومة أوباما يجب أن تعرف أن إيران ليس دور اقليمي يضر بالمصالح الأمريكية، والنقطة الأصلية لشعار (التغير) لاوباما يجب أن تستحكم على هذا المحور.

وعلى عكس النظرة السائدة في الولايات المتحدة أن المشكلة الرئيسية بين الدولتين في الوقت الراهن ليست في تسلم إيران ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، لأن إيران هي (صهام أمن المنطقة) وتقوم بدورها من أجل استقرار المنطقة. المشكلة الرئيسية في تقابل الأدوار.

وبناء عليه، فإن (التعامل الأكبر) أو (الصدام الأكبر) قبل أي شيء يجب أن يتم على محور القبول بدور إيران الاقليمي. وإيران أيضاً يجب أن تدرك أن دورها ليس دائماً، ولذا يجب أن نستفيد من هذه اللحظة التاريخية والاستثنائية في إطار تثبيت ادوارها السياسية والأمنية، في الظروف الانتقالية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، كذلك قبول الحق المشروع لإيران في استمرار برامجها النووية السلمية، ويجب أن تصبح كذلك في إطار تثبيت دور إيران في المنطقة.

مستقبل العلاقات الإيرانية - الأمريكية

حوار مع ما شاء الله شمس الواعظين (*)

اعتقاد (الثقة) ٢٢ آبان ١٣٨٧ / ١٢ / ١١ / ٢٠٠٨

إننا يشكل فرصة مهمة في العلاقات الإيرانية الأمريكية، لكن تبقى عملية الاستفادة من هذه الفرصة رهينة لطبيعة وكيفية سلوك المسؤولين في داخل الجمهورية الإسلامية بشأن بدء مباحثات مباشرة من أجل حل الكثير من الملفات العالقة بين الدولتين. الواقع أن طول أزمة العلاقات الإيرانية والأمريكية من شأنه أن يضع مستقبلاً ملفات ضخمة أمام المسؤولين في الدولتين، ومن هنا فإن الاستفادة من الفرصة التي لاحت الآن ترتبط بشكل مباشر بسلوك المسؤولين في

اعتقاد: مع الوضع في الاعتبار المتغيرات الدولية الأخيرة والتي في مقدمتها انتخاب أوباما كأول رئيس أسود للولايات المتحدة الأمريكية، كيف يمكنكم تقييم مستقبل وآفاق العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهل ترون مستقبلاً أكثر إيجابية أم أنكم لا ترون بصيصاً من الأمل لتحسن العلاقات الإيرانية والأمريكية على الأقل في المستقبل المنظور؟

شمس الواعظين: وفقاً لقناعتى الشخصية، فإننى أعتبر أن فوز باراك أوباما برئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة،

الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فهذا السلوك وحده يعد هو العامل الحاسم في كيفية إحراز النجاح الذي يمكن تحقيقه من خلال الاستفادة من الفرصة التي لاحت الآن بهدف تغيير الأنماط الخلافية والعداوية بين الدولتين. وبخلاف ذلك، فإننا سوف ندخل في أزمة جديدة في العلاقات بين الدولتين. هذا من ناحية المنظور الداخلي الخاص بإيران. لكن من المنظور الأمريكي فإنه يبدو للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد تغيير حقيقى في علاقاتها مع إيران حتى ولو لم يكن أوباما قد حقق الفوز، أى حتى لو كان "جون ماكين" هو الذى فاز في انتخابات الرئاسة. ذلك أن الحد الأدنى المتفق عليه بين الحزبين الجمهورى والديموقراطى تجاه إيران صار هو الحد من النزاعات والخلافات معها.

وذلك لأن كلا الحزبين بات على قناعة مفادها أن سياسات جورج بوش لم تصل إلى تحقيق - النتائج التى كانت مرجوة أو التى كانت منشودة منها، وأنه لذلك السبب لابد من إجراء تغيير حقيقى في السياسة الخارجية الأمريكية. بناءً على هذا ومادام أوباما قد أعلن في جولاته الانتخابية أنه سوف يعمل على تحقيق حوار مباشر مع مسئولى الجمهورية الإسلامية في إيران فإن هذا الأمر في حد ذاته صار سبباً لزيادة الفرص الخاصة بتحسين العلاقات الإيرانية الأمريكية، لكن من دون أن يدفعنا هذا الأمر إلى المبالغة والإفراط في التفاؤل.

المؤكد أن هذا الأمر أيضاً لا يعنى ضرورة عقد الآمال المنطقية والمعقولة بشكل وهمى وسرابى أو أن سيكون ذلك مرتبطاً بالمشاعر دون أعمال العقل مثلما نرى في العديد من ردود الأفعال التى ارتبطت بانتخاب أوباما من جهة، وأيضاً من دون تجاهل بصيص الأمل والنور الذى بات مرتبطاً بنتائج الانتخابات الأمريكية من جهة أخرى.

الخلاصة أننى أعتقد بضرورة عدم المبالغة في هذا الصدد، خاصة أن الشكل النهائى أو التركيبية النهائية لحكومة أوباما لم تتبلور بعد، هذا الأمر يؤكد لنا أن واحداً من رجال أوباما وهو "جوزيف بايدن" (نائب أوباما) هو من كبار المتشددین داخل الحزب الديموقراطى، وهو يعد من كبار الصقور ولديه آراء متطرفة بشأن قضية الصراع العربى والإسرائيلى عامة والقضية الفلسطينية خاصة. هذا الأمر يعد دافعا حقيقيا لنا لكى لا نفرط في الأمل وذلك حتى نرى الشكل النهائى لحكومة أوباما، ومن الذين سيتولون المناصب القيادية والرئيسية في حكومته، وما هى خلفية هؤلاء ومعتقداتهم، وأى استراتيجية سوف تضعها تلك الحكومة المنتظرة.

لكن بشكل إجمالى وعام أعتقد أن الولايات المتحدة في طريقها للتغيير، وهو الأمر الذى يعنى أن سياساتها الخارجية، وكذلك سياساتها الداخلية سوف تشهد تغييرات حقيقية نسبية ونوعية في المستقبل المنظور.

اعتماد: يبدو أننا بصدد صراع أو نزاع مزدوج بين الأصوليين أو بين جناح اليمين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الولايات المتحدة. فالبعض من الأصوليين يعتقد بأن الاختلافات الإيرانية الأمريكية هي اختلافات أصيلة وجوهرية. لكن من ناحية أخرى، وبعد أن قام أحمدى نجاد بكتابة رسالة تهنتة إلى أوباما شاهدنا عناوين الصحف اليمينية مؤخراً وهى تطرح نقطة مفادها أنه لا يوجد أمل واضح في العلاقات الإيرانية الأمريكية، وأن أحداً لا يجب عليه أن يتوقع حدوث تحسن في العلاقات بين الدولتين. السؤال هنا: كيف يمكن تقييم هذه الصراعات الثنائية اليمينية بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة؟ وهل وقع الجناح اليميني في تناقض بين قواه السياسية في هذا الصدد؟ أم أن هذه الصراعات المتعددة والمتعارضة تكون في خدمة هدف واحد معلوم للجميع؟

شمس الواعظين: أنا لا أعتقد في أن تكون الاختلافات القائمة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية اختلافات رئيسية - أصيلة وجوهرية، وأنا لا أعرف من أين جاءت هذه القناعات أو هذه الصفات الجوهرية.

ذلك أننى أفهم بأن الاختلافات الأصيلة والجوهرية هي اختلافات ذات جذور عقائدية، أما وأن البحث الأساسى قائم حول دائرة المصالح فإنه لا يمكننا القول بها أشرتم إليه. بعبارة أخرى أرى أن الاختلافات القائمة بين إيران والولايات المتحدة هي خلافات بشأن المصالح وليست منطلقة من جذور عقائدية. عندما قامت مادلين أولبرايت بتقديم اعتذار بشأن تدخل الولايات المتحدة في الانقلاب الذى جرى ضد المرحوم مصدق في عام ١٩٥٣ كان يجب علينا آنذاك الاستفادة من هذه "الفرصة الذهبية" من أجل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وذلك انطلاقاً من قناعة خاصة لدى مفادها أنه كلما تأخرت عملية عودة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة فإن تضخم واختزان المشاكل بين الدولتين من شأنه تشكيل مثل هذه القناعات القائلة بوجود اختلافات جوهرية وجذرية بين الدولتين، الذى أقصده هنا أننى أفسر إشارة الجناح المحافظ بوجود خلافات أو "اختلافات جوهرية وأصيلة" بين إيران والولايات المتحدة بأن ذلك يعنى وجود حالة من التكدر والاختزان والتضخم للمشكلات فيما بين الدولتين.

وأن ذلك لا يعنى وجود مشكلات غير قابلة للحل بين الدولتين لأنها لو كانت كذلك، أى لو كانت غير قابلة للحل لما كان السيد أحمدى نجاد والذى هو واحد من أبرز المنفذين السياسيين لقناعات التيار المحافظ قد دعا المسئولين الأمريكيين لمناظرة ولباحثات مباشرة.

الأصل هنا أن "تابو" المباحثات المباشرة مع الولايات

المتحدة الأمريكية قد تم تخطيطه في عصر السيد أحمدى نجاد. بينما كان مجرد أخذ صورة من جانب السيد محمد خاتمي مع بيل كليتون يشكل خطأ أحر في عصره، الآن أصبحنا بصدد إعلان مسئولى حكومة أحمدى نجاد بأننا لن نكون أول الساعين لبدء مباحثات مباشرة مع الأمريكيين، هذا الأمر تحديداً يعنى أن الأمريكيين الآن هم الذين يعارضون إجراء مباحثات مع إيران. قبل ذلك كان الوضع يكشف عن ميل الأمريكيين لإجراء مباحثات مباشرة مع إيران وكنا نحن المعارضين لذلك، الآن تبدو الصورة معكوسة حيث نميل نحن لإجراء مباحثات مباشرة بينما هم يعارضون.

اعتماد: على أية حال. في رأيكم هل الصراعات والسياسات المزدوجة للجناح اليميني في إيران بشأن الولايات المتحدة اختلافات حقيقية أم حركة محسوبة.

أى هل تعد تحركاً قائماً على أساس توزيع للأدوار من أجل الوصول لهدف واحد؟ كأن نرى صحيفة "كيهان" تتخذ موقفاً رافضاً للمباحثات مع الولايات المتحدة في حين أننا نرى أحمدى نجاد يدعو للتفاوض معها ويكتب رسالة إلى أوباما من دون أن يوجه انتقاداً يذكر لصحيفة كيهان في موقفها الذى أعلنته بشأن المباحثات مع الولايات المتحدة أو أن تقوم كيهان نفسها بمهاجمة نجاد على ما فعله، وذلك بينما لو كان خاتمي قد فعل مثل هذا الأمر لكان قد واجه نقداً شديداً وعنيفاً من جانب كيهان. من هنا لو أنكم حللت لنا مثل هذه الثنائية أو الازدواجية في سلوك الجناح اليميني تجاه الولايات المتحدة فسنكون شاكرين لكم ذلك.

شمس الواعظين: بادئ ذي بدء أقول بأننى لا أعتقد أن ما يفعله المحافظون يندرج تحت مسمى اللعبة فما يحدث من جانبهم ليس كذلك. من هنا فإنه يمكن القول بأن هذا السلوك هو نوع من التقسيم الذكى للأدوار في إطار الاستراتيجية الشاملة للمحافظين.

هذا النوع من التقسيم للأدوار في إدارة أزمة ما أو في التعاطى مع تصادم ما لا يعد أمراً أو عملاً سيئاً. إذ يجب أن "يلين" طرف و"يحتد" طرف آخر فيما يعرف بسياسة الشد والجذب، وكثيراً ما نرى ذلك قائماً في مجال السياسة، حيث تتعدد توجهات الأطياف والتيارات داخل الجناح الواحد، وذلك مفيد لعملية السيطرة مع وحدة الجناح السياسى من جهة، وتحقيقه لأهدافه الرئيسية من جهة أخرى. مثل هذا التوجه يعد مانعاً أمام ظهور قناعة ما لدى الأطراف الأخرى مفادها أن المحافظين باتوا يعلنون أو يظهرن ليونة ما تجاه المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية على النحو الذى قد يشعر الولايات المتحدة أو المسئولين الأمريكيين بأن نوعاً ما من الليونة قد ظهر داخل معسكر المحافظين أو داخل معسكر حكومة المحافظين. إننى لا أعتقد فى أن مثل هذه

السياسة غير صحيحة وغير مطلوبة، ولكن يجب علينا أن ننظر إليها بعين إيجابية وتأيد. الخلاصة أو الشاهد من ذلك أن المحافظين قد حطموا بأنفسهم "تابو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية".

المؤكد أنهم قاموا بعمل جيد، لكن يجب عليهم ألا ينسوا أنهم أول من سجل هذا الأمر باسمهم هم دون غيرهم، وأنهم يفتخرون الآن بذلك وهو الافتخار الذى لا نرى فيه -أو له- ما يبرره لأننا ندافع عن هذا التوجه الإيجابى نحو بدء المباحثات مع الولايات المتحدة، وهو التوجه الذى كشفوا هم بأنفسهم عن وجوده فيما بينهم لكن يجب عليهم - فى مقابل ذلك - ألا يبيعوا - أو يسوقوا - لنا هذه الازدواجية فى التعاطى مع الأزمات والملفات الحساسة، فهذا الأمر يعد دوراً مهماً للأحزاب السياسية، بل وطبيعياً أيضاً. إذ من الثابت وجود مثل هذه اللعبة بين الصقور والحمام فى داخل المعسكرات أو الأحزاب السياسية، وهذا عين ما شهدناه متحققاً بين "كيهان" من جهة، وبين الحكومة من جهة أخرى. والواقع أنه يجب تقييم مثل هذا التقسيم للأدوار فى إطار "المنظومة الكلية" التى تقوم بعملية التقسيم. ونحن -الإصلاحيون- لسنا كالمحافظين، ومن ثم فإننا لا نتهمهم بالعمالة والجاسوسية بسبب وجود ميل داخلهم للتغيير فى التعاطى مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلما يفعلون معنا.

اعتماد: فى رأيكم، بغرض حدوث بداية رسمية للمباحثات بين إيران والولايات المتحدة .. إلى أى مدى يمكن أن يصل الديموقراطيون الأمريكيون والتيار اليميني المحافظ داخل إيران إلى تحقيق إنجاز ما؟ وكيف يمكن أن يصبح هذا الإنجاز؟

شمس الواعظين: أرجو أن تسمحوا لى أولاً أن أوضح نقطة جوهرية، والتى ربما من شأنها أن تجعل إجابتي طويلة عن اللازم، لكننى أعتقد بأن هذه النقطة التى أود عرضها مفيدة جداً للقراء الأعزاء.

الذى أقصده أنني بوصفى إيرانى قد خجلت أو تأسفت وتضايقت من رسالة التهتهة التى بعث بها السيد أحمدى نجاد إلى أوباما. للأسف الشديد كان صعباً على للغاية - أو أصبح من الصعب على - أن أفتخر بوجود رئيس جمهورية لإيران مثل أحمدى نجاد! لماذا؟ لأنه إذا كنا نرسل رسالة تهتهة حقيقية لرئيس ما قد تم انتخابه - باراك أوباما - فإن توجيه النصيحة والإهانة لمثل هذا الرئيس المنتخب لن يكون لها معنى. رسالة السيد أحمدى نجاد لأوباما تحتوى على مثل هذه الأشياء التهتهة.. النصيحة والإهانة.

النقطة الثانية هى أنه يجب على السيد أحمدى نجاد أن يبعد نفسه عن "دور الأنبياء والرسل". إنه رئيس مؤسسة خدمية! فالسلطة التنفيذية فى إيران هى مؤسسة خدمية بالأساس.

من هنا فإن تقديم النصيح لرئيس الجمهورية الأمريكية بشأن الأولويات السياسية الأمريكية ماذا يحمل من معاني؟ هل السيد أحمدى نجاد هو رئيس الحكومة الأمريكية القادم؟ من هنا فإننى أقول له إذا كنتم لا تقدررون ولا تستطيعون بإعمال هذه النصائح فى القضايا الداخلية لإيران فالأولى بكم أن تتوقفوا عن تقديم مثل هذه النصائح والحكم والمواظ فى القضايا الدولية لأن هذا الأمر ليس من اختصاصكم. من هنا فإننى أوصى بأن يقوم رجال الدولة والسياسيون فى إيران بالتخلى عن - وتنحية - مثل هذه الأدبيات. الحقيقة أنهم ليسوا بسياسيين، لأنهم لو كانوا كذلك لما كانوا قد أتبعوا التهنئة التى بعثوا بها إلى أوياما بالنصح والموعظة الحسنة.

السؤال هنا .. هل كان السيد أحمدى نجاد وهو يرسل رسالة التهنئة لأوياما بهذا المضمون والمحتوى الذى رأيناه، هل كان يصدد إعمال النقد الشديد لأوياما؟ أى هل كان يريد القول بأننى أوصيت أوياما فى رسالتى بأن يجعل رسالتى له نبراساً يتهدى به حتى تسعد جميعاً؟ الواقع أن مثل هذا التوجه ليس فى مصلحة أو منفعة المصالح القومية، السبب فى ذلك أن الآخرين لديهم عقل أيضاً، وينظرون إلى مثل هذه الرسائل بشكل متفحص، ومن الممكن أن يحقرونا إن هم أدركوا ما ذكرناه.

عبر هذا الممر الأخير .. أى انطلاقاً من هذه الجزئية الأخيرة، سوف أجيئكم على سؤالكم المطروح. أنا لا أعتقد أن السيد أحمدى نجاد هو الشخصية المناسبة لمرحلة المباحثات المتوقعة والمباشرة بين إيران والولايات المتحدة. بل إننى أرى أنه سوف يتم تغييره من جانب معسكر المحافظين اعتقاداً منهم بأنه لا يتناسب والأوضاع والمتغيرات التى ظهرت فى العالم اليوم.

إن الوجه المطلوب للتفاوض مع الولايات المتحدة بالقطع لا يجب أن يكون وجهاً راديكالياً. المؤكد أن السيد أحمدى نجاد كان هو الشخصية الوحيدة المناسبة للتعاطى مع مرحلة الصدام الراديكالى الأمريكية مع إيران. لكنه لن يكون الوجه أو الشخصية المناسبة لبدء عصر جديد فى العلاقات الإيرانية - الأمريكية. لذلك فإن جزءاً من المنافسات الداخلية القائمة داخل المحافظين إنما تدور حول الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية وهى منافسات ناتجة عن عدم توفيق هذا الوجه (أحمدى نجاد) وحكومته فيما يخص التعاطى مع القضايا والتعقيدات الحاكمة الآن للعلاقات الدولية الراهنة.

فهذا الوجه - أحمدى نجاد - كان مناسباً جداً من أجل إظهار العضلات الإيرانية فى الصدامات والمواجهات الحادة التى كانت قائمة مع الولايات المتحدة حول ملفات رئيسية مثل الملف النووى الإيرانى ومثل قضايا العراق وأفغانستان، لكن فى مرحلة التعايش والمباحثات التى يتم فيها مراعاة

المصالح الخاصة بكل طرف فإن هذا الوجه لن يكون مناسباً.

لهذا، فإن فى مقدمة توقعاتى بشأن الانتخابات الرئاسية القادمة أن فترة رئاسة أحمدى نجاد للجمهورية فى إيران كانت مرتبطة بالفترة الحياتية السياسية لجورج بوش، وأن نجم الأول كان مرتبطاً بنجم الثانى، لذلك فإنه بخروج جورج بوش من الولايات المتحدة تكون عجلة خروج أحمدى نجاد من رئاسة الجمهورية فى إيران قد بدأت فى الدوران وربما تكون قد وصلت الآن إلى نقطة الصفر. المؤكد أن الراديكالية لا تواجه إلا بالراديكالية. ومن هنا فإن أى تغيير يحدث فى طرف سيحدث صدًى مباشراً فى الطرف الآخر حتى يصبح مقبولاً من الأسرة الدولية، وحتى يكون قادراً على التفاوض، وحتى يكون قادراً على إقامة العلاقات بين الدولتين. هذه الشخصية المطلوبة بالقطع لن تكون أحمدى نجاد.

اعتماد: لو أننا نريد إجراء تصنيف للصورة العامة وفقاً للمواقف من جهة، والعقبات السياسية من جهة أخرى، هل يمكننا إجراء تقسيم للجناح اليمينى بحيث يكون أحمدى نجاد ممثلاً راديكالياً، وعلى لاريجاني ممثلاً لليمن التقليدى الذى يعارضه حزب المؤتلفة والقوى الأكثر تقليدية فى إيران، وقاليوف ممثلاً لليمن الجديد؟

بعبارة أخرى، هل يمكن القول بأن ثمة تياراً سياسياً محافظاً قد صار قائماً فى إيران غير ذلك التيار الذى كان يمثلته هاشمى رفسنجاني منذ خمسة عشر عاماً، والذى كان يعرف بكوادر التعمير والبناء، قد بات من القوة لدرجة تمكنه من فرض مرشحه قاليوف؟

بشكل أكثر تحديداً .. بالنظر إلى المنافسة الحقيقية التى صارت قائمة بين أحمدى نجاد، ولاريجاني، وقاليوف من أجل تحقيق النصر فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة فى إيران، هل توافقون على القول بأن ثمة مؤشرات وبوادر وإرهاصات تفيد بأن إرادة الجناح اليمينى قد قررت التخلص من أحمدى نجاد لحساب قاليوف أو لاريجاني فى الانتخابات القادمة؟

شمس الواعظين: نعم، لكن لا يجب أن تنسى أو تغفل بأن عجلة التقسيم والتصنيف الخاصة بالمحافظين قد صارت تدور الآن أسرع من المتوقع، وأتينا قد أصبحنا أمام تحولات جذرية قد تحدث بين لحظة وأخرى، وذلك انطلاقاً من أن هذه التقسيمات تتم بحسب حجم وطبيعة ما تمثله كل قوة من القوى المشكلة للجناح المحافظ فى داخل المجتمع من جهة، وطبيعة ونوعية الطبقات الاجتماعية والممثلين الذين يتولون أمر هذه الطبقات داخل الجناح المحافظ من جهة أخرى. الآن نجد المحافظين يعيشون ويمرون بمرحلة صراع داخلى ولكن يلد الجناح المحافظ مولداً جديداً حتى الآن، لو أنكم نظرت

إلى السنوات الثماني التي حكم فيها الإصلاحيون فستجدون أن الجناح اليميني والجناح اليساري داخل جبهة الإصلاحات كانا بارزين ومعلومين جيداً للجميع، وكان معروفاً من هم الإصلاحيون، ومن هم المحافظون، ومن هم الأشخاص الذين تمثلهم، وكان معلوماً من هو سيد الإصلاحات، ومن هو شيخ الإصلاحيين، كل هذه التوجهات والأجنحة كانت معروفة بشكل واضح للجميع. لكن مثل هذا التصنيف الواضح داخل جبهة المحافظين غير واضح على الإطلاق، بل لا وجود له أصلاً، فالصراعات لازالت قائمة حتى الآن بينهم، ومادامت هذه الصراعات لم تلد لنا تياراً سياسياً جديداً، ومادامت تبدو مثل «شجرة الدر» ذات هيكل دقيق ومتشعب ومتداخل، فلا يمكن الحديث عن تصور واحد أو تقسيم وتصنيف قنوي للمحافظين، بل ويجب الامتناع عن الوقوع في مثل هذا الخطأ.

من هنا فإن الاختلافات النظرية - النظرية - للمحافظين هي في جوهرها اختلافات في وجهات النظر منبعها - أو ناتجة عن - المنافسة الشديدة من أجل إدراك - والتمكن من - المسؤوليات والمناصب العليا في داخل معسكر المحافظين. هكذا - وبهذا - أسفر الوضع الحالي داخل جبهة المحافظين، وأعتقد أن الوقت لا يزال مبكراً جداً حتى نتمكن من عمل التقسيمات والتصنيفات الصحيحة، والتي يمكن أن تكون ثابتة وظاهرة المعالم بالنسبة لجبهة المحافظين.

اعتماد: نعم، إنني أيضاً أعتقد في أن مثل هذا التصنيف للمحافظين هو شكلي ونظري، وأنه قائم جراء المنافسة التي بدأت مبكراً بين الثلاثي أحمدى نجاد ولاريجاني وقاليوف. لكن لننتهي من هذه النقطة وندخل في موضوع آخر. فيما يخص مواجهة إيران والولايات المتحدة، من الثابت أن المواجهة الخاصة بين الصقور مع الصقور، وبين الحمام مع الحمام هي التي لازالت حاكمة لقضية العلاقات بين الدولتين، ومع الوضع في الاعتبار الظروف الجديدة في الولايات المتحدة، ماذا لو تبلورت إرادة محكمة في إيران مفادها ضرورة التجديد لأحمدى نجاد في رئاسة الجمهورية لأربع سنوات أخرى؟

الواقع يقول بأنه إذا ما حدث ذلك، فإنه يعني أن الجمهورية الإسلامية تريد وضع «صقر» (أحمدى نجاد) أمام «حمامة» (باراك أوباما)، وخلافاً لوجهة نظركم من أنكم ترون أن أحمدى نجاد هو الشخص أو الوجه المناسب للمباحثات مع الولايات المتحدة، تكون رؤية الجمهورية في أنه هو الشخصية الأمثل لذلك. في رأيكم لو أن مثل هذه الرؤية قائمة فعلاً داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هل يكون بمقدورها أن تبدأ فعلاً المباحثات مع الولايات المتحدة والوصول إلى الناتج المنشودة من ذلك؟

شمس الواعظين. لا، لا أعتقد في إمكانية ذلك بل وأراه

بعيداً. الثابت في إيران أن وجود دلائل حول تغييرات ما في الصورة قد باتت قائمة، وأنه لا بد من ممارسة هذه التغييرات انطلاقاً من قناعة مفادها ضرورة وضع «عزة إيران» في المرتبة العليا. إنني أتفاوض .. نعم .. ولكن من موقف «العزة». أي طالما لم أصل بعد إلى نقطة أو مرحلة «العزة» أو طالما لم يحن بعد وقت هذه العزة فإن الواجب على أن أصبر وأتمهل وأن أضع هذا التحدي تحت السيطرة أقصد سيطرتي المطلقة.

واقعيًا وفعليًا فإن ما تحقق الآن داخل إيران هو عين هذا الأمر. بمعنى أن إيران قد صارت الآن في موضع العزة وبالتالي يمكنها الآن أن تدخل في مرحلة التفاوض. لكن إذا ما كشفت الظروف والتغيرات عن مشاهدة تحول مقبول ما قد بات قائماً لدى الخصم المنافس، فإن هذا الوجه الراديكالي (أحمدى نجاد)، الذي دفع به في الأصل من أجل التلويح بـ - والكشف عن - القبضة والأسنان القادرة على القضم والمضغ في مواجهة الخصم المنافس، لن يصبح مناسباً للمرحلة الجديدة. أي أنه سيصبح لزاماً تغيير إحدى قطع الشطرنج (أحمدى نجاد). الثابت أنكم - وأنتم تلعبون الشطرنج - تستطيعون تحريك «الطابية» إلى الأمام. مثل هذا الإجراء يعني أنكم تريدون تحقيق «الثبات» في المكان. لكن أحياناً أخرى يمكنكم تحريك «الحصان» إلى الأمام، وأحياناً تلعبون «بالفيل» فتحركونه نحو الأمام لشق الصفوف ما يعني أن الآخر سوف يرى تغييرات جوهرية في تحركاتكم. من هنا فإن دور أحمدى نجاد كان يمهد عملية الدخول في مرحلة جديدة مهمة ومحددة، لأنه في المرحلة التالية التي يشاهد فيها تغييرات حقيقية نوعية من جانب المنافس من شأنها الاعتراف بدور وبحق إيران فإن بقاء أحمدى نجاد يمكن أن يشكل خطراً - أو وفقاً لقول الفقهاء - في حكم النقض - على الأهداف الإيرانية، لأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الطابية (أحمدى نجاد) يمكن أن يكون - بل سوف يكون - مخرباً وتدميراً، ومن شأنه تحويل عصر البناء إلى عصر الحرق والتدمير. والأصل هنا أن أعمال الذكاء والفطنة هو أمر قائم بوضوح داخل إيران في هذا الصدد. ومن ثم فاستناداً إلى هذا الذكاء وهذه الفطنة التي لم تغب عن الانتخابات الرئاسية السابقة لم يمهد الطريق جيداً أمام هاشمي رفسنجاني لكي يصل إلى سدة رئاسة الدولة. مرجع ذلك أن نظام الجمهورية الإسلامية كان يرى جيداً كيف أن بوش قد وضع إيران في «محور الشر» في عصر رئاسة محمد خاتمي للجمهورية، أي أن النظام الإيراني كان يرى أن بوش رجلاً يريد الحرب، وأنه يجب أن يتم وضع رجل مناسب في مواجهته. ووفقاً لهذه الرؤية جاء تحريك «الأحصنة» في رقعة الشطرنج من جانب إيران.

لقد كانت خطوة وحركة ذكية للغاية. فلقد كان أحمدى

نجداد حصاناً ماهراً في رقعة الشطرنج الدولية الخاصة بإيران. لكن الاستفادة من هذا الحصان أقصد من مهارة هذه اللعبة في مرحلة أخرى يمكن أن يكون - بل سيصبح - عامل خسارة مؤكدة، لكن النظام في الجمهورية الإسلامية يعي ويدرك جيداً هذه الفنون والمهارات، ولهذا سوف يسعى ويبادر لتغيير القطع التي يلعب بها.

ولكن ذلك ليس معناه أن التغيير سيكون من خلال الاستفادة من الجناح المنافس، أي الجناح الإصلاحى كأن يصل «هاشمى رفسنجانى» إلى السلطة، ولكنه يعنى ضرورة الاستفادة - كما ذكرتم أنتم - من رجال آخرين في داخل الجناح المحافظ مثل السيد لاريجاني أو سائر الشخصيات التي يمكنها أن تحظى بقبول أكثر حتى يمكنها إدارة المرحلة القادمة بشكل جيد وصحيح.

اعتقاد: هذا التوقع الخاص بكم بشأن اكفاء النظام الجمهورى الإسلامى في إيران بدورة واحدة لرئاسة السيد أحمدى نجاد إنما يقوم على فرضية مفادها أن إيران قد عازمت أمرها وحسمته بأن تفتح الباب للتفاوض مع الولايات المتحدة. هل هذا الاستنتاج الخاص بى صحيح؟

شمس الواعظين: نعم

اعتقاد: في رأيكم ما هي الشواهد والقرائن الموجودة الآن، والتي تكشف عن وجود مثل هذا القرار في نظام الجمهورية الإيرانية فيما بين الطبقات النخبوية الأصيلة في هيكل السلطة في إيران؟

شمس الواعظين: في اعتقادي أنه توجد عدة شواهد وقرائن دالة على هذا الأمر، وبعضها يأخذ الجانب العملى المادى. المقصود هنا هو أنه عندما تصل أزمة ما إلى ذروتها وتكون الأمور غير قابلة للعودة إلى الخلف فإننا نصبح أمام طريقتين للحل لا ثالث لهما: الأول هو أن تحدث المواجهة أو الحرب، والثاني هو أن نتحرك نحو التفاوض والتباحث. في هذا الصدد فإن الأزمة القائمة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن القضية النووية والكثير من القضايا المتعلقة الأخرى لم تكن تشكل في جوهرها ذلك النوع من الأزمة الذى يؤدي إلى المواجهة. لكنها كانت الأزمة التي كانت - ولا زالت - تقود أمر العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران إلى «حافة الهاوية». لقد كنا نتحرك لفترات طويلة على حافة الهاوية تلك. أى كنا أمام طرف يتحدث عن غياهب الحرب وينشدها، والآخر يرى أن أفق المباحثات قائم بالفعل. الحادث الآن أن كلا الطرفين قد باتا على قناعة تامة بحتمية المباحثات المباشرة. هذه النقطة تحديداً تعد صادقة تماماً حتى إذا أردنا تطبيقها على الجمهوريين القائمين الآن في البيت الأبيض، أى حكومة بوش. فلقاء «وليام برنز» ومباحثات إيران والولايات المتحدة بشأن العراق تعد من المؤشرات

البارزة عن جمهورية السيد أحمدى نجاد لتحطيم تابو المباحثات المباشرة مع الولايات المتحدة والدالة على - المؤيدة ل- ما ذهبنا إليه.

قديماً (قبل أحمدى نجاد) كانت عقوبة السجن هي العقوبة المؤكدة المنتظرة لكل شخص كان يطرح فكرة المباحثات المباشرة مع الولايات المتحدة. لكن الوضع الآن تجاوز كل ذلك، بل ومضى إلى أكثر مما كان متوقعا. النقطة الأخرى المؤيدة لذلك أيضاً أن الوضع الآن قد تغير في داخل الولايات المتحدة، وأن عملية مراجعة شاملة للاستراتيجيات الأمريكية سواء تلك الخاصة بالقضايا الدولية أو تلك المرتبطة بالقضايا الإقليمية قد بدأ تنفيذها بالفعل.

يبدو أن الديموقراطيين سوف يصبحون هم السبب المباشر لإحداث هذا التغيير. لقد بدأت الولايات المتحدة تعاني من ديون تعادل إجمالى ناتجها القومى في عام، أى نحو ١٢ تريليون دولاراً ولسوف تعبر الولايات المتحدة أزماتها المالية بصعوبة بالغة. فالولايات المتحدة لديها ٤٠٠ قاعدة عسكرية في آسيا، ومثلها في أوروبا، ومثلها أيضاً في داخل الولايات المتحدة ذاتها، وهي تتحمل أعباءً ضخمة جراء كل هذه القواعد العسكرية. إن إدارة (١٢٠٠) قاعدة عسكرية في أرجاء العالم - بخلاف قواعد الأخرى في المحيط الهادى وجوانتانا مو فضلاً عن (٣٥٠) قاعدة عسكرية متفرقة في كل أنحاء العالم، يعد أمراً شاقاً ومجهداً للغاية. الثابت أيضاً أن التغييرات التي حدثت للولايات المتحدة كانت ناتجة عن التحول في الاستراتيجية الأمريكية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة لم تغير استراتيجيتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتى وانهيار حائط برلين. ومنذ أن خرج الاتحاد السوفيتى من المعادلة الخاصة بتوازن السلطة في العالم عقب الحرب الباردة وتحول العالم إلى عالم القطب الأوحده، أصبحت جميع المسؤوليات الخاصة بإدارة شئون العالم ملقاة على عاتق الولايات المتحدة. لكن الولايات المتحدة ليست قادرة وحدها وبمفردها على إدارة القضايا العالمية ولن تصبح كذلك، من هنا فإن الديموقراطيين سوف يمهدون المناخ وبشكل هادئ تماماً من أجل إحداث التغييرات المتدرجة في هذا الصدد، وفي إطار هذه التغييرات الهادئة سوف نشاهد إنشاء مجموعة من المنظمات الإقليمية. هذا التحول سنجده متحققاً في الأربع - أو الثمانى سنوات - القادمة، هذا بالإضافة إلى أننا سنصبح بصدد خفض حقيقى للوجود الأمريكى، وكذلك تعديلات حقيقية هادئة في القوات الأمريكية على المستوى الدولى. الآن لا نرى شيئاً من هذا في قضايا شرق آسيا أو على الصعيد الدولى برمته. لكننا سوف نرى قريباً جداً مؤشرات لبناء «منظمة إقليمية» خاصة بمنطقة الشرق الأوسط. الثابت في هذا الأمر أن

ظهور وتأسيس منظمات إقليمية من دون مشاركة اللاعبيين الأصليين فيها يعد أمراً غير ممكن. إيران وبسبب موقعها الجيوبوليتيكي والجيو استراتيجي يمكن أن تكون واحدة من الدول المهمة المرشحة لتولي دور إقليمي فعال في المستقبل القريب في إطار هذه الرؤية، أي في إطار المنظمة الإقليمية المتوقع قيامها في منطقة الشرق الأوسط. هذا لا يعني أن إيران سوف تتولى لعب دور الولايات المتحدة، فمدلول هذا الكلام هو أن الولايات المتحدة سوف تعمل على استبدال استراتيجية التبعية والتعقب والتهميش بأخرى مغايرة تماماً، وهي استراتيجية الشراكة مع القوى الإقليمية والدولية. هذه هي فرضيتنا بشأن عصر أمريكي جديد بدأ بباراك أوباما. إن كلامي هذا يعني أنه لا يجب على إيران أن تضيق هذه الفرصة.

فإيران تتمتع بمكانة عالية للغاية، ولا يجب أن تحرم نفسها بنفسها من هذه الفرصة، بل العكس هو الصحيح، ألا وهو ضرورة أن تعمل إيران على تقوية مثل هذه الفرص.

اعتماد: مع الوضع في الاعتبار ما ذكرتم بشأن وجود تغييرات واسعة في الدور الأمريكي في المنطقة في المستقبل القريب، وكذلك مع الوضع في الاعتبار أن إيران كانت تواجه طوال السنوات الأربع الماضية خطر وقوع هجوم عسكري ضدها من جانب الولايات المتحدة، إلا أن أحمدى نجاد قد نجح فعلياً وبكل الطرق في تجاوز هذه التهديدات والتغلب عليها على مدار السنوات الأربع الماضية. ألا يمكن وبشكل إجمالي أن نعتبر - والأمر هكذا - أن السياسة الخارجية لأحمدى نجاد كانت ناجحة وموفقة؟ بمعنى أن سياسته الخارجية كانت سبباً لإيجاد مجموعة من الأهداف الرئيسية، وأنه قد نجح في الوصول إلى هذه الأهداف في وفي مقدماتها، بل ومن أهمها على الإطلاق استئناف الأنشطة النووية الإيرانية مع الحيلولة دون - والاحتياط لـ - وقوع الحرب وحماية النظام الجمهوري الإسلامي في إيران، وذلك على الرغم من الأعباء والتكاليف التي تحملتها الحكومة التاسعة في هذا الصدد؟

شمس الواعظين: لقد قلتها مراراً وتكراراً.. إن معدل النجاح في السياسة الخارجية يعتبر أمراً مهماً للغاية، وأن معدل السياسات الخارجية الناجحة لحكومة أحمدى نجاد - مقارنة بالحكومة السابقة له ومع الوضع في الاعتبار حجم الضغوط والتحديات التي كانت تواجهها إيران.. يعد مقبولا تماماً من وجهة نظرنا. المؤكد أن بعضاً من هذه التحديات مثل التحدي الذي ظهر نتيجة طرح مسألة فناء إسرائيل من جانب أحمدى نجاد، كنا نحن المنشئون له والمتسبين في وجوده. لكن إذا ما قيمنا هذه التحديات، وكذلك تشويه موقع ومكانة إيران بين الأسرة الدولية، والتي كانت قد ارتقت كثيراً في عصر حكومة خاتمي - فإننا نعتقد أن معدل السياسة الخارجية

للسيد أحمدى نجاد سوف يهبط لصالح السيد خاتمي، ولكن أيضاً إذا ما وضعنا هذه التحديات والمتغيرات الجديدة التي واجهتها إيران، والتي خلقت عمداً من جانب القوى الدولية، وكيفية التعاطي الإيراني معها فإن التفوق سوف يكون محسوماً لصالح حكومة السيد أحمدى نجاد، وذلك لأن منافسة (جورج بوش) كان واضحاً نصب عينيه ضرورة توجيه ضربة عسكرية لإيران ولبرنامجها النووي ما يعني وجود خطر حقيقي ووجودي كان يلاحق إيران ومن ثم حكومة السيد أحمدى نجاد. كذلك وجدنا كيف أن إيران - حكومة نجاد - قد وضعت الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان في موقف دفاعي.

وفيما يخص القضية النووية الإيرانية، فإن هذا المنافس (حكومة أحمدى نجاد) قد وضع منافسة الآخر (حكومة بوش) أمام تحدي حقيقي وقوي، فلقد كنا في مواجهة دائمة مع الولايات المتحدة طوال حكومة جورج بوش. ما سبق يعني أن أحمدى نجاد كان مناسباً جداً لجورج بوش، وأن إيران - بشكل كلي - تمكنت من عبور مخاطر تعرضها لهجوم عسكري. بهذا الشكل يجب أن يتم تقييم معدل وطبيعة السياسة الخارجية لأحمدى نجاد مقارنة بالحكومات السابقة له من ناحية، ولهذا الأمر تأتي عملية ترجيحنا لسياساته الخارجية مقارنة بالعصور السابقة له من ناحية أخرى.

اعتماد: إذا ما دخلت الجمهورية الإسلامية مرحلة التفاوض مع الولايات المتحدة وإذا ما أسفرت هذه المباحثات عن تحقيق الأهداف الطويلة الأمد التي أشرت إليها، هل يمكن عندئذ القول بأن استراتيجية نظام الجمهورية الإسلامية، فيما يخص دائرة العلاقات الدولية، قد تغيرت؟ أي هل يمكن عند ذلك الحديث عن تغيير استراتيجي للنظام السياسي الإيراني على صعيد السياسة الخارجية؟

شمس الواعظين: في هذه الحالة، إذا وصل الإصلاحيون للسلطة في الانتخابات الرئاسية القادمة سيكون من الطبيعي غلق باب المباحثات مع الولايات المتحدة مرة أخرى؟ أي أن المباحثات مع الولايات المتحدة، حتى في حالة عدم استمرار أحمدى نجاد في رئاسة الجمهورية تعد مرتبطة بقدرة بعض الأشخاص مثل علي لاريجاني - أو نظيره - للوصول إلى السلطة. معنى ذلك أن فوزاً ما للإصلاحيين في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة من شأنه أن يمنع حدوث تغيير أساسي في استراتيجية نظام الجمهورية الإسلامية في نطاق العلاقات الدولية الإيرانية.

السؤال هنا كالتالي: انطلاقاً من هذه النتيجة ألا نستطيع الوصول إلى نتيجة مفادها أن فرصة الإصلاحيين للوصول إلى السلطة تعد قليلة جداً. وأن قدرتهم على الوصول للسلطة قد صارت منوطة بشكل كبير بتشكيل جديد يناظر حركة

الثاني من خرداد؟ هذا مع التسليم بملاحظة استراتيجية أخرى مفادها عدم وجود شيء ما يحول أو يمنع دون وصول الإصلاحيين للسلطة.

شمس الواعظين: هنا سنكون أمام خطأ كبير، بمعنى أننا سوف نكون قد لوثنا مثل هذه القضية (العلاقات الإيرانية الأمريكية) بمثل هذا النمط من الأسئلة التي ذكرتموها سابقاً. الحقيقة أنه لا توجد مشكلة لأن يصل الإصلاحيون للسلطة، وأنه لا بد من دراسة وتمحيص الأخطاء ونزع الأثرية والتبار من على الحقائق لتبدو واضحة تماماً. لا بد أن تدرك بأن مرحلة جديدة في العلاقات الدولية الإيرانية قد صارت ضرورة تاريخية لإيران بعد نجاحها «فرض وإثبات قدرتها». فلا يمكن أن تكون في موضع - موقف - قوة وتقول بأنك لا تريد المباحثات!! أصلاً هذا الأمر غير ممكن أبداً.

الإنسان القوي هو القادر على التفاوض، أما الإنسان الضعيف فإنه لا يجب أن يفاوض فقط، بل يجب عليه أن يقاوم. فالمقاومة تتعلق بالضعف والتفاوض يرتبط بالقوة. هذه معادلة بديهية. من هنا فإن الشيء الذي بات أكثر أهمية لنظام الجمهورية الإسلامية هو التفاوض، وهذا الأمر لا يحتاج «لاعب تنفيذي».

من هنا فإنه في حالة تغير وجه وصورة السياسة الخارجية للنظام فإن كل شخص سيصبح «اللاعب التنفيذي» (أي رئيس الجمهورية) سيكون عليه الخضوع للتفاوض. أحياناً ما يكون التفاوض هو الضرورة بعينها لمرحلة ما وهذا ما نراه قائماً الآن في الولايات المتحدة وهذا ما سبق وأن أشرت إليه بقولي إن الديموقراطيين هم «سبب و» وسيلة» للتغيير. ومن هنا فإذا ما فاز الإصلاحيون في انتخابات إيران القادمة فإنهم سيصبحون فقط «وسيلة» و«أداة» مناسبة لهذه المرحلة. بناءً على ذلك فسواء فاز الجناح المعتدل من المحافظين أو فاز الإصلاحيون فإن كليهما سيكون مجبراً على «إدارة» هذه الفترة وفق ما هو مطلوب منه ومرسوم له.

في هذا الصدد لا أشك مطلقاً في أن اللاعبين في إيران إن هم إلا أدوات تنفيذية وحسب. فالحكومة في إيران - أقصد الدولة - تتشكل من مؤسسات وهيئات، هذه الدولة - الحكومة تتخذ قراراً ما بشأن مرحلة ما. هذا القرار في المستقبل القريب سيكون إما التفاوض أو لا، وعندها لن يكون بوسع اللاعب التنفيذي (رئيس الجمهورية) أن

يعترض السياسة مثل الحرب. تشتمل على الهجوم والدفاع أو الكر والفر والمكر والخداع وإلقاء الخوف أو الرعب أو التضليل في قلب منافسك، وكل ذلك ألعيب متاحة ومباحة في عالمي السياسي والحرب. والخلاصة أن إيران إذا قررت وضع التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة أولوياتها فإنه لن تكون لدى «اللاعبين التنفيذيين» أية حيلة سوى تنفيذ ذلك بغض النظر عن - أو مهما تكن - طبيعة وماهية وتوجهات أولئك اللاعبين.

اعتماد: حتى إذا كان هؤلاء اللاعبون قد اهتموا قبل ذلك بممارسة واستغلال النفوذ؟

شمس الواعظين: نعم. لقد قلت لكم رداً على أحد أسئلتكم السابقة يجب ألا تتهم منافسك لأنك نفسك مشغول به، وتميل إلى، التفاوض مع الولايات المتحدة ومهموم تماماً بالوصول إلى نتيجة صحيحة في نهاية المطاف.

اعتماد: أخيراً.. يقول المحافظون إن الإصلاحيين ما هم إلا «مجموعة من ذوي الميول الغربية» الذين يريدون التفاوض مع الغرب، لكننا مجموعة من المحافظين والإسلاميين. فما هو تعليقكم الأخير حول مثل هذه المقولات؟

شمس الواعظين: حسناً. الآن صار معلوماً أن المحافظين يشيرون إلى الولايات المتحدة بمصباحهم الأخضر. فهذا الموضوع صار الآن أكثر وضوحاً ورؤية. المؤكد أنهم يقومون الآن بعمل جيد للغاية، لكننا في الوقت نفسه نقول لهم: لو أن منافسكم كان يقوم بمثل ما تفعلون ما كان واجباً عليكم اتهامه. ومن الآن فصاعداً تذكروا أنه لا يجب عليكم اتهام منافسيكم بما تفعلونه أنتم.

أجرى الحوار: هومان دور انديش
المحرر السياسي بصحيفة اعتماد

(*) واحد من أهم الكتاب الإصلاحيين وهو مدير تحرير جريدة جامعة (المجتمع) إحدى الصحف الإصلاحية في إيران. (المترجم).

عصر أوباما .. المخاوف والآمال

د. سيد حسين موسى ■ اعتماد (الثقة) ٢٣/١١/٢٠٠٨

لرئاسة الجمهورية الأمريكية ونقصد هنا هلارى كليتون وباراك أوباما، كانوا قد أعلنوا أن فرصة الحزب الديمقراطي من أجل إحراز منصب رئاسة الجمهورية الأمريكية قد قلت تماماً وذلك لسببين هما:

أ- عدم ميل الشعب الأمريكي لترشيح النساء لرئاسة الجمهورية.

ب- عدم السماح لإفساح الطريق أمام السود للوصول للبيت الأبيض، من هنا كان خروج هلارى كليتون من دائرة المنافسات الحزبية على الرغم من الحب منقطع النظير الكامن في نفوس الأمريكيين تجاه أسرة كليتون، هذا الخروج أثبت صحة الفرضية الأولى الخاصة بعدم ميل الشعب الأمريكي لترشيح النساء.

لكن فوز المرشح الأسود، بالإضافة إلى أنه قد حطم الأصنام التي كانت مقامة أمام السود إلا أن هذا الفوز دفع المجتمع الأمريكي بقوة نحو إعادة قراءة الأفكار الخاصة به (مارتن لوثر كنج) الزعيم الأمريكي الأسود الذي قاد ثورة السود من أجل مناهضة العنصرية داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

من المهم ألا يغيب عن الذاكرة أن انتصار باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لم يتحقق بسهولة، ذلك أنه قد تعرض لحملات إعلامية منظمة من جانب منافسه، وذلك بشأن خلفيته الدينية والمذهبية، وبشأن علاقاته بأساتذة جامعيين مرتبطين بحركة المقاومة الفلسطينية، واتهامه بوجود علاقة بينه وبين الإسلاميين المتطرفين (نموذج ذلك: الكاريكاتير الذي نشرته جريدة نيويورك تايمز والذي يظهر فيه أوباما وزوجته إلى جانب صورة لبن لادن)، وأخيراً انتشار عشرين مليون نسخة سي دي تشتمل على هجمات مضادة للإسلاميين المتطرفين وعلاقة باراك أوباما بمجتمع المسلمين الأمريكيين.

ما سبق لم يكن إلا بعضاً من الجهود التي بذلها الحزب الجمهوري المنافس لأوباما من أجل تشويه صورته.

الجدير بالذكر هنا أنه في مقابل ذلك لم يحدث أن خرج باراك أوباما عن خط الاعتدال، وذلك طوال منافسته الصعبة مع جون ماكين مكتفياً فقط باتهام جون ماكين بأنه مصر في الاستمرار في طريق ونهج جورج بوش.

فوز أوباما في انتخابات رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية كان بالنسبة للكثيرين من المراقبين السياسيين أمراً غير قابل للتصديق، وبالنسبة للبعض من المحللين كان أمراً غير طبيعي، وبالنسبة لبعض السياسيين في العالم مصدراً للأمل والتفاؤل.

الواقع أن ما حدث لأوباما من أول يوم دخل فيه هذا السيناتور الشاب والأفريقي الأصل إلى ساحة الانتخابات داخل الحزب الديمقراطي، وما لاقاه من عقبات رئيسية مثل المنافسة التي كانت قائمة بينه وبين هلارى كليتون وحتى حلول مرحلة المنافسات الصعبة مع المرشح الجمهوري جون ماكين كان يعد نموذجاً للمحاربين المميزين الذين قلما نجد لهم نظيراً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حتى لحظة إعلان الانتصار النهائي لأوباما. كل هذه التداعيات والأحداث شكلت ظاهرة جديدة بالدراسة والبحث في العديد من المجالات المختلفة التي يمكن ذكر بعضها تحت عنوان نموذج (الديمقراطية الأمريكية).

إن هذه الظاهرة حديثة النشأة سوف تظل لفترات طويلة موضع الدراسة لكثير من المحافل الجامعية والمؤسسات والهيئات المجتمعية.

في نظرة كلية لما حدث فإن الأحداث الخاصة بانتصار أوباما يمكن فهمها وإدراكها من خلال الحياة السياسية الحزبية للولايات المتحدة الأمريكية والتي غالباً ما يوفق فيها مرشح ديمقراطي ويتمكن من الفوز على منافسه من الحزب الجمهوري بأغلبية ساحقة ليصبح مثل هذا المرشح الشاب جالساً على مقعد رئاسة الجمهورية الأمريكية. لكن حقيقة الأمر تعني أن مثل هذا الموضوع لم يكن بهذه البساطة والسهولة لأنه إذا ما نظرنا للتقاليد والأعراف الخاصة بالمجتمع الأمريكي وفحصناها جيداً فسنجد أن انتخابات باراك أوباما يعد حدثاً فريداً وغير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يشكل أيضاً حالة من تحطيم تابو التقاليد والعادات الأمريكية.

الكثير من المحللين الأمريكيين والخبراء في الشؤون الأمريكية كانوا قد أعلنوا منذ اللحظة الأولى لظهور المرشحين الديمقراطيين من أجل الفوز بالترشيح عن الحزب الديمقراطي

هذا الأمر نفسه كان كافياً لأن ينضم المجتمع الأمريكي، خاصة الشباب والنساء والطلاب، إلى صف وجانب المؤيدين لأوباما.

الواقع أن تحليلات كثيرة قد كتبت وسوف تكتب حول دلائل انتصارات أوباما في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهو ما يطرح مسألة تعتقد أنها غاية في الأهمية ويمكن ذكرها أو صياغتها في التساؤل التالي:

هل كانت آمال باراك أوباما وشعاره الأصلي وهو (التغيير والأمل، وكذلك رغبة الأمريكيين في التغيير هو السبب الأصلي لفوز أوباما أم أن المجتمع الأمريكي هو الذي قد تغير بالفعل، ومن ثم فإن انتصار باراك أوباما لم يكن غير دلائل هذا التغيير؟

المؤكد أن هذا التساؤل يطرح بدوره عدداً آخر من الأسئلة التي تتمحور كلها حول الحياة السياسية والاجتماعية والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

هذا المقال يسعى إلى بحث ودراسة الأبعاد المختلفة لانتصار باراك أوباما، وكذلك بحث الفرضيات السابق ذكرها بشأن حدوث تغيير ما في سلوك الولايات المتحدة تجاه الأحداث والقضايا العالمية. كما يسعى هذا المقال أيضاً إلى تناول الاحتمالات الخاصة بكيفية وطبيعة سلوك حكومة باراك أوباما مع الملفات الحساسة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والأزمة العراقية، والأزمة الأفغانية، والملف النووي الإيراني، ومن ثم التداعيات الخاصة بالمفاوضات المباشرة التي يمكن أن تتم بين الولايات المتحدة وإيران (والذي يعتبر من وعود باراك أوباما التي أطلقها في حملته الانتخابية).

أولاً: الواقع أن انتصار باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية يقوى من الفرضية التي تقول بأن المجموعة الكلاسيكية للزعماء السياسيين في العالم تعتبر في حالة تغير حقيقي مستمرة طوال العقدين الأخيرين. ذلك أنه قبل عقدين من الآن كان وجود الزعماء السياسيين من الطراز الأول على مستوى العالم ممن هم يتمون إلى أعمار متوسطة كان يعد أمراً غير طبيعي لكن هذا النموذج قد تغير خلال العقدين الأخيرين من خلال إقبال الأحزاب السياسية على ترشيح الشخصيات التي تتميز بأعمار متوسطة، ومن ثم حدوث إقبال شديد من جانب الناخبين للتصويت لصالح الزعماء السياسيين الشباب، وهو ما تطور إلى ظاهرة مجتمعية عالمية

في الصين، وبريطانيا (فترة توني بليز) وأسبانيا، وفرنسا (فترة ساركوزي) وروسيا (عصر بوتين)، وفي الشرق الأوسط كانت تركيا (فترة أردوغان) وإيران (من عصر المهندس ميرحسين موسوي وحتى الآن)، وها هي الولايات المتحدة الأمريكية تدخل هي الأخرى في زمرة الدول التي تسعى وتبادر إلى تغيير طبيعة الفئة العمرية للزعماء السياسيين من الطراز الأول.

إن هذا التغيير يعد نموذجاً كاشفاً عن تغير آخر لنماذج كانت قائمة ألا وهي انتهاء عصر الشخصيات النجوم كبيرة السن أو انتهاء عصر صناعة النجوم ليتحول الأمر برمته إلى تغيير هيكل الحكومة من حكومة النجوم السياسيين لتصبح مؤسسة أو حكومة خدمية هدفها خدمة الجماهير مع ترك مثل هذه المهمة في أيدي قوى الشباب والسياسيين متوسطي الأعمار نظير المحافظة على الشخصيات ذوى الخبرة في داخل المؤسسات والهيئات التشريعية والاستشارية والتخصصية.

المؤكد أن الحزب الديمقراطي الأمريكي قد فهم جيداً مثل هذه التحولات التي حدثت في توجهات الشعب الأمريكي وميوله، ومن ثم رأى ضرورة ترشيح شخصية شابة مثل شخصية باراك أوباما لتكون قادرة على فهم وهضم -والتعاطي مع- المتغيرات الحاصلة في المجتمع الأمريكي بما يجعل من الحزب الديمقراطي حزباً معبراً عنها، ومستوعباً لهذه المتغيرات المجتمعية.

إن الكثير من مراكز استطلاع الرأي في الولايات المتحدة الأمريكية قد اتفقت على هذا الأمر وبنات على قناعة مفادها أن استخدام فريق أوباما لوسائل الاتصال الجماهيرية المتقدمة والحديثة مثل الإنترنت، وكذلك مخاطبة الطبقات الصامتة في المجتمع الأمريكي، وأخيراً القيام بجمع مساعدات محدودة لكن واسعة تعد كلها من العوامل والأسباب المهمة التي أدت إلى انتصار باراك أوباما. مثل هذا الأمر وجدناه كما نعرف في مثال واضح وهو الخاص بالتبرعات التي حصل عليها كل من باراك أوباما وجون ماكين.

الثابت أن جون ماكين قد حصل أثناء الحملات الانتخابية على سبعين مليون دولار مساعدات من الحكومة من أجل الإنفاق منها على دعايته، لكن مجموع الإعانات والمساعدات التي حصل عليها من جانب الأفراد والمؤسسات الأخرى لم يتجاوز ٣٦٠ مليون دولار. في المقابل فإن أوباما رغم أنه قد امتنع عن الحصول على المعونة الحكومية والبالغ مقدارها سبعون مليون دولار للإنفاق منها على الدعايات الانتخابية إلا أنه قد نجح في الحصول على ٦٧٠ مليون دولار مساعدات مالية من القوى الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، وهي المساعدات التي تراوحت فئاتها بين ٥ و ١٠ و ٢٠ مليون دولار.

بناءً على هذا، يمكن القول بأن ميل المجتمع الأمريكي لإعطاء مسئولية شئونه السياسية إلى جيل الشباب، والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة مع الناس، وعدم إهانة المنافس، والتمتع بلهجة حيوية وشبابية مع الأوساط المعارضة، بل وحتى مع المتخاضمين مع الولايات المتحدة على المستوى الوطني والدولي.. تعد كلها من جملة العوامل المهمة في انتصار باراك أوباما. النقطة الجديرة بالذكر هنا أنه بينما كانت الطائرات والمقاتلات الأمريكية تقصف المناطق القبلية في وزيرستان

داخل باكستان بحجة لجوء عناصر طالبان إليها، كان باراك أوباما يؤكد في خطبه الانتخابية على ضرورة التفاوض مع الطبقات المعتدلة من حركة طالبان الأفغانية.

محمل القول إن إقبال الشعب الأمريكي على مثل هذا الخطاب، ومثل هذه اللهجة يكشف لنا حقيقة مفادها أن المجتمع الأمريكي قد تعب من الحرب ومن إرسال القوات العسكرية إلى المناطق المختلفة في العالم، وأنه لهذا السبب قد سلك أساليب جديدة من أجل المواجهة مع المعارضين للولايات المتحدة على مستوى العالم.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وطوال الحرب الباردة كانت قد أقامت استراتيجيتها على أساس بناء منظومة من الحلفاء.

هذه الاستراتيجية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة اتخذت لنفسها شكلاً حاداً، بمعنى أنه بدلاً من أن تعتبر وتتعط الولايات المتحدة الأمريكية من سقوط الإمبراطورية الاشتراكية، وبدلاً من أن تبني استراتيجيتها على أساس الشراكة مع حلفائها اعتمدت لنفسها استراتيجية مميتة (كل شخص ليس معنا فهو ضدنا) ووضعت هذه الاستراتيجية في مقدمة علاقتها الدولية وتبلورت بوضوح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من جانب جورج بوش والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة،

مع سقوط الاتحاد السوفيتي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه وتعاني من قلة ونقص الأعداء على المستوى الدولي. من هنا اعتمد المحافظون الجدد الإسلام السياسي أو الأصولية الإسلامية كعدو جديد للولايات المتحدة الأمريكية. في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى كلام جورج بوش بشأن دخول الغرب في حرب صليبية جديدة، وكذلك شعار محاربة الإرهاب على المستوى الدولي، وبدء الحرب ضد أفغانستان والعراق وهو ما لم يمح من ذاكرة شعوب العالم حتى الآن. في الواقع الذي حدث بعد ذلك أن الحلفاء الأوروبيين للولايات المتحدة الأمريكية في حزب الناتو وبعد انتهاء الحرب الباردة أخذوا يضعون نماذج جديدة من العلاقات مع دول العالم المختلفة لكن الولايات المتحدة الأمريكية مع استفادتها من انتصارها في الحرب الباردة، اغتصمت الفرصة من أجل أن تبني إمبراطورية جديدة على أنقاض الحرب الباردة. من هنا كان لزاماً لهذه الاستراتيجية أن تعتمد الولايات المتحدة إلى خلق العداء على المستوى الدولي، واحتلال الدول المالكة للثروات النادرة خاصة النفط مثل العراق، وممارسة الضغط أمام الصين واليابان والهند مع اللجوء إلى آليات لإدارة ارتفاع وهبوط سعر النفط، والحيلولة دون حدوث تقدم مصحوب بالأمل في الأزمات الدولية المزمدة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وأخيراً، إصدار مجموعة من السندات المالية الضخمة على

مستوى المؤسسات المالية والبنكية في أوروبا وآسيا... إن سقوط (وول استريت) وانفتاح الأزمة المالية الأمريكية بل وتفجرها في السنة الأخرى لعصر حكومة بوش يعد أحد المؤشرات الأزمومية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية. ونظراً لأن الكثير من اقتصاديات دول العالم قد ارتبطت منذ عقود طويلة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتصاد الأمريكي، فإن الأزمة المالية الأمريكية كانت آخر هدية من المحافظين الجدد للدول الحليفة للولايات المتحدة، وكذلك الدول غير الحليفة على المستوى الدولي.

لا يجب نسيان وإغفال حقيقة مفادها أن الأزمة المالية الأمريكية الجديدة في بداية طريقها، وإن هذا الطريق لم يصل بعد للنهاية، وإن هذه الأزمة مقارنة بطرق الحل المنفذة تعد أزمة كبيرة جداً لن يسعى الشعب الأمريكي وحده -بل الكثير من الشعوب ودول العالم المختلفة- من أجل عد الأنفاس واللحظات المتبقية من فترة حكم بوش والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة. إن سعادة الشعب الأمريكي من فشل الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة لا يمكن مقارنتها بسعادة دول العالم المختلفة بداية من جنوب شرق آسيا وحتى أمريكا الجنوبية.

إن أحد العوامل المهمة لانتصار الديمقراطيين وباراك أوباما يتمثل في السياسات المولدة للأزمات والمقلقة التي كان يتبناها الجمهوريون. هذا الواقع يمكن إدراكه بوضوح في متون رسائل التهمة التي بعث بها الزعماء السياسيون في العالم إلى باراك أوباما والتي منها تلك الرسالة التي أرسلها أحمدى نجاد رئيس إيران.

من هنا فإن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: هل المؤسسات والهيئات الكلاسيكية الحكومية الأمريكية من جميع الفئات والطبقات قادرة على الاستفادة من الرسائل الانتخابية التي تبلورت أخيراً من أجل تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم أم لا؟

هل تسعى الولايات المتحدة وتدرّك جيداً ضرورة إحداث تغيير جوهري في طبيعة وكيفية سلوكها مع حلفائها ومعارضها وكذلك المخالفين لسياساتها التوسعية أم لا، وهل سوف تتخلى عن استراتيجيتها الخاصة بجعل العالم هو عالم القطب الواحد أم لا؟ كما نعلم فإن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من سلطاته وصلاحياته في هرم صناعة السلطة والقرار إلا أن نصيبه من صناعة القرار في الولايات المتحدة لا يتعدى ٤٠٪ ومن ثم فإن الرئيس الأمريكي ليس بمقدوره القيام بعملية تغيير جوهري في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة اللهم إذا صارت كل مؤسسات السلطة متفقة وعلى قناعة مفادها ضرورة إحداث تغييرات جوهريّة ورئيسية في التوجهات الداخلية والدولية للولايات المتحدة

الأمريكية وهو الأمر الذي يعد غير ممكن. وليس معنى هذا أن باراك أوباما سيظل مكتوف الأيدي.

لكن ما بين ضيق يد الرئيس الأمريكي واتساعها توجد عشرات المؤسسات الرئيسية الأخرى التي يجب على رئيس الجمهورية أن يتعامل ويتعاطى معها بمتهى الذكاء والاعتدال. من ثم فإنه في حالة ما إذا تخطى رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية هذا المبدأ غير القابل للتغير فإن مصيره سيصبح مصير جون كيندي.

ثالثاً: ثمة شوق لدى العالم تجاه بداية عصر باراك أوباما، خاصة فيما بين الحكومات والأوساط النخبوية وبشكل غير مسبوق وذلك من أجل العبور مما حدث حتى الآن.

مؤشرات هذا الشوق غير المسبوق لدى العالم يمكن إدراكها إلى حد ما، ذلك أن جزءاً مهماً من هذا الترحيب والتفاؤل العالمي مرتبط بعدم رضا العالم والحكومات تجاه السياسات السابقة للولايات المتحدة.

لكن جزءاً من هذا الشوق مرتبط بظهور أمل بشأن حدوث تغير في السلوك الأمريكي تجاه دول العالم المختلفة. على سبيل المثال، من السهل ملاحظة نتيجة مفادها أن انتصار باراك أوباما قد أحدث صدى غير مسبوق في إيران لدرجة أن رئيس الجمهورية الإيراني قام بإرسال برقية تهنئة لباراك أوباما، وذلك بغض النظر عن محتوى هذه البرقية وأدبياتها. إن الشيء المهم هنا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صارت أمام فرصة ذهبية من أجل إيجاد وإحداث تغييراً قليل التكلفة في سلوكها النمطي تجاه الأمم والشعوب والحكومات في العالم كله، وأن تضع لنفسها استراتيجية جديدة أساسها احترام سيادة الشعوب والاحترام التام للعادات والتقاليد والمعتقدات والقيم الأمية.

لو أن واشنطن قررت بالفعل الاستفادة من هذه الفرصة الذهبية بالشكل المطلوب فالمؤكد أننا سوف نرى عالماً مختلفاً تمام الاختلاف عما كنا نشاهده في العقدين الأخيرين. لكن لا يجب علينا أن نفرط في التفاؤل هنا، ذلك أن الوعود التي كان باراك أوباما قد أطلقها في حملاته الانتخابية لم نرها مؤشرات تؤكدتها، بل إن الشكل النهائي لحكومة باراك أوباما لم يتبلور بعد. إن اختيار باراك أوباما للكثير من رجاله يقابل بحذر من جانب أكثر المتفائلين. على سبيل المثال، يعد اختيار جو سيف بايدن كنائب له يحمل كثيراً من الشكوك نظراً لكونه من صقور الحزب الديمقراطي. لقد قال في إحدى خطبه الانتخابية أنه قد منعه من طرح وجهات نظره في الكثير من القضايا الدولية (من المحتمل أن يكون ذلك قد تم من زعماء الحزب) وأنه - أي أوباما - يستطيع فقط أن يتكلم عن علاقته بالأس كريمة. ولكنه يعد من جملة المؤيدين بشدة لإسرائيل ويقال أنه صهيوني حتى النخاع. إن الخطبة الشهيرة لباراك أوباما في منظمة أوباك (اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة) وغزله في

إسرائيل ثم زيارته لإسرائيل ووقوفه على حائط المبكى وتذكيره بالهتلوكوست إنما تم بنصيحة مباشرة من (بايدن)، كذلك الحال بالنسبة لاختيار (رامي مانويل) ليتولى رئاسة البيت الأبيض يعد أمراً جديراً بالاهتمام. إن الكثيرين من النخب في الولايات المتحدة والشرق الأوسط لم يرضوا عن اختيار أوباما لهذين الرجلين لكنهم لازالوا يعتقدون في أن أوباما قصد من ذلك أن يقلل من حدة معارضة اللوبي الصهيوني له، وأنه يريد إحداث شقاق في صفوف الصهاينة.

الحادث إن رامي مانويل كان قد خدم في جيش إسرائيل لمدة عامين، وهو مرتبط بإسرائيل ارتباط غير عادي. المؤكد أيضاً أن رئاسة البيت الأبيض الأمريكي لها أهمية كبرى، والمؤكد ثالثاً أن مناصب أخرى مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخزانة، ووزارة الداخلية تتمتع هي الأخرى بأهمية محورية.

من الثابت أن أوباما كان قد تحدث حول القواعد العسكرية الأمريكية في العالم. من أهم ما قاله في هذا هو أنه يجب على الولايات المتحدة أن تعيد النظر بشأن دور ومهام ومكاسب هذه القواعد.

إن وجود هذه القواعد الممتدة في نقاط العالم المختلفة يضع تساؤلات حول الهدف من الوجود الأمريكي في تلك المناطق. من الجديد بالذكر هنا إن للولايات المتحدة نحو ٤٠٠ قاعدة عسكرية في أوروبا، و٣٦٠ قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط وآسيا، ونحو ٣٠٠ قاعدة عسكرية متحركة وثابتة في بقية أنحاء العالم.

العراق أيضاً أصبح من جملة الدول التي يوجد فيها عدد مهم من القواعد العسكرية الأمريكية الأخرى، لكن مع ذلك فإن دولاً مثل ألمانيا، واليابان، والقليلين تعد من جملة الدول التي تسعى لحل وإلغاء هذه القواعد.

السؤال هنا: هل الولايات المتحدة في عصر أوباما سوف تتخذ قرارات بشأن حل هذه القواعد؟ إن أحد مستشاري أوباما كان قد أعلن إن رئيس الجمهورية الجديد يدرس مشروعاً بشأن حل سجن جوانتانامو، وذلك نظراً لوجود أضرار أخلاقية كثيرة باتت تلتطخ الوجه الديمقراطي الأمريكي بسبب وجود هذه القاعدة.

مرة أخرى السؤال المطروح هو: هل يستطيع باراك أوباما أن يحقق الآمال المتعلقة بتغيير الاستراتيجية التقليدية الأمريكية لتصبح قائمة على الشراكة العادلة مع الحلفاء والقوى الدولية الأخرى بدلاً من استراتيجية التبعية والتخالفية؟ إن المستبشرين خيراً من قادة العالم على قناعة مفادها أن السلطة العالمية يجب أن تتوزع وبشكل عادل بين القوى الدولية المتمدنة والرشيدة، وأنه إذا ما سعت إحدى القوى من أجل الانفراد بقيادة العالم وإحداث التغيير المنشود فيه فإن هذا لن يرضى بقية القوى

الأخرى، بل وسيدفعها نحو التصادم مع هذه القوى. كما أن من شأن هذا الانفراد أن تصاب مثل هذه القوى بأمراض مميتة كأن تتحول رفاهيتها الداخلية إلى فقر وضنك، ويتبدل أمنها الداخلي بانعدام أمني، وتصبح مصالحها الاقتصادية رهينة للمخاطر، ويتحول العالم إلى عناصر وقوى راغبة في القضاء على هذه القوى المنفردة.

السؤال مرة أخرى: هل يستطيع أوباما أن يحقق سعادة شعوب العالم التي كانت تنتظر فوزه بوصفه الرئيس الرابع والأربعين أم لا؟ وهل بمقدوره إحداث تغيير حقيقي في منهج الولايات المتحدة كما كان موجوداً في عصر بوش أم لا؟

رابعاً: أثناء جولاته الانتخابية طرح باراك أوباما قضية المفاوضات المباشرة مع قادة إيران. الثابت هنا أن منافسه جون ماكين كان قد استخدم هذا الاستعداد الذي كشف عنه أوباما من أجل توجيه التهم إليه فاتهمه بالميل نحو التعاون مع الإسلام المتطرف، وإنه من المدافعين عن الإرهابيين.

المؤكد أيضاً أن الشعب الأمريكي بانتخابه أوباما إنما صوت في واقع الأمر لصالح استراتيجيته بشأن بدء فصل جديد في العلاقات الدولية الأمريكية. إن الأمة الأمريكية بتوجهها هذا إنما أعطت رداً سلبياً لطلاب الحرب ودعاة الحرب من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. مفاد هذا الأمر أن هذه الأمة تريد سحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان.

ولماذا نذهب بعيداً، فما حدث من الجنود الأمريكيين الموجودين في العراق وأفغانستان يثبت ذلك، حيث صوت ٨٥٪ منهم لصالح باراك أوباما. المؤكد أن رسالة هؤلاء الجنود واضحة وضوح الشمس، وأنهم أصبحوا يريدون العودة إلى منازلهم.

كاتب هذا المقال من جملة الأشخاص الذين يعتقدون بأن عصرًا جديدًا في العلاقات الأمريكية مع إيران كان سيبدأ بعد عصر جورج بوش، وذلك سواء فاز الديمقراطيون في الانتخابات أو فاز الجمهوريون. السبب في ذلك أن الفشل والإخفاق في السياسات القائمة على معاقبة دولة تريد الاعتراف رسمياً بحقها في امتلاك الطاقة النووية للاستخدامات السلمية مع قبولها التام بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية في هذا الصدد، وكذلك قبولها بوضع ونصب كاميرات مراقبة لمنشآتها النووية، وأيضاً قبولها قيام المفتشين الدوليين لمراقبة تلك المنشآت والتي انضمت أيضاً إلى اتفاقية منع إنتاج وانتشار الأسلحة النووية، مثل هذه السياسات مع مثل هذه الدولة كشفت عن فشل رهيب لأصحاب السياسات العقابية. لقد بلغ الأمر لدرجة أن خمسة من وزراء الخارجية السابقين في الولايات المتحدة كانوا قد أوصوا الرئيس القادم في الولايات المتحدة قبل إجراء الانتخابات بضرورة تغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران،

وأن يسلك معها طريق المفاوضات المباشرة. والآن أما وقد فاز أوباما في الانتخابات فالواجب أنه يجب أن يسعى لتنفيذ وعده بشأن لبدء المفاوضات المباشرة مع إيران. الثابت أن إيران كانت قد أعلنت استعدادها للتفاوض مع الولايات المتحدة دون شروط مسبقة بشأن الكثير من الملفات الضخمة العالقة بين الدولتين.

في هذا الصدد يمكن تقييم موافقة إيران بشأن مشاركة ويليم بيرنز مندوب أمريكا في اجتماعات الدول الست (٥ + ١) تعد من المؤشرات المهمة على استعداد إيران للتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة.

ها هي إيران قد باركت رسمياً انتخاب أوباما وأعلنت عن أملها في أن تنتهج الحكومة الأمريكية الجديدة سياسة جديدة تجاه إيران، وأن كل شيء قابل للطرح على مائدة المفاوضات. لقد دلت إيران على أنها تسعى نحو تعامل عادل وهادئ بعيداً عن الأساليب الإرهابية والقرارات العقابية. المؤكد أن ثبات ورسوخ حكومة أحمدى نجاد في مواجهة الضغوط والتهديدات المتواصلة طوال فترة جورج بوش كانت تعد ضرورة لازمة. من هنا فإنه إذا ما حدث تغير في السلوك الأمريكي فإن السلوك الإيراني سوف يتغير بشكل يتناسب مع ضرورات مرحلة المباحثات، وهذا مبدأ بديهي في العلاقات الدولية.

الثابت أيضاً أنه لا يمكن مطالبة دولة مستقلة وأمة تمتلك حضارة عريقة أن تخضع وتسلم للضغوط والتهديد والعقاب وأن تنحني أمام إرادة ومصالح نظام غاصب وتوسعي (إسرائيل)، وأن تتخلى عن حقوقها البديهية. الكل يعلم أن تغير السلوك يكون مقابلاً لتغير السلوك وهذه القاعدة منطقية متمدنة وعادلة.

لقد أرسلت إيران مؤشرات إيجابية للولايات المتحدة الأمريكية من أهمها برقية تهنئة أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكي المنتخب.

إذن من الواجب على أمريكا أن تستفيد من هذه الفرصة، وأن تعرف كيف توظفها. من الواجب عليها أيضاً أن تقيم علاقتها مع جميع دول العالم بما فيها حلفاؤها وفقاً للشراكة العادلة والمنصفة. إن مطلب الجمهورية الإسلامية في إيران لا يختلف كثيراً عن مطلب الحكومات المستقلة الأخرى. الآن المدفع في الأرض الأمريكية ومن ثم يجب البقاء قيد الانتظار حتى نرى كيف ومتى سيجيب الرئيس الأمريكي الجديد على التوقعات والتخمينات التي صارت معلقة به، وهل سيذهب نحو ترجيح التوقعات السيئة أم سيسعى إلى إدراك التوقعات الطيبة المنشودة فيه؟

المؤكد أن المنافع والأضرار الناتجة أو المتحققة عن كل من الاختيارين السابق ذكرهما ستكون مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها من الدول الأخرى.

البوارج الروسية في فناء الولايات المتحدة الخلفى

عودة إلى منطقة النفوذ السوفيتى

إيران ٢٩/١١/٢٠٠٨

بوش، فإن روسيا تستطيع أيضاً أن تكرر فترة المواجهة والصدام الذى بين خروتشوف وكيندى التى حدثت فى حقبة الستينيات، هذا الصدام أو المواجهة التاريخية المعروفة «بأزمة صواريخ كوبا» حينما قام الاتحاد السوفيتى السابق بوضع صواريخ بعيدة المدى له على الأراضى الكوبية، رداً على استقرار الطائرات والمقاتلات الحربية الأمريكية بالقرب من الأراضى السوفيتية. وقد أدى هذا الأمر إلى قلق وغضب الولايات المتحدة، لكن الرئيس كيندى اضطر فى النهاية - والذى يقارنونه بأوباما فى الوقت الحالى - أن يصدر أمراً إلى الطائرات العسكرية الأمريكية بأن تترك قواعدهما فى أوروبا وتعود إلى الولايات المتحدة، كى يسحب الاتحاد السوفيتى هو الآخر صواريخه بعيدة المدى من الأراضى الكوبية.

وهذه الواقعة من الممكن أن تتكرر فى حال نصب الصواريخ الأمريكية فى أوروبا، مع الاختلاف بأن روسيا تستطيع فى هذه المرة أن تؤسس أو تنشئ لها قواعد أكثر قوة فى أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من أن كوبا بزعامه راؤول كاسترو، تختلف عن سابق عهدها فى زعامه فيدل، لكن فى المقابل، حول شافيز فنزويلا إلى كوبا فى حقبة الستينيات، كما كان فاتحاً ذراعيه إلى روسيا طوال سنوات رئاسته للجمهورية فى كاراكاس، وهى السياسة التى اتخذتها أغلب الدول اليسارية بأمريكا اللاتينية تجاه الكرملين. وقد عبر زعماء أمريكا اللاتينية اليساريين عن حقبة التسعينيات بأنها الحقبة المفقودة، وهى الحقبة التى سقطت فيها الإمبراطورية اليسارية، لأنه بسقوط الاتحاد السوفيتى السابق، واجه الجناح اليسارى فى أمريكا اللاتينية أزمات واضطرابات كثيرة أدت إلى عدم رضا وسخط شعوب هذه المنطقة.

لكن بعودة الروس مرة أخرى، عاد الأمل إلى معسكر اليسار فى قارة أمريكا اللاتينية. وتشعر روسيا بهذا التوجه أن الظروف الحالية هى الأفضل فى نشر نفوذها العالمى. فقد لحق بالكرملين أقل الأضرار من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. ويستطيع اقتصاد موسكو فى الوقت الحالى أن يلبي

تدعى الولايات المتحدة أنه لا يوجد أى مجال للقلق من دخول منافسها التقليدى (روسيا) إلى فنائها الخالى فى أمريكا اللاتينية، وتؤكد روسيا أيضاً أن سفر رئيس جمهوريتها مديفيد إلى أمريكا اللاتينية، ليس بهدف المواجهة أو التهديد للولايات المتحدة. مع هذا حينما بدأت الجولة التاريخية للرئيس الروسى ديمترى مديفيد إلى أمريكا اللاتينية، تحدث أكثر المحللين السياسيين فى أمريكا اللاتينية عن تغيير هام فى الأفق السياسى لهذه المنطقة.

سافر مديفيد فى هذه الجولة، التى استمرت أسبوعاً، إلى أربع دول كبرى فى أمريكا اللاتينية هى: بيرو، والبرازيل، وفنزويلا، وكوبا.

وكان ترتيب زيارته فى هذه الجولة، بأن يقترب فى كل مرحلة خطوة من حدود الأراضى الأمريكية، كى يدق ناقوس التحذيرات بصوت عال إلى الرئيس الأمريكى الجديد. وقد ذكر كثير من المحللين فى وسائل الإعلام الأمريكية أن حركة مديفيد هذه تعتبر بمثابة تغييراً جديداً فى المعادلة السياسية للقوى العظمى، وهو تغيير يحمل فى طياته أثراً واضحاً للحرب الباردة، التى بدأت كما يظنون مع بداية الحرب فى أوسيتيا، وتكتمل باستمرار استقرار القواعد الصاروخية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية. بدأت المرحلة الأولى من هذه الحرب الأمريكية الباردة الجديدة، والتى لا تزال تحت زعامه بوش، بهجوم جرجستان على أوسيتيا والدخول فى حدود الأراضى القديمة للاتحاد السوفيتى السابق، هذا المكان الذى له أهمية كبيرة وعمق فى الذاكرة الروسية.

وكان بوش يرى فى ذلك فرصة لمعرفة ردود الأفعال المحتملة من جانب الكرملين، حيال مساندة الولايات المتحدة للدول المعارضة لروسيا، هذا إلى جانب نصب الصواريخ الأمريكية فى شرق أوروبا.

لكن الأوضاع صارت خلافاً لحسابات وتنبؤات البيت الأبيض، لدرجة أن مديفيد قد دخل إلى فناء الولايات المتحدة الخالى فى آخر أيام الفترة الرئاسية من حكم بوش، وأن يعطى تحذيراً للرئيس الأمريكى الجديد، بأنه لو تم نصب أو نشر الصواريخ الأمريكية فى أوروبا، كما يرغب

متطلبات دول أمريكا اللاتينية الضعيفة مثل نيكاراغوا. فروسيا ونيكاراجوا تربطهم ذكريات تاريخية، حيث وضعت هذه الدولة بزعامة دانيال أورتاباجا تحت مظلة الدعم الروسية وقدمت روسيا إليها أغلب المساعدات العسكرية في فترة الثمانينيات.

ترغب روسيا أيضاً أن تعيد عصرها الذهبي وعلاقات الماضي، لذا سافر وفد روس رفيع المستوى في الأيام الماضية إلى ماناجوا كي يقدموا اقتراحاً بإنشاء قناة جديدة تعادل وتساوي قناة بنما، كذلك استطاعت روسيا إعادة بناء القاعدة الجوية «باشتيو»، والتي كانت قد بنتها في الماضي من أجل نيكاراغوا. ففنزويلا أيضاً كانت أحد أهداف «مديفيد» في هذه الجولة التاريخية، فهي واحدة من أكبر الدول شراءً للأسلحة الروسية في الوقت الراهن.

اشترت كاراكاس أسلحة ومعدات عسكرية مختلفة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن، بما يعادل ٤٤ مليار دولار، كما ترغب فنزويلا في إنشاء مفاعلات نووية، وسوف تقوم روسيا وفنزويلا باستعراض عسكري مشترك، هذا الاستعراض الذي تأجل لفترة بسبب أزمة روسيا والولايات المتحدة، أثناء هجوم جرجستان على أوستيا يعد أحد نماذج الجبهات المضادة للولايات المتحدة.

البرازيل أيضاً واحدة من دول أمريكا اللاتينية التي لها أهمية خاصة لدى روسيا، حيث تتبع هذه الدولة سياسة ثنائية في علاقاتها مع الولايات المتحدة وروسيا. وعلى الرغم من وجود علاقات حميمة لها مع الولايات المتحدة، إلا أنها احتفظت أيضاً بصداقتها مع روسيا، وفي السنوات الأخيرة، كانت البرازيل إلى جانب فنزويلا من أكبر الدول شراءً للأسلحة العسكرية الروسية.

خلال سفر مديفيد الأسبوع الماضي إلى البرازيل، وقع لولا داسيلفا زعيم التيار اليساري في البرازيل، مع مديفيد عقداً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لشراء ١٢ طائرة هيلكوبتر، كانت المعاهدات النفطية هي الأخرى من ضمن المعاهدات التي تم التوقيع عليها بين البلدين. ووفقاً لهذه الاتفاقيات فإن روسيا سوف تستطيع أن توجه معداتها النفطية إلى هذا البلد من أجل اكتشاف النفط في البرازيل، وتأمل روسيا في أن تستطيع أن تخلق لنفسها مكانة أقوى من الولايات المتحدة في البرازيل.

كوبا هي الدولة الثالثة والأهم في حلقة حلفاء روسيا، فهي الدولة التي كان لروسيا وجوداً قوياً فيها، ولا يزال لها قاعدة شعبية كبيرة في هذه الدولة. فكثيراً ما حظيت هافانا قبل سقوط الاتحاد السوفيتي بمساعدات كبيرة من أصدقائهم في الكرملين، لكن سقوط الاتحاد السوفيتي، كان بمثابة ضربة موجعة لكوبا، فهذه الدولة على الرغم من اكتفائها الذاتي في كثير من المجالات، لكن بدون مساعدات الاتحاد السوفيتي، كان من الممكن أن تسقط أمام العقوبات الأمريكية. لكن تدابير فيدل كاسترو حالت دون هذا الأمر. فهذا الرجل إلى جانب ذكائه السياسي، كان يحظى بحاسة اقتصادية جيدة، حيث استثمر في المجال السياحي وحصل على نتائج جيدة منه.

ومع عودة المرض العضال إلى فيدل كاسترو، تغيرت أحوال كوبا واتباع راؤول كاسترو الأخ الشقيق لفيدل، والذي يدير دفة الأمور في كوبا بدلاً من أخيه، سياسات مختلفة نسبياً. والغرب يأمل أن تكون سياسة راؤول تجاه روسيا مختلفة تماماً عن أخيه. لكن بوتين ومديفيد لهما تصور آخر خلاف ذلك، فروسيا تعتبر كوبا شريكاً أساسياً لها في أمريكا اللاتينية، ومن المقرر أيضاً أن تدخل شركات البترول الروسية كوبا للتنقيب عن البترول في مياه خليج المكسيك العميقة.

علاوة على هذه الدول الثلاث، فإن هناك دولاً عدة في أمريكا اللاتينية، خططت روسيا لإنشاء قواعد عسكرية لها على أراضيها. وقد توجهت هذه الدول بسبب عدم رضائها وسخطها على السياسة الأمريكية إلى المنافسين التقليديين للولايات المتحدة وهما روسيا والصين.

من جملة هذه الدول بوليفيا التي تعاني من كثرة النزاعات والصراعات الداخلية بين طبقة الفقراء والطبقة الأرستقراطية.

وتعد الأكوادور هي الأخرى من الدول الداعمة لروسيا في المنطقة، جميع هذه الشواهد تؤكد أن روسيا قد زحفت مرة أخرى من أجل فتح حدودها القديمة، حيث فتح ظهور دول يسارية في أمريكا اللاتينية ميداناً جديداً في الجغرافيا السياسية أمام الروس. ولا ينبغي الشك في أن الحلف الحالي بين روسيا وأمريكا اللاتينية سيظهر آثاره ونتائجه العميقة في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

الاقتراح الروسي ورد الفعل الأمريكي

ابرار (الأبرار) ٢٣/١١/٢٠٠٨

وزارة الخارجية الأمريكية مع (ردوتسا ماتاكه) وكيل وزارة الخارجية الروماني قد اسفر عن ضرورة البقاء على الوضع الحالي وذلك بالتعاون مع (مجموعة ٢+٥). وفيما يتعلق بهذا الموضوع، أكد (بوجدان تسيرديا) الخبير السياسي في مولدافيا: أن المحافظة على الأوضاع الراهنة في بريديستروفية يحقق مصالح روسيا ومولدافيا والاتحاد الأوروبي، نظرا لاعتقاد الاتحاد الأوروبي في إمكانية التوصل إلى حل مع المسؤولين في بريديستروفية، بينما ترى روسيا أن وجودها العسكري في تلك المنطقة يحقق لها أهدافا استراتيجية. أما بالنسبة لحاكم مولدافيا فإنه على اعتاب خوض انتخابات بعد عدة أشهر والبقاء على الأوضاع يحقق له مكاسب سياسية. وفيما يتعلق بالمشروع الروسي حول تحويل مولدافيا إلى فيدرالية أمرا غير مقبول لدى الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، لأنه لن يقلص نفوذهم هناك فحسب بل في المنطقة المحيطة أيضا. أما فيما يتعلق برومانيا، فنجد أن الرئيس الروماني دائما ما كان يؤكد على شعارات من قبيل ضرورة الوحدة (وأمة واحدة على الدوام) في إشارة إلى تقارب مولدافيا مع رومانيا. ومن هذا المنطلق، فالطرح الروسي حول بريديستروفية لا يصب في مصالح أمريكا أو رومانيا، ولذلك زادت الضغوط الأمريكية على مولدافيا منذ عام ٢٠٠٣ مع تهديدها بفرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها مما صعب المسألة على فلاديمير وأروين الرئيس المولدافي، خاصة أن الضغوط تمارس عليه من جميع الاتجاهات: من قبل روسيا التي تحشى على نفوذها، وكذا من قبل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وسائر المؤسسات الأوروبية الأخرى، ورغم ذلك مازال الصراع قائما بتلك المنطقة، ويبدو أنها ستظل كذلك لفترة طويلة.

بعد يوم واحد من الاقتراح الذي طرحه فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي في كيشينوف عاصمة مولدافيا بإحياء مشروع كوزاك لحل الصراع حول جمهورية بريديستروفية غير المعترف بها والتي سبق أن رفضته جمهورية مولدافيا عام ٢٠٠٣م، رغم الضغوط الغربية عليها، جرت مباحثات ثانية بين الولايات المتحدة الأمريكية ورومانيا حول الصراع الجاري على بريديستروفية. وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي سعت بعض الجماعات الراديكالية في كيشيتيوف إلى ضم بعض المناطق من مولدافيا المطلة على ساحل نهر دنستر الغربي أو من ثم أعلنت عن تأسيس جمهورية بريديستروفية المولدافية خشية انضمامها إلى رومانيا (في عام ١٩٩٢م، أعلنت جمهورية بريديستروفية انفصالها عن الأراضي المولدافية الناطقة باللغة الرومانية، المترجم) غير أن القيادات المولدافية رفضت الاعتراف بهذه الجمهورية، بل ودخلت مع تلك الجماعات في صراع مسلح استمر شهور عدة. أما في الوقت الحاضر فهناك قوات حفظ سلام لتحقيق الاستقرار في المنطقة، تلك القوات المكونة من الجنود الروس والمولدافيين والبريديستروفيين. ولكن مازالت المحاولات مستمرة لتحقيق الانفصال الأمر الذي ترفضه السلطات المولدافية المعارضة لمنح الحكم الذاتي، وقد توقفت المباحثات بين الاطراف المعنية عام ٢٠٠٦، في حضور الوساطة الدولية المعروفة (بمجموعة ٢+٥)، (مولدافيا، بريديستروفية، روسيا، اوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، والشاهد ان واشنطن لن تسمح بحل تلك الأزمة أو الصراع وفقا لطرح موسكو، إذ أن نتائج لقاء (ديفيد ماركس) مبعوث

تحدي الوحدة في الاتحاد الأوروبي

ابرار (الأبرار) ٢٩/١١/٢٠٠٨

يعتمد ويسعى منذ بدء تشكيله نحو إيجاد الطرق والآليات التي تمكنه من تجاوز - أو التمكن من استيعاب - القوانين الداخلية للدول الأوروبية، والتي تعد في بعض الأحيان حائلاً حقيقياً دون تحقيق الإجماع الشامل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وخير دليل على ذلك ما حدث بالنسبة لمعاهدة لشبونة. فعلى الرغم من موافقة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد على تنفيذ تلك المعاهدة إلا أن المسيرة الخاصة بتنفيذ هذه المعاهدة قد توقفت جراء معارضة الشعب الإيراني لها، وهو ما يشكل تعطيلاً لمسيرة التكامل في الاتحاد الأوروبي.

ب- إغفال حقوق الدول الأعضاء الصغيرة: إذ يشكل خوف بعض الدول الصغيرة من نتائج اندماجها الكلي في الاتحاد الأوروبي خوفاً تقليدياً من إضعافها عبر زيادة القدرات والإمكانات الخاصة بالدول الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا مما سوف ينعكس سلباً على مكانتها عبر إضعاف قدرات الدول الصغيرة، ومن ثم إغفال حقوقها من جانب الاتحاد الأوروبي.

فالثابت أن ست دول كبرى هي ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، وبولندا يتراوح عدد سكانها بين ٤٠ إلى ٨٠ مليون نسمة مقابل إحدى عشرة دولة يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة، وهو ما قد يمكن الدول الست الكبرى من فرض إرادتها على الدول الصغيرة مستفيدة في ذلك من قدراتها السياسية والاقتصادية.

لقد أصبح هذا القلق سبباً لانعقاد مؤتمر للدول قصيرة القامة (الصغرى) في لوكسمبورج في إبريل ٢٠٠٣، وهي مجموعة الدول التي تشكل "كانتونات" داخل القارة الأوروبية، ثم ألتقي زعماءها بعد ذلك في اجتماع روما بشكل مستقل عن الاجتماعات الرسمية، وذلك من أجل التأكيد على المواقف المشتركة فيما بينها، وهو ما يعد محاولة واقعية من أجل الهروب من الارتقاء في أحضان المركزية في أوروبا من جهة، والبقاء على الأطراف - الانزواء الطوعي - من جهة أخرى.

ج- الشعور بالمنافسة السلبية بين القوى الدولية: الثابت الآن أن القوى الدولية الكبرى السياسية والاقتصادية مثل الصين، وروسيا، والولايات المتحدة تشعر هي الأخرى

مع انتخاب باراك أوباما كرئيس جديد للولايات المتحدة، وانتهاء السياسات الأحادية المنفردة للمحافظين الجدد، يبدو أن عصراً جديداً من التعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة، والإسراع من وتيرة الوحدة الأوروبية من جهة أخرى، أخذ يشق طريقه للوجود، والذي يمكن مشاهدة مؤشرات في الاجتماع الدولي الذي عرف باسم "قمة العشرين"، هذا على الرغم من أن الوحدة الأوروبية - على مستوى الواقع - لازالت تواجه تحديات كثيرة وعميقة الجذور، وهو ما سنذكره في السطور القادمة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت الدول الأوروبية، مستفيدة من التجربة المريرة التي خاضتها في الحربين العالميتين، وما عاشته وعانتها من نتائج وخيمة، نحو تحقيق الاستفادة من العناصر والقواسم المشتركة فيما بينها من جهة، وجذورها العرقية والبشرية والثقافية المتقاربة والواحدة من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق الوحدة فيما بينها، من هنا جاء الإعلان عن تشكيل الاتحاد الأوروبي بشكل رسمي - بعد موافقة ست دول - في عام ١٩٥٧.

منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عاشت هذه التجربة محطات صعود وهبوط قوية، وذلك من أجل إقامة التكامل السياسي والاقتصادي فيما بينها، وهو ما تمثل في المحطات التالية: أ- تشكيل "وضع" القانون الأوروبي الموحد في عام ١٩٨٦.

ب- التوقيع على معاهدة ماستريخت في عام ١٩٩٢.

ج- التوقيع على معاهدة أمستردام في عام ١٩٩٧.

د- التوقيع على معاهدة نيس في عام ٢٠٠٠.

هـ- التوقيع على معاهدة روما في عام ٢٠٠٤.

و- التوقيع على معاهدة لشبونة في عام ٢٠٠٧.

لكن على الرغم من كل هذه النجاحات الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية، ووصول عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى ٢٧ دولة، إلا أن هذا الاتحاد لازال يواجه عقبات حقيقية في مسيرة تعاونه الاستراتيجي.

أولاً- العقبات السياسية:

أ- القوانين الداخلية للدول الأوروبية: فهذه القوانين تعد إحدى العقبات التي يواجهها بقوة الاتحاد الأوروبي، والذي

بمنافسة شديدة صارت قائمة مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة المسيرة التكاملية المستمرة لهذا الاتحاد التي تؤدي إلى تشكيل قدرات أوروبية حقيقية كبرى، حيث باتت تعاني هذه القوى -الصين، وروسيا، والولايات المتحدة- من مراثون طويل وعنيف فيما تقدم عليه من معاهدات سياسية واقتصادية تكون الدول الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طرفاً فيها، حيث زادت معدلات إخفاق تلك القوى الدولية الكبرى في مواجهة الدول الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، هذا الأمر صار يشكل في حد ذاته سبباً لتشكيل منافس سياسي قوى تظهر أعراضه ومخالبه بشكل أبرز وأقوى في الجوانب الاقتصادية نتيجة لإصباح المنافسة القائمة حتى الآن بعناصر الصبغة الاقتصادية أكثر من بقية العناصر الأخرى.

د- الخلافات والتباينات الداخلية: بالإضافة إلى المواضيع المذكورة سابقاً فإن الاختلافات أو التباينات الداخلية القائمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعد بالفعل سبباً مهماً من الأسباب السياسية المانعة لتحقيق التكامل السياسي داخل الاتحاد. ففي الوقت الذي لم تغفل غالبية الدول الأعضاء أية جهود من شأنها تعميق التحالف والتكامل، تعارض بعض الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد استناداً إلى الأسباب -التي سيأتي ذكرها الآن- محاولات التوسع الجغرافي للاتحاد الأوروبي، ومن هذه الأسباب:

١- حدوث تدفق كبير وضخم باتجاه الدول الأوروبية المتقدمة من جانب الدول الأقل تقدماً ونمواً الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار بالغة بالهيكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

٢- مع فتح أبواب هذا الاتحاد أمام أعضاء جدد - خاصة تركيا - فإن الاتحاد لن يكون قادراً على تحمل - أو السيطرة على - النتائج المترتبة على ذلك مثل اتساع الهجرة لدول الاتحاد، وزيادة معدلات التضخم والبطالة، خاصة في ظل توقعات تنبئ بارتفاع عدد المهاجرين - لأسباب اقتصادية - إلى مئات الآلاف من الأفراد بحلول عام ٢٠١٠.

٣- إنه مع التوسع الجغرافي للاتحاد وتطبيق الدستور الأوروبي الموحد فسوف يؤدي ذلك إلى خدش جزء مهم من الحريات الشخصية والاجتماعية للمواطنين.

وأخيراً إذا ما أضفنا لجملة ما سبق إشكاليات أخرى مثل القضايا القومية، وتعدد الثقافات في داخل الاتحاد الأوروبي، وآلية تحقيق "الإجماع" بشأن القضايا الدفاعية والأمنية خاصة ما يتعلق منها بإنشاء "الشرطة الأوروبية الموحدة" من جهة، والـ "يورو بول" من جهة أخرى، فسوف يؤدي ذلك إلى تضخم كبير للمعوقات أو العقبات التي ترتبط بالجوانب السياسية المعوقة لإكمال مسيرة الوحدة داخل الاتحاد

الأوروبي.

ثانياً- العقبات الثقافية:

أ- عقبة اللغة: الثابت الآن أن عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هو ٢٧ دولة يمتلكون أربع لغات كبرى، وعشرين لغة رسمية، في حين يتم استخدام ثلاث لغات في اللجان الرسمية للاتحاد هي اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية. أما بقية اللغات والتي تشمل اللغات البرتغالية والإيطالية والنمساوية والبُلغارية و فإنها تستخدم في المدارس والجامعات والمؤسسات الموجودة في هذه الدول.

هذا التنوع في اللغة صار سبباً لقيام البرلمان الأوروبي باستخدام وتوظيف أكثر من أربعة آلاف مترجم، الأمر الذي يكلفه سنوياً نحو مليار يورو تقريباً، إلى جانب "أسبوع" يتم خلاله ترجمة كافة الجلسات إلى جميع اللغات الخاصة بالدول الأعضاء بواقع أسبوع لكل جلسة أو ورشة عمل وما شابه ذلك. ليس هذا فحسب، وإنما الحادث أيضاً أن بعض المعلومات لا يتم ترجمتها بشكل صحيح مما يجعل من هذا الأمر برمته أحد أهم - بل في مقدمة - العقبات الثقافية التي تحول دون تحقيق التكامل الأوروبي.

ب- تعدد الثقافات: حيث يعاني الاتحاد الأوروبي من وجود الثقافة لأنجلو سكسونية، التي تقف على طرف المواجهة مع الثقافة اللاتينية، وذلك جنباً إلى جنب مع ثقافة دول أوروبا الشرقية التي هي خليط من الثقافة الروسية والسلافية، الأمر الذي يعني وجود ثلاث دوائر -مناطق- ثقافية من جهة، ويلقي بظلاله على وحدة الرؤى والأفكار في الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، ويمكن كذلك إضافة ثقافة الدول الاسكندنافية من جهة ثالثة. هذا التنوع أو التعدد الثقافي يعد هو الآخر سبباً مانعاً ومعوقاً للتصديق على القوانين الداعمة لتحقيق الوحدة الكاملة.

ثالثاً- العقبات الاقتصادية:

أ- انخفاض الثقة العامة: ذلك أن الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد غير مرض إلى حد ما، وهذا الموضوع صار سبباً لانعدام الثقة الأوروبية، وذلك بسبب انخفاض القدرة الشرائية للناس، والتقلبات الحادثة في أسعار الفائدة البنكية، وزيادة معدلات التضخم. لقد بلغ الأمر لدرجة أن جاكين ألونيا الأمين العام للاتحاد الأوروبي قد اعتبر أن انخفاض النمو الاقتصادي لدول الاتحاد أمر غير مألوف وقال: إن التوقعات الخاصة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩ غير مرضية على الإطلاق.

الواقع أن الانخفاض الاقتصادي القائم الآن في الدول الأعضاء في الاتحاد قد هبط بالثقة العامة في الاتحاد الأوروبي نفسه إلى أدنى مستويات لها.

هذا الأمر نفسه صار سبباً لأن يدفع الخبراء الاقتصاديين في الاتحاد إلى توقع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي داخل منطقة اليورو من ٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ١,٢٪ في عام ٢٠٠٨، وهبوط هذا الرقم إلى أقل من ٠,٨٪ في عام ٢٠٠٩.

ب- المنافسة السلبية: يتميز الاتحاد الأوروبي بأنه يتمتع هو والولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأكبر في حجم الإنتاج والتجارة العالميين، كذلك ينظر لهذا الاتحاد بوصفه قطباً دولياً كبيراً في إنتاج العلم والتكنولوجيا في العالم وذلك في المجالات التكنولوجية والبحث العلمي.

من ناحية أخرى، فإن المنافسة الاقتصادية الصعبة مع الولايات المتحدة، واليابان، وكندا، وجنوب شرق آسيا قد صارت سبباً لتسريع وتيرة مسيرة التعاون والوحدة الأوروبيين من ناحية، وسبباً أيضاً لوجود منافسة اقتصادية سلبية بين دول الاتحاد نفسها - أو بينها وبين القوى الدولية - من ناحية أخرى، بحيث أنه لم يعد أي طرف لديه الرغبة في - أو قادراً على - الامتناع من بذل أية جهود يكون من شأنها إضعاف الأقطاب أو الأطراف الأخرى.

ج- التحديات الخاصة بالوحدة النقدية (اليورو): في عام ١٩٩٩ بدأ الاتحاد الأوروبي في الترويج لمشروع الوحدة الأوروبية والتي كان قد أطلق عليها اسم "اليورو". لكن على الرغم من أن بعض الخبراء يرون أن "اليورو" قد أصبح "سبباً تاريخياً" لترسيخ وتشديد مسيرة الاندماج والوحدة الأوروبيين إلا أن النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو خلال العشر سنوات الماضية انخفض بكثير عن المستويات التي كانت متوقعة.

من ناحية أخرى، فإن زيادة قيمة اليورو في مواجهة العملات الدولية الرئيسية، خاصة الدولار الأمريكي، قد خلق تحديات رئيسية كان من شأنها إدخال الاتحاد الأوروبي في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من وجود تنامي في معدلات التجارة الخاصة بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع كل من الصين وروسيا والهند بوصفها أسواقاً واسعة يمكن البقاء فيها إلا أن "قوة اليورو" صارت سبباً لانخفاضات الواردات الروسية والصينية من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي جعل من الأسواق التي كانت هدفاً للأوروبيين صيداً سهلاً

للولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على هذا، فإنه من جملة ٢٧ دولة عضو في الاتحاد فإن ١٥ دولة فقط هي التي قبلت بمبدأ الوحدة النقدية مع بقاء ١٢ دولة أخرى خارج نطاق هذه الوحدة، الأمر الذي يعد في حد ذاته تحدياً حقيقياً في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية في داخل الاتحاد الأوروبي.

د- عدم التوازن التجاري بين الدول الأعضاء: على سبيل المثال بلغ مجموع الناتج الإجمالي المحلي للدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٦ (١٤٤٢١) مليار دولار كانت حصة الدول الأوروبية الست الكبرى، أي ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وهولندا، منها نحو ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول السبع والعشرين كلها في حين بقي للدول الإحدى والعشرين الباقية فقط ٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، يمكن التنويه إلى أنه في آخر تقرير صادر لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٧ فإن كلا من ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا قد احتلت المراتب الخامسة، والسادسة، والسابعة على التوالي على مستوى العالم من حيث إجمالي الناتج القومي المحلي، في حين احتلت دول مثل ألبانيا المرتبة ١١٤ ومقدونيا المرتبة ١١٧ والبوسنة المرتبة رقم ١٠٠ في التصنيف العالمي.

تعد هذه الفجوة الطبقية في ذاتها سبباً مباشراً لاستغلال الدول القوية داخل الاتحاد للدول الضعيفة، ومن الطبيعي أن يكون الاستغلال الاقتصادي سبباً - ومتبعاً - باستثمار ثقافي وسياسي، وهو ما يشكل عائقاً مركباً أمام الوحدة الأوروبية الحقيقية والمتكاملة.

الخلاصة:

إن ظهور النزعات الانفصالية السياسية في الاتحاد الأوروبي التي بدأت عبر ضربات فرنسية وهولندية ثم أيرلندية، إضافة إلى ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، من الممكن أن يؤديان إلى تقوية المواقف الأمريكية أمام - داخل - الاتحاد الأوروبي، إذا يعتقد المراقبون أن الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى تعدد دوله ومشكلاته التي تشكل عقبات حقيقية لن يكون قادراً على تحقيق الوحدة الأوروبية المنشودة، وأنه من الضروري البحث عن عوامل أكثر إحكاماً وحدانية.

إلغاء زيارة متكى لباريس

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٤ / ١٢ / ٢٠٠٨

على الخريطة. وكان الرئيس الفرنسي قد توقع أن تقوم بعض الدول وربما الولايات المتحدة وفرنسا ذات يوم بمصاحفة المسؤولين الإيرانيين، إلا أنه أضاف: على المجتمع الإيراني أن يفكر في الأشخاص الذين يتحدثون باسمه وينوبون عنه في التفاوض مع الآخرين. وإثر هذا الحديث استدعت الخارجية الإيرانية السفير الفرنسي في طهران وقدمت له اعتراضا شديدا للهجة، وفي هذا اللقاء اعترض نائب وزير الخارجية الإيراني على عدم مراعاة اللياقة الدبلوماسية من جانب الرئيس الفرنسي، وحذر من تبعات تصريحات كهذه من جانب المسؤولين الفرنسيين على مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين. هذا في حين أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية قد أيد في حوار له مع وكالة أنباء فارس موقف باراك أوباما واتجاهه نحو الحوار المباشر مع إيران.

امتنع مسئولو الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن المشاركة في مؤتمر إعادة إعمار أفغانستان في باريس، وكان قد انتهى الجدل حول مشاركة أو عدم مشاركة وزير الخارجية منوشهر متكى في المؤتمر الذي سيعقد في باريس بخصوص إعادة إعمار أفغانستان بإلغاء المشاركة في هذا المؤتمر. ويبدو أن السبب وراء هذا الإلغاء خلاف دبلوماسي بين فرنسا وإيران، ومن الممكن اعتبار عدم مشاركة إيران في مؤتمر إعادة إعمار أفغانستان نوعا من الاعتراض على تصريحات نيكولا ساركوزي المهينة. وكان ساركوزي قد قال في الذكرى الستين لصدور الميثاق العالمي لحقوق الإنسان مشيرا إلى تصريحات أحدى نجاد الخاصة بإسرائيل: قد قلت للأمين العام للأمم المتحدة لا يمكن لي أن أصافح شخصا بحرارة واثته الجراءة على أن يقول يجب أن تمحى إسرائيل من

مشاكل العمل مع القائد الأعلى

Mehdi Khalaji
www.washingtoninstitute.org
12/11/2008

بعث الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد رسالة تهتة إلى الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما هي الأولى من نوعها في تاريخ الجمهورية الإسلامية. في رسالته أعرب أحمدى نجاد عن أمله في حدوث تغيير أساسي في السياسات الداخلية والخارجية الأمريكية. وعلى الرغم من أن بعض المراقبين تكهنوا بأن الرسالة تشير إلى تحول في تفكير الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، حول تطبيع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، فإن هذا ليس من المرجح. رئيس مجلس الشوري الإسلامي علي لاريجاني المعروف على نطاق واسع عبر عن موقف الزعماء الإيرانيين يوم ٩ نوفمبر، وقال: "من السذاجة الاعتقاد أن أوباما سيغير السياسة الخارجية للولايات المتحدة".

خلفية

بذلت الولايات المتحدة جهودا للوصول إلى قادة الجمهورية الإسلامية في الماضي، بدءا من اجتماع زيبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق في نوفمبر ١٩٧٩، مع رئيس الوزراء الإيراني، والذي أعقبه بعد أربعة أيام الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران. هذه الجهود فشلت إلى حد كبير، وبالدرجة الأولى، لأن الولايات المتحدة تسعى للعمل مع الرئيس الإيراني ودبلوماسيين وعلى الرغم من حقيقة أنه ليس مستولا عن القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية أو البرنامج النووي، فإن آية الله خامنئي بوصفه المرشد الأعلى، والقائد الأعلى للقوات المسلحة في نهاية المطاف له حق الإشراف على البرنامج النووي والاستراتيجية العسكرية الإيرانية في المنطقة، والسياسة الخارجية الإيرانية عموما. وهو ما يعني أن أي محاولة للتواصل مع حكومة إيران من الأرجح أن تكون ناجحة إذا كانت تنطوي على الزعيم الأعلى. لكن على خامنئي أن يحل الكثير من التناقضات قبل أن يحصل على أي عرض أمريكي مباشر.

معزول لكنه الزعيم الأعلى

في خطاب في ٣٠ أكتوبر، جدد آية الله خامنئي مجددا أن "جمهورية إيران الإسلامية لها خلافات مع الولايات

المتحدة تتجاوز الخلافات السياسية وهي أكثر عمقا من ذلك". وحث الإيرانيين على قراءة الوثائق التي استولى عليها الطلاب من السفارة الأمريكية في طهران قبل تسعة وعشرين عاما، قائلا أن "من أهداف الأمريكيين حرمان إيران من استقلالها وكرامتها، وجعلها مرة أخرى تعتمد على أمريكا وتطيع أوامرها". وأضاف الزعيم الأعلى أن "الحقد والبغض الذي تكنه إيران تجاه أمريكا عميق".

إن كراهية خامنئي للولايات المتحدة التي لم تتغير ولا هواة فيها، وانعدام الثقة العميق الذي يبديه تجاه واشنطن جعله مقتنعا بأن تغييرا كبيرا في السياسة الأمريكية لن يحدث. وفي عشية الانتخابات الأمريكية، كتبت صحيفة كيهان التابعة للزعيم الأعلى تقول أنه "بغض النظر عن انتخاب غدا، فإن أمريكا عدونا، وعلاقاتنا مع من سيفوز في طريق مسدود. لماذا؟ لأن جمهورية إيران الإسلامية تعتمد على الإسلام المحمدي النقي، والذي من سماته الأساسية محاربة الظلم في حين أن أمريكا غير عادلة وذات طبيعة استعمارية".

وعلى الرغم من أن بعض الدبلوماسيين والسياسيين الإيرانيين، سواء كانوا محافظين أو إصلاحيين، قد اهتموا بفتح الأبواب أمام إجراء حوار مع الولايات المتحدة، بما فيهم الرئيس أحمدى نجاد وهو ما يبدو جليا في زيارته المتعددة لنيويورك ورسالة التهتة التي بعثها لأوباما، إلا أن آية الله خامنئي قد تمكن من إجهاد أي محاولة لإجراء حوار جدي.

يقود البلد أم الأيديولوجيا؟

خامنئي يعتبر نفسه ليس فقط قائد الجمهورية الإسلامية ولكن أيضا أعلى سلطة في الأيديولوجيا الإسلامية في العالم. ولذلك فإنه يرى نفسه مستولا عن بقاء العقيدة الإسلامية وقيمها، وكذلك صورته كزعيم لها. ولأن الجمهورية الإسلامية لم تف بوعوده الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، اعتبر خامنئي أن تصريحاته المعادية للولايات المتحدة تشكل حجر الزاوية للفكر الإسلامي.

"أمريكا" بالنسبة لخامنتي لا تشير إلى أي بلد مثل غيرها، وإنما إلى وجهة نظر مناقضة تماماً للفكر الإسلامي، والذي يعتمد عليه النظام الإيراني لكسب شرعيته. في رأيه، فإن السماح بمستوى معين من "الكراهية" حيال الولايات المتحدة يحد من الوصول إلى الاعتراف بسيادة "الثقافة الغربية". مثل هذا التطور سيكون كارثياً لخامنتي، لأنه خلال السنوات العشرين الماضية يعيش خامنتي في خوف من "ثورة مخملية"، والتي تعني ضخ الثقافة الغربية والقيم التي من شأنها أن تؤدي إلى الإطاحة بالنظام. وفي الواقع، أدى هذا الخوف إلى قتل أو اعتقال الناشطين السياسيين والمثقفين واتخاذ إجراءات صارمة ضد نشطاء المجتمع المدني والنقابات والمنظمات غير الحكومية، لأن الغرب يعتبرها أكثر الوسائل فعالية لشن "حرب لينت" ضد إيران.

لذا فإنه من أجل قبول أي عرض للمفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة، لا بد أن يوافق آية الله خامنتي أولاً على أن هذه المفاوضات تقتصر على رأس البلاد، ولا تمتد إلى أيديولوجية أوسع. هذا التأثير يمكن أن يحدث تحولاً جذرياً في سياسة إيران في المنطقة ودبلوماسيتها بصورة عامة.

اليوم في الجمهورية الإسلامية يمكن القول أن القيادة في وضع أسوأ مما كانت في أي وقت في العقود الثلاثة الماضية بسبب الأزمة الاقتصادية في البلاد، وعدم وجود قاعدة للسلطة في المجتمع، والضغط الدولي على النظام. بالنسبة لبعض القادة الإيرانيين، فإن هذا الوضع يمكن أن يبرر الاتجاه للاستفادة من انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة لتغيير مضمون العلاقات الثنائية. ولكن لا يوجد دليل على أن خامنتي من بين هؤلاء المسؤولين. ورغم أن العديد من الإيرانيين قد لا يوافقون على خامنتي بوصفه قائداً، إلا أنه نجح في توسيع سلطته في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وخاصة في الشرق الأوسط العربي.

كيفية الوصول إلى القائد الأعلى

استناداً إلى التجربة السابقة، ما دام المرشد الأعلى لا يرى الحوار مع الولايات المتحدة ضرورة لبقاء النظام، سيكون من غير المرجح أن يبذل الكثير من الجهد لتغيير الوضع

القائم. وبطبيعة الحال، فإن تلقى عرض من الإدارة الأمريكية القادمة لإجراء مفاوضات غير مشروطة سوف يضع خامنتي في موقف صعب. لقد حاول دائماً أن يصور أمريكا مسئولة عن التوتر الذي شاب العلاقات الأمريكية - الإيرانية. وطلب التفاوض معه من شأنه أن ينتقص من هذه الحجة، وإلقاء عبء المسؤولية عليه لعدم وجود حوار.

إن نموذج قيادة خامنتي في العقدين الماضيين يقوم على أكبر قدر ممكن من السلطة مع أقل قدر ممكن من المسؤولية. والخطوة الأولى للتعامل مباشرة مع الحكومة الإيرانية هو جعل الزعيم الأعلى مسئولاً، لأن التصدي له مباشرة وعلناً مع دعوة لبدء حوار سيضيق هامش المناورة وحرية الحركة وسيغلق أبواب الخروج المتاحة له، وتتطلب منه اتخاذ قرار. في التعامل مع الولايات المتحدة، كان النموذج الأمثل لخامنتي هو "لا حرب ولا سلم". هذه الاستراتيجية تسمح له بمواصلة البرنامج النووي والحد من الأضرار المرتبطة به. وبالنظر إلى أن إيران يمكن أن تحصل على القدرة على إنتاج قنبلة نووية في المستقبل القريب، فإن الولايات المتحدة لا بد أن تعمل على إقناعه بأن "لا حرب ولا سلم" استراتيجية لن تفيد، وأنه إما أن يختار الحرب أو السلام.

إن عرضاً مباشراً وجريئاً من الولايات المتحدة لآية الله خامنتي، مثل اقتراح أن يجتمع معه مسئول أمريكي في مكتبه بطهران، من شأنه أن يضع خامنتي في موقف صعب. فمن الممكن، ولكن ليس من المرجح، أن يقبل، وخاصة إذا كان يعتقد أن إيران تواجه تهديداً مباشراً من الفشل الاقتصادي أو الاعتداء الإسرائيلي، أو ما إذا كان يعتقد أن المسؤولين الأمريكيين سيعاملونه باحترام وأن هذا الحوار سيؤدي إلى إنهاء الضغوط الأمريكية المفروضة على بلاده. ولكن حتى لو رفض اللقاء، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تقول أنها حاولت حل المشكلة عن طريق الدبلوماسية وعلى أعلى مستوى، وعلى الأرجح ستجد الطريق سهلاً للتوصل إلى توافق في الآراء مع الحلفاء الاستراتيجيين لزيادة العقوبات على إيران.

المصاحف الإيرانية المخطوطة في مكتبات مصر ومتاحفها

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

هـ مارس فيها المذهب إبتكاراته الرائعة في خمس صفحات، حيث قام بعمل زخارف بديعة في الصفحة الأولى، وكان التذهيب عادة بالذهب المائل إلى الأحمر، أما تفاصيل الرسم فقد استخدمت فيها الألوان : الأزرق والأسود والأحمر والأبيض، وإقتصر استخدام الأسود على كتابة الحروف التي ميزت هي الأخرى بنقط زرقاء أو حمراء أو خضراء، وقد إستمر هذا الأسلوب السلجوقي سائدا في العصر المغول كذلك.

وقد ذاع صيت تبريز في إنتاج المصاحف الفنية الفاخرة وتذهيب صفحاتها الأولى والأخيرة فضلا عن رؤوس السور وعلامات الأجزاء والأحزاب في العصر الصفوي، أما المجلدون فقد أنتجوا إنتاج الجلود المذهبة ذات الطبقات والمناطق المختلفة البروز، والمعروف أن الفنون الجميلة بصفة عامة قد بلغت درجة كبيرة من الرقي والإزدهار في ذلك العصر.

ومن أشهر الخطاطين الذين برعوا في نسخ القرآن الكريم ابن مقلة (توفي ٣٢٨ هـ)، ومير علي التبريزي (توفي ٨٥٠ هـ) وهو من مشاهير الخطاطين في عهد الإمبراطور تيمور الجورجاني، وقد عرف بمهارته في خط نستعليق، ويقال إنه مخترعه، وسلطان علي المشهدي (توفي ٩٢٦ هـ) وهو الذي حاز على لقب سلطان الخطاطين وكاتب السلطان، وعمل في بلاط السلطان حسين بايقرا، ومير علي الهروي (توفي ٩٥١ هـ) وقد حصل أيضا على لقب كاتب السلطان في عهد حسين بايقرا، وله رسالة باسم "مداد الخطوط"، وكان من أمهر خطاطي نستعليق أيضا، وسيد أحمد المشهدي (توفي عام ٩٨٦ هـ) وهو من سادات مشهد، ومن الخطاطين المهرة في خط نستعليق، وقد تتلمذ على يد مير علي الهروي،

مما لا شك فيه أن الإيرانيين قد ساهموا مساهمة فعالة في الحضارة الإسلامية، وقدموا لها الكثير بعد أن دخلوا في دين الله أفواجا، فهم أهل حضارة قديمة أضاءت بنورها أكناف المعمورة بجانب غيرها من الحضارات، وقدمت للبشرية وسائل التقدم والرقي.

وقد كان الخط والتذهيب والتجليد والتصوير وغير ذلك، من الفنون التي برع فيها الإيرانيون، وبطبيعة الحال حظى القرآن الكريم بإهتمام الفنانين الإيرانيين حيث أبدعوا في كتابة خطه وتذهيبه وتجليده بشكل يليق بمكانة القرآن عند المسلمين. وفي هذا المعنى يقول المستشرق بارت BARRETT : "يقدر المسلمون القرآن الكريم باعتباره كلام الله الذي جاءهم عن طريق رسوله، ولذا إستحق منذ البداية أن تطلب أو تكتب النسخ الدقيقة الفاخرة منه. .. وتركزت إبتكارات الفنان وإحساساته الفنية في تجويد الكتابة وفي التذهيب الفني المجرد من الموضوعات والذي كان بمثابة أرضية للكلمات. وبلغ فن الخط أسمى مراتبه في بلاد فارس. .. وكتبت نسخ القرآن في القرنين التاسع والعاشر بالخط الكوفي على الرق، وزوقت بياض الذهب مع الأصباغ الأرجوانية. .. وإستخدم التذهيب في نقط الخط وشكله. أما الزخارف فكانت في أول أمرها عبارة عن أشرطة تحدد نهاية سورة وبداية أخرى. وزين رأس كل سورة بمروحة نخيلية في الهامش. .. كذلك فصلت الآيات بعضها عن بعض برسوم وريعات، بينما زينت الهوامش بالخرطوشات للدلالة على أوائل الأحزاب. وقد توجد في أول كل كتاب صحيفة أو أكثر من الزخرفة البحتة" (تراث فارس ص ١٧٥، ١٧٦).

ويصف لنا المستشرق بارت نسخة من القرآن الكريم محفوظة في المتحف البريطاني وهي مؤرخة في عام ١٠٣٦

وتعتبر خطوطه في نستعليق من أفضل نماذج الخطوط في القرن العاشر الهجري، وعلى رضا المشهور بإسم "آقاجان" (في القرن الثالث عشر الهجري)، وإبراهيم القمي (عاش في القرن الثاني عشر الهجري)، وغيرهم.

وقد تناول المستشرق مارتن لينجز "فن كتابة القرآن وتذهيبه" في كتابه المعروف بهذا الإسم، وكيف تطور بمرور الزمن، فتحدث أولا عن الخط الكوفي، ثم عن خط النسخ، وخط نستعليق الذي ابتكر في إيران وهو من الخطوط الإسلامية المعروفة في إيران وأفغانستان وشبه القارة الهندية، وقد إشتق من خط النسخ وخط التعليق، والأخير يختص أيضا بإيران وما جاورها من البلاد كأفغانستان والهند، وهو خط جميل ومن لا يتقنه من خطاطي الفرس لا يعد خطاطا عندهم. (أنظر الخط العربي ص ١١٤)، والخطوط المعروفة بإسم "المحقق" و "الريحاني" و "الثلاث"، وقد شاع الخط المحقق في كتابة المصاحف الكبيرة، كما شاع استخدام خط الثلاث في كتابة الآيات القرآنية على جدران المساجد كذلك.

ولما كانت الزخرفة والزينة غير مطلوبة داخل النص القرآني، فقد إكتفى ناسخوا القرآن ومذهبه بزخرفة مواضع السجديات وعناوين السور وغير ذلك من العلامات المميزة للأجزاء والأحزاب، وقد وضع المذهبون عناوين السور في أطر مستطيلة الشكل مزينة ومزخرفة، ولما كان القرآن الكريم يتضمن آيات كثيرة عن الجنة وما فيها من أشجار وثمار، فقد كانت الزخرفة المستحبة لدى هؤلاء الفنانين هي التي تتضمن فروع الأشجار وأوراقها. وقد أبدع الفنانون والخطاطون في كتابة وزخرفة الصفحات الافتتاحية للمصاحف أكثر من غيرها حفاظا على قدسية متن القرآن. ويجاول المستشرق لينجز الربط دائما بين أساليب الزخارف الموجودة في المصاحف وبين المعاني والصور التي وردت في القرآن الكريم، كما هو الحال عند حديثه عن النور في القرآن الكريم والربط بينه وبين عمل أشكال زخرفية تضم مواضع السجدة وغير ذلك على شكل شمس مضيئة، ويرى أن الهدف من تذهيب القرآن وزخرفته كان يهدف إلى التعبير عن معاني أعمق وأبعد أسمى موجودة داخل النص القرآني. (أنظر ص ٧٣ من كتاب لينجز).

ومن المعروف أن المخطوطات العربية والشرقية بصفة عامة في مصر تبلغ نحو ١٢٥ ألف مخطوط، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة مخطوطات تركيا. أما مجموعة دار الكتب فتبلغ نحو ستين ألف مخطوط تعد من أقيم وأنفس المجموعات العالمية بتنوع موضوعاتها ويخطوطها المنسوبة وقيمتها العلمية والمادية وبوفرة عدد ضخم من المصاحف الشريفة والرَّبَعَات وبعضها على الرِّق يرجع أقدمها إلى عام ٧٧ هـ وهو مصحف منسوب إلى الإمام الحسن البصري

(ضمن مجموعة طلعت برقم ٥٠ مصاحف)، بالإضافة إلى مجموعة نادرة من المصاحف المملوكية التي أوقفها سلاطين المماليك على مدارسهم التي أنشأوها في القاهرة والتي نقلت إلى الدار في نهاية القرن الماضي، وكذلك مجموعة نادرة من المخطوطات الفارسية المزينة بالصور (المنمنمات) وبهاء الذهب وبالألوان البديعة، يتراوح تاريخها بين القرن الثامن الهجري والقرن الرابع عشر الهجري، وهي تمثل مراحل تطور مدارس التصوير الفارسي في هذه الفترة.

ومن أقدم هذه المخطوطات نسخة من كتاب "كليلة ودمنة" يتخللها مائة وإثنتا عشرة صورة مرسومة بالألوان تعبر عما جاء بالكتاب من حكايات وعجائب، ويرجع تاريخ هذه المخطوطة إلى القرن الثامن الهجري، وكذلك نسخة من شاهنامه الفردوسي (متوفى ٤١٦ هـ)، وهي مكتوبة بمدينة شیراز عام ٧٩٦ هـ وتتخللها سبع وستون صورة مرسومة بالألوان للأبطال وتصوير المارك. أما أهم المخطوطات الفارسية التي تحتفظ بها دار الكتب فهي كتاب "بوستان" لسعدى الشيرازي (متوفى ٦٩٤ هـ)، وبها ست لوحات تحمل توقيع الرسام كمال الدين بهزاد (متوفى ٩٤٣ هـ)، وغير ذلك (أنظر دار الكتب المصرية ص ٢٩، ٤٢، ٤٣).

أما عن المصاحف التي كتبها خطاطون إيرانيون وزينوها بزخارفهم وما زالت متاحف مصر ومكتباتها تحتفظ بها، فيمكننا تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى: وهي المصاحف التي تتضمن ترجمة فارسية تحت الآيات أو تتضمن تفسيراً فارسياً وشروحا في الهوامش، والثانية: المصاحف التي لا توجد بها ترجمة فارسية أو شروح. وأهم هذه المصاحف موجود في دار الكتب المصرية بالقاهرة ومتحف النيل، ومتحف الفن الإسلامي. وسوف نتحدث عن أهم المصاحف في هاتين المجموعتين:

أ- مصاحف بها ترجمة فارسية:

١- مصحف كوفي - فارسي:

من المصاحف المعدودة التي وردت تحت كتابتها الكوفية ترجمة فارسية وهذا المصحف مسجل في دار الكتب بالقاهرة ومحفوظ بها تحت رقم ١١٨٥ - المصاحف. ويبدو أنه يرجع إلى العصر العباسي (القرنان الثالث والرابع)، وقد كتبت الآيات بحبر بني وكتبت علامات التجويد والقراءات بحبر قرمزي، وكتبت الترجمة بين فواصل السطور.

كما كتبت الفواصل بين الآيات والدوائر الشبيهة بالنجوم بلون ذهبي، وزينت رؤوس السور بأشكال هندسية، ونظرا لقدم المصحف فإن الترجمة الفارسية لها أهمية بالنسبة لإستخدام الألفاظ المعادلة.

٢- مصحف ابن مقلة:

كان محمد بن علي الذي إشتهر بإسم إمام الخطاطين رجلا

أديبا وفنانا سياسيا حيث تولى منصب الوزارة في عهد الخلفاء العباسيين المقتدر بالله والقاهر بالله والراضي، نظرا لذكائه وحنكته. وقتل في نهاية الأمر بتهمة المشاركة في التآمر على الخليفة العباسي في عام ٣٢٨ هـ.

ولم يبرع أحد في الخط بأنواعه المختلفة كما برع ابن مقلة. ونظرا لمهارته وتأليفه لرسالة "علم الخط والقلم" فقد أطلق عليه المؤرخون لقب إمام الخطاطين.

ويجمع كتاب التراجم بأن ابن مقلة هو الذي ابتكر ووضع الخط الثلث والنسخ. ويعد هذا الرجل رائدا لأحد أجمل الظواهر الفنية في الحضارة الإسلامية ألا وهي الخط. ويجمع المؤرخون على أنه لم يأت من يضارعه في كتابة الخطوط المختلفة وتبعه في إختراع الخطوط حتى ظهوره.

أما عن مصحف ابن مقلة في مصر فهو المصحف المسجل تحت رقم ٦٤ مصحف بدار الكتب بالقاهرة. وقد جاء في نهاية المصحف "كتبه ابو علي محمد بن مقلة في شهر ربيع سنة ثمان وثلثمائة حامدا لله تعالى مصليا على نبيه محمد ومسلما".

وتقابل سنة ٣٠٨ هـ السنوات التي كان ابن مقلة فيها مكلفا بجمع الخراج في نواحي فارس من قبل العباسيين، والآيات مكتوبة بحبر أسود على أرضية مذهبة، والفواصل ذهبية، والترجمة الفارسية تحت الآيات، وجلدته مذهبة ايضا.

٣- مصحف ابو طاهر اليزدي :

يعتبر هذا المصحف من ضمن الأعمال القيمة التي ترجع إلى عام ٦٣٢ هـ وكان ملكا لأسرة محمد علي باشا. وهو الآن محفوظ في متحف قصر المنيل ومسجل تحت رقم ٢٨٥.

ويقع المصحف في ٢٢٨٢ صفحة، من القطع ٢٩ × ١٨ سم وهو مكتوب بخط جميل ودقيق. وكتبت الآيات والترجمة الفارسية تحت السطور بحبر أسود، وعلامات التجويد وأسلوب القراءة بحبر قرمزي. وقد ترجمت بعض السور بالاستفادة من تفسير ابن جرير الطبري إلى الفارسية.

أما بدايات السور فهي باللون القرمزي، وجاء في خاتمة المصحف أنه كتب "على يد العبد الضعيف الخاطي المذنب الفقير الراجي رحمة الله أبي طاهر محمد بن المحاسن الصانع. .. في شعبان سنة إثني وثلثين وستماية".

٤- مصحف القرن العاشر الهجري :

وهو مصحف كبير، مجلد ومزين بالذهيب وتلوين الصفحات ومسجل في دار الكتب تحت رقم ١٠ - م مصاحف.

وقد كتبت الآيات بخط الثلث، وكتبت تحتها الترجمة الفارسية بخط التعليق. ويقع المصحف في ١٣٩٨ صفحة من ذات العشرة أسطر، من القطع : ٢٠ × ١١ سم. وفي خاتمتها رسالة الفأل "قالنامه" من تأليف : الفخر الرازي في ست صفحات. وقد سجل الكاتب تاريخ الكتابة وهو "سنة

٩١٨ هـ".

٥- مصحف بهاء الدين اللاهيجاني :

كتب هذا المصحف بهاء الدين محمد بن ابو الفضل اللاهيجاني بخط النسخ الرائع في ثمان وأربعين صفحة من القطع ٢٣ × ١٦ سم، ذات الثلاثة عشر سطرا. وهو من جملة الأعمال الإيرانية القيمة في مصر. وهو موجود أيضا في دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧ مصاحف.

والصفحتان الأوليان منه مذهبتان ومزخرفتان. كما أن بدايات السور مذهبة. وكتبت الترجمة الفارسية بخط النستعليق تحت السطور بحبر قرمزي وملحق به : رسالة مختصرة في القراءة والتجويد، وجاء في خاتمة النسخة : "تمت كتابته في اليوم الثاني من الشهر الثالث السنة السابعة من العشر العاشر من المائة الأولى من الألف الثاني من الهجرة النبوية".

٦- مصحف القرن الحادي عشر الهجري :

وهو من مجموعة مصاحف مكتبة طلعت باشا بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٢٧ مصاحف طلعت.

ويقع المصحف في ٨٢٦ صفحة بالإضافة لصفحات افتتاحية مذهبة ومزخرفة، وقد كتبت علامات الأجزاء والأحزاب وقوائم السور بالذهب مع نقوش هندسية ذهبية تظهر جمال الآيات بخط النسخ. وكتبت ترجمة الآيات بالفارسية بالحبر القرمزي بخط التعليق. وهو من القطع ٢٣١٥ × ١٤ سم.

٧- مصحف محمد هادي الأصفهاني :

ترجم على رضا بن كمال الدين الحسيني الشيرازي في عام ١٠٨٤ هـ قرآنا بإسم الشاه سليمان الصفوي باللغة الفارسية. ونسخها الناسخ المشهور : محمد هادي ابن محمد على الأصفهاني في عام ١١٢٩ هـ بخط النسخ.

وهو يقع في ٧٧٦ صفحة من ذات الثلاثة عشر سطرا من القطع ٢٥,٥ × ١٥ سم.

والصفحتان الأوليان مذهبتان ومزخرفتان ورؤوس السور مذهبة، كما كتبت الترجمة الفارسية بين السطور بحبر قرمزي، والتفسير المجلد في الحواشي. وهذا المصحف مسجل في دار الكتب تحت رقم ٣٣٨ مصاحف طلعت.

٨- مصحف إبراهيم القمي :

كان محمد إبراهيم القمي من النساخ الإيرانيين المشهورين. وقد وصلت مهارته في هذا الفن إلى حد أنه علم تلاميذ له من أمثال أحمد النيريزي المشهور. وقد إمتدح كتاب التراجم مهارته في التذهيب والتجليد، وذكروا أنه كان سريعا في فن الكتابة إلى درجة أنه كان ينسخ في كل عام ثلاثة مصاحف، ويعيش في بحبوحة من أجر كتابتهم.

ومن المسلم به أنه كان يعيش في عهد حكومة الشاه سليمان

والشاه حسين الصفويين ١٠٧٥ / ١١٣٥ هـ. ق.
وله مصحف مسجل تحت رقم ١٨٠٨٣ في متحف الفن
الإسلامي بالقاهرة، وهو يعد تحفة قيمة بين الأعمال الإيرانية
الأخرى.

وقد تم تنسيق الصفحتين الأوليين منه بألوان مختلفة وذهبية
لذكر فهرست السور، حيث جاء إسم كل سورة في مربعات
رسمت بخطوط هندسية خضراء اللون على أرضية ذهبية،
وكتبت الأشكال اللوزية بحبر قرمزي.

والصفحتان الأوليان من هذه النسخة مذهبتان
ومزخرفتان. كما كتبت الآيات بحبر أسود على أرضية بيضاء،
والفواصل ذهبية ذات نقوش بديعة، وكتبت الترجمة الفارسية
تحت السطور بحبر قرمزي بين خطين متوازيين ذهبيين.

أما جلد المصحف فهو باللون الأحمر القاني مع نقوش من
الزهور والبراعم والفراشات والطيور على أرضية سوداء.

وجاء في آخر المصحف ما يفيد أن كاتبه هو إبراهيم القمي
وأنه قدمه إلى حاجي ميرزا بابا معتمد التولية، حيث قال :

"بسمه تعالى. لا يخفى أنه في تاريخ ١٢٩٩ أن جناب
جلالتمآب عمدة الأعظم والأشراف مقرات الحضرت
الرصقوية آقاي حاجي ميرزا بابا معتمد التولية أدام الله أقباله
أن هذا الكلام المجيد كان بتصديق خطاطي الخط النسخ من
خطوط الأستاذ آقا إبراهيم القمي عليه الرحمة. .. في شهر
رمضان".

وقد نُقل مصحف حاجي ميرزا بابا معتمد التولية بتاريخ
١ / ١ / ١٩٥٦ من قصر القبة بالقاهرة إلى متحف الفن
الإسلامي. وهذا الأمر يدل على أن هذا المصحف المذكور
كان ضمن ممتلكات آخر الأسرة الملكية الحاكمة في مصر.

٩- مصاحف علاء الدين محمد الحسيني :

الكاتب هو علاء الدين محمد بن محمد الحسيني كتب
مصحفين بأمر حاج ميرزا باقر، وكلاهما من الأعمال القيمة
المرجوة بدار الكتب المصرية.

الأول المصحف رقم ١٩ - م مصاحف، وهو مجلد
ومذهب وعليه تاريخ الكتابة في عام ١١٤٠ هـ وجاء في
خاتمة النسخة دعاء ختم التلاوة، ويوجد في الحواشي تفاسير
إجمالية باللغة الفارسية.

والثاني مسجل تحت رقم ١٨ - م مصاحف، وتاريخ
نسخه هو ١١٤٠ هـ وكتبت الآيات بخط نسخ جميل،
والترجمة تحت السطور بحبر قرمزي، أما الحواشي فهي في
بداية كل سورة بخط الشكسته، وهو خط متصل فيه معظم
الحروف، ويستخدم للسرعة في الكتابة، وقد كتبت في شرح
خواص الآيات باللغة الفارسية.

الصفحتان الأوليان مذهبتان ومزخرفتان ومطالع السور
مذهبة، وبداية الأجزاء والأحزاب محدة بأشكال هندسية.

ويقع المجلد في ٧٤٢ صفحة من ذات الإثنى عشر سطرا
مقاس ٢٣,٥ × ١٤ سم. ونهاية النسخة موقعة ومؤرخة
على النحو التالي : ".... و فرغ منها في أواخر شهر المحرم سنة
١١٤٠ هـ. م".

١٠ - مصحف محمد بن محمد جعفر :

مكتوب بخط النسخ في ٤٥٤ صفحة من ذات الإثنى عشر
سطرا، ومجلد، من القطع ٢٥ × ١٥ سم. صفحتا الافتتاح
مذهبتان ومزخرفتان وتاريخ نسخه هو ١١١٢ هـ. وقد
كتب مهدي فراهاني بالخط الشكسته تفاسير للآيات، ويعتبر
تنسيق الصفحات من ناحية مراعاة التناسب والمقاييس عملا
بديعا. وهذا المصحف محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم
٣٩٦ - م.

١١ - مصحف ابن الشيخ :

هو مصحف مذهب ومجلد كتبه حمد الله المعروف بـ "ابن
الشيخ الأمير خير الدين"، وهذه النسخة محفوظة بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٩ - م مصاحف. وهي من الأعمال الإيرانية
في القرن الثاني عشر الهجري، ويوجد دعاء بالفارسية في نهاية
المصحف مما يدل على أن كاتبه كان من الخطاطين الإيرانيين
في الدولة العثمانية.

١٢ - مصحف القرن الثاني عشر الهجري :

مكتوب بالخط الثلث، وناسخه مجهول، وقد نسخ في القرن
الثاني عشر وختم بهذه العبارة : "تمت كتابته سنة ١١٣٠
هـ". والصفحتان الافتتاحيتان مذهبتان تماما، كما أن مطالع
السور ملونة، والترجمة الفارسية مكتوبة تحت السطور بخط
النستعليق، ويقع في ١٢٢٠ صفحة من ذات التسعة أسطر،
والقطع ٣٠ × ١٩,٥ سم وهو محفوظ بدار الكتب المصرية
تحت رقم ٢٩٣ - مصاحف.

١٣ - مصحف إبراهيم بن أدهم :

يوجد في متحف النيل مصحف يقع في ٥٧٤ ورقة مسجل
تحت رقم ٢٧٢، وكتبه إبراهيم بن أدهم في عام ١٢٨٣ هـ
وقد كتبت الآيات بالحبر الأسود، والترجمة الفارسية البليغة
بالحبر القرمزي. وضاعف من جمال المصحف جلده الأحمر
القاني المزين بالرسوم الجميلة من الزهور والبراعم التي
كانت رائجة في العصر القاجاري.

١٤ - مصحف قطب الدين :

نسخ هذا المصحف بإسم أحد الأمراء القاجاريين والآيات
فيه مكتوبة بخط النسخ، أما الترجمة الفارسية فهي بخط
التعليق والحواشي مذهب. كما أن صفحتي الافتتاح مذهبتان
ومزخرفتان. وهو من ناحية التجليد يعتبر نموذجا متميزا
لفن التجليد في العصر القاجاري. وهو من القطع ٢١ ×
٢٠ سم، ويقع في ١٥٥٤ صفحة من ذات التسعة سطور
وبه بعض الحواشي التي تضم تفاسير مأخوذة من التفاسير

المشهورة للبيضاوى والكاشفى. وهذا المصحف محفوظ في دار الكتب بالقاهرة تحت رقم ٢٩ - مصاحف ومختوم بتوقيع وتاريخ ١٢٢٠ هـ.

١٥ - مصحف القرن الثالث عشر الهجرى :

يعتبر هذا المصحف في حد ذاته عملا عظيما يمثل فن صناعة الكتب في العصر القاجارى، وهو مسجل في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢ مصاحف.

وبه أربع صفحات مذهبة على النحو التالى، فهرست السور، دعاء ختم التلاوة، وبداية القرآن في صفحتين بين لوح من الزخرفة والنجوم المذهبة. وصفحتا الافتتاح مزينتان بالذهب والزخرفة لسورتى الحمد والبقرة.

وجميع صفحات المصحف بها نقوش مذهبة، ويوجد في المتن الآيات بخط النسخ الرقيق، أما الحواشى فتتضمن تفسيراً مجملاً وصفحاته من القطع ٣٠×١٩، وكتبت الآيات بخط ذهبى وسجل الكاتب تاريخ نسخه وهو ١٢٦٧ هـ.

١٦ - مصحف القرن الثالث عشر الهجرى :

وهو موجود في متحف الفن الإسلامى تحت رقم ٨٠٩٩، وهو من الأعمال الإيرانية في القرن الثالث عشر الهجرى. وقد كتبت الآيات بالحبر الأسود والترجمة الفارسية تحت السطور بين خطين متوازيين مذهبين.

أما فواتح السور فهي مذهبة أيضا ومزخرفة بستة زهور بالألوان : القرمزى والأبيض والأزرق والزيتونى بين سنابل وأوراق. وقد زين داخل الجلد بنقوش من ثلاثة عشر غصن ورد مما أعطى المصحف قيمة فنية كبيرة. وكان هذا المصحف من جملة الأعمال الإيرانية الموجودة في قصر القبة ثم نقل إلى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة في يناير ١٩٥٦.

١٧ - مصحف محمد شفيق أرسنجانى :

يعتبر محمد شفيق من خطاطى القرن الثالث عشر المشهورين، وقد ترك أعمالاً خطية بالخط الثلث والنسخ والرقاع والتعليق والشكسته والنستعليق موجودة في مجلس النواب والمسجد الرضوى ومكتبه قصر گلستان وغير ذلك، وكلها شاهدة على مهارته ودقته.

أما المصحف الموجود له في مصر فهو مسجل في متحف الفن الإسلامى تحت رقم ١٨٠٩٨. ويعد هذا المصحف من آثار العصر القاجارى النفيسة، وهو من القطع ٣١,٥ × ١,٥ سم، وكان ضمن تحف القصر الملكى ونقل إلى متحف الفن الإسلامى عام ١٩٥٦. والصفحتان الأوليان فيه مذهبتان ومزخرفتان وبهما فهرست أسماء السور.

كتبت الآيات بخط النسخ بالحبر الأسود، أما الترجمة الفارسية بين السطور فهي بالحبر القرمزى داخل جداول ذهبية. وتضم حواشى بعض الصفحات تفاسير للآيات، وقد كتبت مطالع السور بالذهب أيضا. وفي الصفحات

الأخيرة دعاء ختم التلاوة وأشعار في مدح أئمة الشيعة. وقد كتب الناسخ في نهايته أشعارا في مدح مظفر الدين شاه قاجار وسجل تاريخ التحرير في العبارة التالية : "ختم شكره ونصره على يد الأقل الأحقر القانى محمد شفيق بن على عسكر الأرسنجانى في شهر جمادى الآخرة من سنة تسع عشر وثلاثمائة بعد الألف من الهجرة النبوية". كما صرح الكاتب بأنه كتب هذا المصحف بإسم : ميرزا محمد على خان نصر الدولة، وقام بتجليده بجلد أحمر قانى وزيتى، وجلده مزين بالزهور ومحاط بأطر مذهبة.

١٨ - مصاحف بدون تاريخ :

يوجد مصحف مسجل تحت رقم ١٧ م مصاحف في دار الكتب وهو مجلد ومزين برسوم مذهبة بدیعة جدا. وفي نهايته دعاء ختم القرآن وفالتامه (رسالة فى الفأل).

وفي مجموعة مخطوطات المكتبة التيمورية مصحف مسجل تحت رقم ٣٤٨ تفسير تيمورية ملفت للنظر إلا أنه للأسف لم يسجل فيه إسم الخطاط وتاريخ النسخ. وهو بخط الثلث القديم، وقد كتبت الترجمة الفارسية له بحبر قرمزى تحت سطور الآيات. ويوجد في حواشى النسخة توضيحات حول بيان القراءة والتجويد وتفسير مجمل الآيات. والمصحف المذكور يقع في ٧٤٤ صفحة من ذات الثلاثة عشر سطرا بمقاس ٢٩ × ٢٢,٥ سم ومجلد، وهو من أهم الأعمال الإيرانية في مخازن مخطوطات المكتبة التيمورية.

وفي دار الكتب المصرية مصحف مسجل تحت رقم ١٥٩ مصاحف كتبه ناسخه بخط النسخ الجميل. والصفحتان الأوليان مذهبتان ومزخرفتان على شكل لوحين مزدوجتين تضمّان السور الأولى للقرآن. وكتبت الترجمة الفارسية بالحبر القرمزى تحت السطور بالخط النسخ. وتاريخ الكتابة وإسم الكاتب ليسا معلومين ومع أن النسخة قديمة، وقد وقفت من قبل شخص يدعى يوسف الكاشف في عام ١٢٥٠ هـ وعلى الرغم من تمزق بعض الصفحات ووجود آثار للرطوبة عليها إلا أن هذا لا يؤثر على أهمية هذه النسخة وأصالتها.

ويوجد مصحف آخر في دار الكتب مكتوب بخط النسخ الجميل لم يسجل عليه للأسف إسم الكاتب ولا تاريخ كتابته، والصفحتان الأوليان مذهبتان ومزخرفتان وقد كتبت الآيات بالخط النسخ مع ترجمة فارسية. وتصل عدد صفحاته إلى ٥٩٤ صفحة من ذات الخمسة عشر سطرا بمقاس ٤٥ × ٣٢ سم وهو مجلد.

ب - مصاحف بدون ترجمة فارسية :

المجموعة الثانية من المصاحف الإيرانية الموجودة في مصر هي المصاحف المخطوطة التى لا يوجد بها ترجمة فارسية. ومن المسلم به أنه يوجد في القاهرة عدد كبير من مثل هذه المصاحف الإيرانية التى تضم في حقيقة الأمر أحد أبرز

جوانب الفن الإيراني في العصر الإسلامي. ومعظم المصاحف الموجودة في دار الكتب تجدها في المكتبات الخاصة مثل مكتبة "طلعت باشا" و "أحمد تيمور باشا" و "أحمد زكي باشا" و "المكتبة الخديوية". إلا أننا في هذا المقال الذي يهتم بالوصف والشرح المجلل لأهم الأعمال الفنية الإيرانية، سنقوم بالحديث عن أهم هذه الأعمال طبقاً لأقدميتها :

١- مصحف القرن الثامن الهجري :

وهو مصحف موجود في "متحف المنيل" مقر إقامة محمد علي باشا ومسجل تحت رقم ٢٧٤، وترجع أهميته إلى قدمه وتذهيبه وكتابته. وقد سجل الكاتب في آخر المصحف تاريخ كتابته على النحو التالي : "تمت هذا المصحف الشريف في ٧١٩"

وطبقاً لهذا فإن هذا المصحف قد نسخ في عهد سلطنة "السلطان محمد خدابنده" في العصر المغولي، ولا نعرف للأسف إسم الكاتب ولا المذهب للصفحات. وقد زين الكاتب في الصفحتين الأوليين للمصحف سورة الحمد والآيات الأولى من سورة البقرة مع حواشي مذهبة ومزخرفة ومشعرة. وقد كتبت آيات المصحف بالحبر الأسود على أرضية ذهبية، ونرى في حواشي بعض الصفحات شروحا للتجويد وخواص السور. وتصل عدد صفحات هذه المخطوطة إلى ٦٢٦ صفحة من القطع ٢٠، ٢ × ١٢، ٣ سم، وهي مجلدة بجلد له لسان مزين، وقد رسمت فوق الجلد المذكور على أرضية سوداء رسوم جميلة باللون الذهبي.

٢- مصحف السلطان اولجايتو :

ينسب هذا المصحف إلى محمد اولجايتو المشهور بإسم خدابنده، وهو من أسرة الإيلخانيين في إيران (حكم من سنة ٧٠٣ هـ وتوفي سنة ٧١٦ هـ)، وهو أول سلطان مغولي يعتنق التشيع، وقد وضع أسماء الأئمة على العملات، وأنشأ مدينة سلطانية، ونقل إليها العاصمة من تبريز.

هو من أجمل مصاحف القرآن في العالم وأفخمها، وهو كتر قيم مسجل تحت رقم ٧٢ / ٢٢ في دار الكتب. وكان هذا المصحف من مقتنيات المكتبة الخديوية قبل تأسيس دار الكتب، وهو يقع في ثلاثين جزءاً منفصلاً ومجلداً. وكل مجلد من مجلداته يضم جزءاً من أجزاء القرآن الكريم الثلاثين. وقد أتم كتابة هذا المصحف "عبد الله بن محمد بن محمود الهمداني" في مدينة همدان عام ٧١٤ هـ بأمر من السلطان اولجايتو.

وكل الأجزاء الثلاثين من مصحف اولجايتو طولها ٥٥ سم وعرضها ٣٨ سم. ومن هنا كان الخط والتذهيب الموجود في هذا المصحف له قيمة وأهمية كبيرة.

والصفحة الأولى في كل الأجزاء الثلاثين بها رسوم مذهبة

بأشكال هندسية، وهي على شكل مستطيل كبير. وهي تختلف في خطوطها من مجلد لآخر، بحيث أن الرسم المذكور لا يتكرر في أي جزء من الأجزاء الثلاثين ولا شك أن شرحها جميعها ليس ميسراً حتى مع الاختصار ولكننا سنكتفي هنا بوصف الرسوم المرسومة في الجزء الثالث والعشرين من مصحف اولجايتو.

تتكون أشكال الرسوم المرسومة بالحبر الأزرق والذهبي من نجوم سدسة ويؤدي تقاطع أضلاع النجوم إلى أشكال ذات خمسة أضلاع متساوية، ويظهر من تقاطع النجوم السدسة والأشكال ذات الخمسة أضلاع نجمة كالوردة في وسط المستطيل لها إثنتي عشرة ورقة جميلة، وقد أحاطت بها دائرة، وتنتهي كل زاوية للنجوم بأشكال لها هي نفسها ست زوايا.

والأشكال الخمسة الأضلاع المذكورة تقسم إلى قسمين متضادين في المجموع تفصل بينها نقوش من نجوم سدسة مذهبة.

هذا الوقف يفيد أن "الأمير سيف الدين بكتمر بن عبد الله الساقى الملكي الناصري" قد وقف في عام ٧٢٦ كل مجلدات مصحف اولجايتو على قبر في قرافة جنوب مدينة القاهرة. وقد تكررت وصية الوقف المذكورة في ذيل شكل مستطيل في كل الأجزاء الثلاثين. حتى يشمل حكم وصية الوقف كل المجلدات. وكل الآيات في الأجزاء الثلاثين من مصحف اولجايتو مكتوبة بالذهب وبالحظ الثلث.

ويتفق باحثو المخطوطات في مصر مع باحثي الآثار المصرية في أنه يمكن مشاهدة أحد أجمل نماذج الخط الثلث الذي كتبه الإيرانيون في القرون الإسلامية من خلال هذا المصحف.

وقد زين الكاتب فوائح السور وعلامات الأحزاب في هامش الصفحات ذات الخمسة أسطر بالمصحف بتمتعي الدقة والبراعة في أشكال هندسية بديعة، بحيث لم يكرر أي شكل في كل الأجزاء الثلاثين.

وقد تم عرض مصحف اولجايتو في مناسبات عديدة في متاحف الدول الأوروبية الكبرى كأحد أبرز الأعمال الفنية في العالم.

٣- مصحف ابن حيدر محمد تقي الشوشتری :

يعتبر مصحف ابن حيدر من المصاحف الهامة، وهو محفوظ في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة تحت رقم ١٨٠٩٥ - صور. وقد زين جلد المصحف بخطوط ذهبية قرمزية على أرضية سوداء اللون برسوم للأزهار والأغصان والأوراق. ونلاحظ أن الصفحتين الأوليين من المصحف المذكور وهما بمقاس ٢٧ × ١٦ سم قد تميزتا بأعمال فنية من التذهيب والترصيع والتشعير. وقد كتبت آيات القرآن بالخط النسخ وبحبر أسود، وطلبت ما بين السطور بالذهب بشكل

جميل. وقد رسم الكاتب علامات التجويد بالحبر القرمزي. ونلاحظ في بعض حواشي الصفحات ذات الإثني عشر سطرا "خواص السور" وتفاصيل مجملتها. وقد كتب الكاتب في ختام السور وبعد إتمام دعاء ختم التلاوة عن مميزات الكتابة وخصائصها وكتابة المصحف يقول :

"قد فرغت من تحرير هذه الجامع المجيد... في يوم الأربعاء الخامس عشر شهر رمضان المبارك سنة سبع وسبعين بعد الألف من الهجرة النبوية المصطفوية في دار السلطنة اصفهان حرس الله تعالى عز طوارق المحدثان لها وليحضرت المتعالى منزلت معتمد الخواص الحرم العلية العالية السلطنة الخاقانية حاجي الحرمين الشريفين حاجي يوسف بيد العبد الضعيف المذنب الفقير الحقير المحتاج إلى عفوه الغنى ابن حيدر محمد تقى الشوشترى..."

وبعد هذه السطور كتب الكاتب دعاء آخر في ختم القرآن، ثم كتب صفحة تحت عنوان "فالنامه كلام الله مجيد" بالشعر مطلعها :

هرکه از قرآن گشاید فال خویش بيشکى واقف شود
از حال خویش

أى : كل من يأخذ فآله من القرآن الكريم، لاشك أنه سيقف على أحواله ويدركها.

وبعد إتمام هذه الأشعار، كتب الكاتب في خمسة عشرة صفحة أحكام التجويد والقراءات. وبعد المصحف المذكور من المصاحف التي نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى في أول يناير ١٩٥٦ م.

٤ - مصحف محمد كاظم :

كتبه محمد كاظم في عام ١٢٠٣ هـ كما هو مسجل في آخر صفحة منه. وهو محفوظ في متحف الفن الإسلامى تحت رقم ١٨٠٩٧. وقد كتب الفهرست في الصفحتين الأوليين بخط ذهبي على أرضية لازوردية. وفي الصفحتين الخامسة والسادسة كتبت سورة الحمد وبداية سورة البقرة، والآيات بحبر أسود والفواصل بين سطور الآيات مذهبة بشكل لطيف، وتتضمن صفحات هذا المصحف خمسة عشرة سطرا من القطع ١٦ × ٢٠ سم، وقد نقل من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى في أول يناير ١٩٥٦ م.

٥ - مصحف على رضا اليزدى :

ناسخ هذا المصحف هو ميرزا على رضا بن محمد المشهور بـ "آقاجان" وهو خطاط من أهل لنجان بأصفهان. تعلم الخط النسخ وبرع فيه، واشتهر بجانب جمال خطه بنظم الشعر، وقد قضى أخريات حياته في طهران وكان مكرما معززا في بلاط ناصر الدين شاه ومن خاصة خطاطيه.

يوجد في متحف الفن الإسلامى بالقاهرة مصحف مسجل تحت رقم ١٨٠٨٥ وهو ملفت للنظر، ليس فقط لما يتميز به

من خط وتذهيب فحسب بل لأن جلده ذو طابع فنى خاص بين غيره من المصاحف والمجلدات الموجودة، فجلده مزين بخطوط ذهبية ورسوم من الزهور على أرضية سوداء، وبها جامه خضراء اللون في وسط روضة من الزهور وأوراق الشجر.

وقد نسخ الكاتب الآيات القرآنية بالحبر الأسود وزينها بالذهب، كما كتب في حواشي بعض الصفحات ذات الستة عشر سطرا بخط الشكسته شروحا لخواص السور. وكتب أسماء السور في بدايات السور بالحبر القرمزي على أرضية زرقاء وسط مستطيل مقاسه ١ × ٨ سم.

ومن خصائص مصحف على رضا اليزدى الأخرى التي يندر وجودها في غيره من المصاحف، تلك النقوش المذهبة في آخر المصحف والتي تحيط بسورتى "الخلق" و"الناس". وقد سجل الكاتب تحت متن دعاء ختم تلاوة القرآن إسم وتاريخ كتابته وغير ذلك من بيانات المصحف على النحو التالى :

"حسب الفرمايش عاليجناب مقدس القاب سلاله الأعظم والأعيان منبع الكرم والأمان نتيجة التجارة وزیده الأبرار حاجي الحرمين الشريفين قدوه الحاج حاجي آقا محمد تاجر يزدي حفظه الله تعالى عزت الافات والبلبات اتمام يافت وانا العبد على رضا اليزدى في سنة ١٢٦٢"، وهو هنا يشير إلى أن على رضا اليزدى نسخه بأمر من حاجي آقا محمد التاجر وتم نسخه في التاريخ المذكور.

والمصحف المذكور من القطع ٢٢ × ١٤ سم، وهو من جملة المصاحف التي نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامى أيضا.

٦ - مصحف محمد شفيع :

نقرأ في الصفحة الأخيرة من هذا المصحف المسجل تحت رقم ١٨١٠٠ والم محفوظ في متحف الفن الإسلامى بالقاهرة مايلي : "... به خاطر محمد عليخان ايلخاني اين مصحف تهيد شده است. به خط وتذهيب محمد شفيع بن محمد اسماعيل في ١٢٤٢ هـ. ق"، وهذا يفيد أن هذا المصحف نسخ وأهدى لمحمد عليخان الإيلخاني وأن ناسخه هو محمد شفيع بن محمد اسماعيل.

ويعتبر محمد شفيع المتخلص بـ "وصال" والمتوفى عام ١٢٦٢ من أشهر وأبرز الخطاطين والفنانين الإيرانيين في القرن الثالث عشر الهجرى، وكان مبرزا في خط النسخ بصفة خاصة، وبعد خطه بإعتراف خبراء الخطوط ذا جمال وبهاء خاصين بالإضافة إلى دقته. وتعد الأعمال التي تركها والموجودة في مكتبة مجلس النواب وقصر "گلستان" والمكتبة المركزية بجامعة طهران شاهد صدق على شهرته ومكانته في مجال الخط.

ومصحف محمد شفيع ذو القطع ٣٤,٥ × ٢٣,٥ سم له

جلد أحمر قاني ومزين بتصاوير من الورود وأوراق الشجر على أرضية ذهبية اللون. ويقع الفهرست الخاص بسور القرآن في الصفحتين الأولين للمصحف، أما الصفحتان الثالثة والرابعة فهما متن دعاء القرآن داخل أشكال فنية مذهبة ومرصعة ومشعرة. وفي الصفحتين الخامسة والسادسة توجد سورة الفاتحة وبداية سورة البقرة، وقد كتبت الآيات بحبر أسود على أرضية خردلية اللون.

وصفحات مصحف محمد شفيق من ذات الأربعة عشر سطرا ولها حواشي مذهبة، وهو أيضا من جملة المصاحف القيمة التي نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامي.

٧- مصحف محمود الكاشاني:

في عام ١٩٥٠ ميلادية أهدي مصحف قيم إلى متحف الفن الإسلامي بالقاهرة من قبل الأسرة الحاكمة في مصر وبإسم الملك فؤاد الأول. وللمصحف المذكور جلد ملون باللون الأحمر القاني مرسوم عليه مجموعة من الورود بألوان قرمزية وصفراء وأوراق شجر خضراء على أرضية بنية اللون.

وقد كتب الكاتب الآيات القرآنية بحبر أسود والفواصل بين السطور مذهبة، وقد كتبت سورة الحمد بحبر ذهبي على أرضية لازوردية وسورة البقرة بحبر لازوردي على أرضية ذهبية ومزخرفة. وقد سجل الكاتب في نهاية المصحف إسم وتاريخ كتابته على النحو التالي:

"في يوم الأربعاء تاسع شهر جمادى الثاني من شهر وستة ١١٨٣ - العبد المحمود الكاشاني".

والمصحف المذكور مسجل تحت رقم ١٦٣٦٦ في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة وهو من القطع ٢٨، ١٧ × ٥ سم.

٨- مصحف محمد حسين اليزدي:

طبقا لما هو مدون في الصفحة الأخيرة من هذا المصحف فإن محمد حسين يزدي قد إنتهى من كتابته في شهر ربيع الثاني عام ١٢٨٦ هـ. وهو مسجل تحت رقم ١٨٠٨٢ في متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، وهو من جملة المصاحف التي نقلت من القصر الملكي "قصر القبة" في أول يناير ١٩٥٦.

وقد نسخ الكاتب آيات القرآن بحبر أسود على أرضية خردلية وذهب الفواصل بين السطور. وفي الصفحتين الأولين من المصحف كتب فهرست سور القرآن بلون أبيض على أرضية ذهبية، وبحبر قرمزي على أرضية سوداء. ونشاهد في الصفحتين الثالثة والرابعة سورتي الحمد والبقرة بين نقوش ذات لون ذهبي.

وقد رسم الكاتب والمذهب في الحواشي اليمنى واليسرى وأسفل الصفحات ذات الخمسة عشر سطرا من القطع

١٥, ٥ × ٢٠, ٥ سم تصاوير جامات بخطوط ذهبية على أرضية لازوردية، وقد تم تجليده بجلد بسيط أبيض اللون.

٩- مصحف مهدي الشيرازي:

هذا المصحف مذهب ومزين بدقة وبراعة وهو مسجل في دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٤٦ مصاحف، وطبقا لما ورد في الصفحة الأخيرة من المصحف فإن الكاتب نسخ نسخة وحيدة بإسم مهدي بن محمد الشيرازي وإنتهى من كتابتها في ليلة الجمعة الخامس والعشرين من شهر رمضان عام ١٢٨٣ هـ. وكتبت الآيات بحبر أسود والرموز بحبر قرمزي.

١٠- مصحفان من القرن الثالث عشر الهجري:

وهما من جملة المصاحف التي نقلت من قصر القبة إلى متحف الفن الإسلامي في أول يناير ١٩٥٦، الأول مسجل تحت رقم ١٨٠٩٦ في المتحف، وهو مذهب ومزين ببعض الرسوم، وصفحاته من القطع ٣٦ × ٢٢ سم ذات التسعة عشر سطرا.

والمصحف الثاني مسجل تحت رقم ١٨٠٨٦ في ١١٨ صفحة من القطع ١٤, ٥ × ٢٢, ٥، وله جلد أحمر قاني ومزين بأشكال هندسية لوزية الشكل وبألوان ذهبية وخضراء وقرمزية، وقد كتب الكاتب الآيات بحبر ذهبي على أرضية سوداء اللون. ويوجد بالصفحتين الأولين فهرست للآيات بين رسوم مذهبة ومرصعة. وقد أضاف الكاتب أيضا في حواشي الصفحات الروايات التي قيلت في أسباب نزول السور وخواصها باللغة الفارسية.

المراجع

- ١- تراث فارسي - ا. ح. اربري - ترجمة د/ محمد كفاي وآخرين - القاهرة ١٩٥٩.
- ٢- هنر خط وتذهيب قرآني - تأليف مارتين لينگز - ترجمه مهر داد قيومي بيد هندی - تهران ١٣٧٧ ش.
- ٣- كارنامه بزرگان ايران - نشره اداره كل انتشارات وراديو - تهران ١٣٤٠ ش.
- ٤- آثار ايراني در مصر - سيد محمد باقر نجفی - كلن - فوريه ١٩٨٩ م (إعتمدت إعتقادا أساسيا على هذا الكتاب في وصف المخطوطات المذكورة في البحث).
- ٥- الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي - زكي محمد حسن - القاهرة ١٩٤٠ م.
- ٦- الخط العربي - جذوره وتطوره - تأليف إبراهيم حمزة - الزرقاء - الأردن - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

إيران بين السيناريو الباكستاني، والسيناريو الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي

لواء أ. ح. متقاعد/ حسام سويلم

ضاعت عليها ثناء الحرب العراقية- الإيرانية، التي أجهدت إيران كثيراً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وإن استخلصت من هذه الحرب دروساً استراتيجية مهمة، أبرزها حتمية امتلاك السلاح النووي ووسائل إيصال، وبما يمكنها من ردع عدائها على المستويين الإقليمي والدولي، فهي من الناحية الرسمية تنفي أي نوايا لحلها لامتلاك سلاح نووي لأن ذلك - طبقاً لتصريحات قادة إيران السياسية والعسكرية - يتعارض مع عقيدتها الدينية، وأن برنامجها النووي ذو أهداف سلمية بحتة، وأن من حقها طبقاً لاتفاقية الحد من الانتشار النووي أن تمتلك تقنية نووية للأغراض السلمية لكن كثافة البرنامج النووي الإيراني من حيث منشآته، وحجم ما تشغله وتنتجه من أجهزة طرد مركزي، وتحركها في اتجاهين كلاهما يؤدي إلى امتلاك سلاح نووي: الأول وهو تخصيب اليورانيوم ٢٣٥، والثاني فصل البلوكينوم ٢٣٩، وما كشفت عنه الوكالة الدولية للطاقة النووية عن جوانب سرية في البرنامج النووي الإيراني وتصميمات أسلحة نووية، وربط ذلك بالأهداف والغايات القومية والاستراتيجية الإيرانية، وممارسات إيران على الساحتين الإقليمية والدولية، أعطى قناعة للرأي العام العالمي بأن إيران في طريقها لتصبح قوة نووية إقليمية، وأن لدى زعمائها وقادتها تصميم وإصرار على تحقيق هذا الهدف، مهما كلفها ذلك من أعباء، وما فرضه المجتمع الدولي عليها من عقوبات سياسية واقتصادية.. قد تصل إلى حد تعرضها لحرب مدمرة. وأنه لن يطول الزمن حتى تفاجئ إيران العالم بما سبق أن فاجأت به باكستان العالم، بالإعلان عن حيازتها سلاح نووي.

الغايات والأهداف القومية العليا لإيران
مثل الغاية والهدف القومي الأعلى لإيران في بسط هيمنتها

عندما قامت باكستان في ١٨ مايو ١٩٩٨ بالإعلان عن إجراء ثلاث تفجيرات نووية على سبيل التجربة رداً على تفجيرين نوويين للهند سبق ذلك بأيام، لم يشكل ذلك مفاجأة للعالم الذي كان يدرك أن باكستان في طريقها فعلاً لامتلاك سلاح نووي بعد أن امتلكت جميع مقومات هذا البرنامج، ومنذ بدأت مشوارها الطويل للحصول على سلاح نووي عقب أول تفجير نووي هندي عام ١٩٧٤، وحينها أعلن رئيس وزراء باكستان الراحل والفقار على بوتو مقتولته الشهيرة "سنأكل العشب ونحصل على القنبلة النووية". وبالفعل - وعلى أساس هذا القرار السياسي - تم وضع خطة البرنامج النووي الباكستاني، والثاني أشرف عليه العالم النووي عبد القدیر خان، كان مفاعل كاجوتا النووي هو جوهر هذا البرنامج، وبواسطته، وباستخدام تقنية تخصيب اليورانيوم بواسطة أجهزة الطرد المركزي، أمكن لباكستان خلال خمسة عشر عاماً أن تنتج كمية من اليورانيوم المخصب تجرى بها خمس تجارب نووية مختلفة القدرات تحت الأرض، بل وتصل إلى تقنين تحميل صواريخها الباليستية من طراز شاهين، برؤوس نووية، وتحقيق بالتالي الردع النووي المضاد في مواجهة الترسانة النووية الهندية، حيث تملك الهند ٦٠ رأس نووية في مقابل ٤٠ رأس نووية تملكها باكستان وطوال الخمسة عشر عاماً التي قضتهم فإن في بناء برنامجها النووي، حافظت على سرية برنامجها النووي في شقه العسكري، وأعلنت أن أهداف هذا البرنامج سلمية بحتة ولا تسعى لامتلاك سلاح نووي، حتى فاجأت العالم بتجاربهما النووية، وفرضت عليه الواقع النووي.

واليوم نرى إيران تسير في الأغلب على النهج الباكستاني، وإن كان بوتيرة أسرع من باكستان لتعرض ثمانى سنوات

على منطقة الشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا، خاصة المتاخمة لها، سياسياً وأمنياً واقتصادياً وأيديولوجياً، انطلاقاً من مفهوم عقائدي بأنها قوة إقليمية عظمى مؤهلة حضارياً بقيادة دول المنطقة، وذلك بحكم ما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية ضخمة (سكان ٧٥ مليون نسمة، مساحة ٦, ١ كم ٢، ثروة نفطية فور عائدات ٢٠ مليار دولار سنوياً، حضارة فارسية قديمة).

وكان هذا الهدف واضحاً إبان حكم الشاه، وإن كان البعد العرقي الفارسي آنذاك متحكماً في السلوك الإيراني أكثر من البعد الديني الشيعي، ولكن بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ تحكم البعد الديني المذهبي والشيعي في بلورة هذا الهدف، إلى جانب البعد العرقي الفارسي، وهو ما تمثل في هدف تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى غداة انتصار الثورة، وما ترتب على ذلك من نشوب حرب الثمان سنوات بين إيران والعراق، والتي خلالها تعطل هدف تصدير الثورة، حيث انشغل نظام الحكم في طهران بمواجهة الصراع المسلح الذي فرضه عليه نظام حكم صدام حسين في العراق. ولكن بعد أن أعادت إيران بناء قواها العسكرية التقليدية وفوق التقليدية، وبسيطرة المتشددين على نظام الحكم في طهران، وعلى رأسهم أحمدى نجاد، بعد سيطرتهم على آليات صنع القرار في إيران وأبرزها مجلس الشورى، أعادت إيران صياغة غاياتها وأهدافها القومية، ورسمت استراتيجيتها لتحقيق هذه الأهداف، مستفيدة من المتغيرات السياسية التي وقعت في البيئتين الإقليمية والدولية، خاصة التورط الأمريكي العسكري في أفغانستان والعراق، بروز حزب الله كقوة سياسية وعسكرية طاغية في لبنان، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فقدمت إيران نفسها على الساحة الإسلامية - بشقيها السني والشيعي - باعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة المدافعة عن القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية في وجه الاعتداءات الإسرائيلية والأمريكية، بينما تقاعست الدول الإسلامية الأخرى عن هذا الواجب، وحافظت على علاقات طيبة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

السياسة الإيرانية لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية

تشديد قبضة النظام الديني الحاكم في الداخل، والقضاء على قوى المعارضة الداخلية المتمثلة في الإصلاحيين والمعارضين داخل طبقات المثقفين والطلبة، والقوى الانفصالية العرقية والطائفية في محافظات إيران الحدودية.

١- دعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة في البلدان العربية والإسلامية ومساعدتهم في الوصول إلى الحكم، بدءاً ببلدان الخليج العربية ولبنان (وهو ما نراه دعم حزب الله في لبنان، وأحزاب الله الخليجية) ثم في باكستان.

٢- تبني القضية الفلسطينية، ودعم حركة حماس في غزة باعتبارها نواة دولة إسلامية في فلسطين.

٤- دعم الأحزاب أو الحركات السياسية المعارضة السنية في الدول العربية والإسلامية، خصوصاً ذات التوجه الإسلامي الأصولي (مثل الإخوان المسلمين، وحركة طالبان، والمنظمات الفلسطينية المتشددة وعلى رأسها حماس).

٥- التعاون مع التنظيمات الإرهابية العالمية - وأبرزها القاعدة - بهدف ضرب المصالح الأمريكية، والدول المتعانة مع الولايات المتحدة على الساحتين الإقليمية والدولية، إلى جانب القوى اليسارية في العالم (كوبا وفنزويلا).

٦- بناء شراكة استراتيجية قوية مع سوريا في الشرق العربي، باعتبار تقارب المذهب الشيعي مع المذهب العلوي الحاكم في سوريا، وما تعانیه الدولتان من عزلة إقليمية، وتهديد إسرائيل لكل من إيران وسوريا.

٧- بناء مصالح اقتصادية مشتركة مع روسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي لمساندة إيران سياسياً وعسكرياً في صراعها ضد الولايات المتحدة.

استراتيجية العسكرية الإيرانية لتحقيق الأهداف القومية والاستراتيجية

رسمت إيران لنفسها استراتيجية عسكرية الأبعاد لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، وحددت لنفسها هدفاً استراتيجياً يتمثل في الآتي: "حماية وجود إيران ونظام حكمها الديني وجهودها من أجل توسيع نفوذها في منطقة الخليج ودائرة مجالها الحيوي في منطقة وسط وغرب وجنوب آسيا، وتأمين بناء قدراتها الذاتية في جميع المجالات، وحماية تحالفاتها السياسية والاستراتيجية الخارجية، ومنع أعدائها من خلق مواقف تهدد الأمن الإيراني في المداخل والخارج، والعمل على إجهادها مبكراً، مع امتلاك قوة ردع عسكرية تقليدية وفوق تقليدية خاصة في البر والبحر ذات مصداقية عالية تكفل ردع أعداء إيران عن التعدي عليها، مع الاستعداد لشن ضربات وقائية استباقية داخل وخارج إيران تقضي على مصادر التهديد قبل وقوعه".

وقد حددت إيران لنفسها دائرة مجال حيوي تمتد من الهند وباكستان شرقاً إلى المغرب غرباً، ومن بلدان آسيا الوسطى وتركيا وحدود روسيا شمالاً، إلى المحيط الهندي، وباب المندب جنوب البحر الأحمر ووسط أفريقيا جنوباً.

تحددت معالم الاستراتيجية العسكرية الإيرانية في الآتي:

١- التوسع الكمي في بناء التشكيلات المسلحة النظامية، وتسليحها بأحدث أسلحة ومعدات روسية الصنع (٢٥ فرقة مشاة ومدربة وميكانيكية وقوات خاصة).

٢- بناء قوة الحرس الثوري لحماية النظام الحكام، موازى للقوة النظامية وله أفرع برية وبحرية ونفوذ أمني وسياسي

قوى داخل وخارج إيران، ومستول عن المشروعات الاستراتيجية والأمنية لإيران (البرنامج النووي، الدفاع الجوي، أنشطة إيران المسلحة الخارجية في لبنان وغزة والخليج .. إلخ)، تبلغ قوته ٢٠٠ ألف فرد، موزعين بين وحدات برية (٢٠ فرقة)، ووحدات بحرية لديها أكثر من ١٥٠ لنش مسلح، ولنشات سريعة انتحارية، بالإضافة إلى ١٠,٠٠٠ من عملاء فيلق القدس متواجدين في الدول العربية والإسلامية يشكلون خلايا نائمة.. وجميع أفراد الحرس الثوري من المؤهلين أيديولوجياً للدفاع عن الثورة الإيرانية وتحقيق أهدافها في الموت في سبيل ذلك.

٣- بناء احتياطي قوى من شباب متطوعي (الباسيج) صغار السن، المؤهلين عقائدياً لتنفيذ مهام قتالية داخل وخارج إيران دفاعاً عن الثورة الإيرانية وتحقيق أهدافها، وعلى استعداد لتنفيذ مهام انتحارية عند اللزوم، ويبلغ تعدادهم عند استكمال التعبئة حوالي ٤ مليون فرد.

٤- التوسع الأفقي في القوات المسلحة النظامية والشبه عسكرية، لتعويض التخلف النوعي والكيفي الذي تعاقبه إيران في مواجهة كل من القوات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، مع استغلال المنظمات والمليشيات التابعة لإيران في الدول العربية لتهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة (حزب الله، حماس، طالبان.. إلخ).

٤- الارتقاء بالبعد النوعي في مستوى الكفاءة القتالية بالحصول على أنظمة تسليح دفاعية ذات تقنية عالية من دول كبرى مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية، مثل الصواريخ المضادة للصواريخ والطائرات والسفن والدبابات) لتحديد عناصر القوة الهجومية لدى أعداء إيران- خاصة في المجال الجوي- مع تطوير أنظمة القيادة والسيطرة.

والاتصالات والاستخبارات، وتحسين قدرات ماليها من طائرات أمريكية (F-4, F-5, F-14) من أيام الشاه بتحديثها.

٦- تعزيز استراتيجية الردع بإدخال السلاح النووي فيها إلى جانب السلاحين الكيماوي والبيولوجي، ووسائل إيصالهم الصاروخية والجوية لمسافات تغطي دائرة المجال الحيوي الإيراني، والاعتماد على الصواريخ الباليستية (عائلة شهاب) كسلاح ردع استراتيجي يعوض تخلف قواتها الجوية في مواجهة تفوق القوات الجوية الأمريكية والإسرائيلية.

٧- تحقيق اكتفاء ذاتي من الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، من خلال بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية تغنيها عن الاعتماد على الخارج، خصوصاً في حالات الخطر والحصار.

٨- نشر الأهداف الاستراتيجية والعسكرية على كل مساحة إيران، وتحصينها وتعزيز الدفاع الجوي والبري

عنها، ربما يصعب قصفها وتدميرها بأعمال قتال جوية برية ومعادية.

٩- الاستعداد لإدارة حرب دفاعية طويلة - داخل إيران وفي دائرة مجالها الحيوي تستهدف استنزاف قدرات وقوى الولايات المتحدة في المنطقة، وبما يجبرها على التفاوض مع إيران طبقاً لشروط الأخيرة.

السياسة الإيرانية في إدارة الأزمة النووية لا يختلف أسلوب النظام الإيراني الحاكم في إدارة الأزمة النووية عن الأسلوب الذي اشتهر به تاجر البازار في إدارة صفقاته حتى يحصل على أفضل شروط له، وأيضاً صانع السجاد الإيراني الذي يصبر سنوات في صناعة السجادة الواحدة حتى يخرجها على النحو الذي يريده. وفي هذا الإطار يمكن رصد الملامح الآتية للسياسة الإيرانية في إدارة الأزمة النووية:

١- الإصرار سياسياً وإعلامياً على أن البرنامج النووي الإيراني ذو أهداف سلمية بحتة، وليس له أهداف عسكرية أو جوانب عسكرية سرية مخفية عن الوكالة الدولية للطاقة، وتكذيب ونفي كل ما ينشر عن الأهداف والجوانب العسكرية لهذا البرنامج، وأن أي أهداف أو أنشطة نووية عسكرية تتعارض مع العقيدة الإسلامية التي يلتزم بها النظام الإيراني الحاكم.

٢- إطالة زمن التفاوض مع المجتمع الدولي وإجهاذه، وبما يمكن إيران من الحصول على الوقت اللازم لإنجاز برنامجها النووي في جانبها العسكري، ثم فرضه على العالم عند اللزوم.

٣- الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال إثارة المشاكل الأمنية لهما من وراء الستار، خاصة في العراق وأفغانستان، ولبنان وغزة، وبما يجبرهما على التفاوض مع إيران وإدخال الملف النووي في زمرة الملفات الأخرى العالقة بين إيران والولايات المتحدة، وذلك في إطار صفقة شاملة أبرزها أن يكون لإيران دوراً رئيسياً في ترتيبات الأمن الإقليمية، خاصة في منطقة الخليج، إلى جانب ضرورة التشاور معها إزاء الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية النهائية في العراق، وبما لا يلغى النفوذ الإيراني هناك، وأن ترفع الولايات المتحدة والدول الأوروبية كافة العقوبات المفروضة على إيران، ويسحب ملفها من مجلس الأمن، إلى جانب الإفراج عن أرصدها المجمدة في هذه الدول، وإقامة علاقات سياسية طبيعية وعلاقات اقتصادية متميزة مع إيران، وتسليم عناصر المعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق (بجاهدي خلق) إلى السلطات الإيرانية، والتوقف عن دعم عناصر المعارضة للنظام الإيراني داخل وخارج إيران، والأهم من ذلك إعطاء ضمانات بعدم تهديد نظام الحكم الديني في إيران، والامتناع

عن إثارة الأقليات العرقية والمذهبية الكبيرة في المحافظات الحدودية ضد نظام الحكم (العرب في خوزستان في الجنوب، البوشى في بالوشستان في الشرق، الأذريين في أذربيجان بالشمال، والأكراد في كردستان في الغرب).

مع الاعتراف بحق إيران في امتلاك برنامج نووى ذو أغراض سلمية، وحق إيران في رعاية واحتضان جماهير الشيعة على المستوى العالمى، وذلك مقابل توقف إيران عن إثارة المتاعب للولايات المتحدة في بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والامتناع عن دعم ومساندة التنظيمات الإرهابية على الساحة العالمية (خاصة تنظيم القاعدة) أو إيواء عناصرها.

٤- وفى إدارة الأزمات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، تحرص إيران على الوصول إلى حافة الهاوية دون السقوط فيها، والاقتراب من الخطوط الحمراء دون اجتيازها، والتصدى للأمريكيين وحلفائهم دون إعطائهم المبرر العمل والشرعى لشن الحرب على إيران.

٥- إعطاء أولوية مطلقة للمحافظة على نظام الحكم الدينى في إيران، مع الاستعداد فى أسوأ الأحوال لتقديم تنازلات فى باقى قضايا الصراع معها، بما فيها الملف النووى، ولكن ليس على حساب سلامة وبقاء النظام الحاكم.

الضغوط الجديدة التى تتعرض لها إيران

إلى جانب العقوبات الاقتصادية والسياسية التى فرضها مجلس الأمن الدولى على إيران (أربعة قرارات) بسبب عدم توقفها عن تخصيب اليورانيوم، تتعرض إيران لمجموعة جديدة من الضغوط السياسية والعسكرية من جانب كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تتمثل فى الآتى:

١- تكثيف الوجود العسكرى البحرى الأمريكى فى الخليج وخليج عمان، والمتمثل فى أربعين قطعة بحرية، بينها مجموعة حافلة طائرات (عليها ١٦٠ مقاتلة) و٣ غواصات و٤ مدمرات مسلحين بصواريخ كروز (توماهوك) وإجراء مناورات بحرية وجوية مكثفة فى مياه الخليج، إلى جانب نوايا أمريكية بزيادة حجم القوات الأمريكية فى أفغانستان بـ ٤,٠٠٠ جندي، إضافة إلى تكثيف الوجود العسكرى الجوى الأمريكى فى القواعد الجوية فى بلدان آسيا الوسطى (أذربيجان، قزجيزيا، تركيا)، وتزويد القاعدة الجوية فى أنجربليك بحوالى ٩٠ قنبلة نووية تكتيكية B61-11.

٢- كما كشفت جيروزاليم بوست الإسرائيلية النقاب عن أن سلاح الطيران الإسرائيلى يبحث شراء قنبلة ذكية جديدة وتسمح للطائرات المقاتلة بإصابة أهداف فى دمشق وبيروت بدون أن تغادر المجال الجوى الإسرائيلى، وبالتالي ضرب الأهداف الإيرانية من مسافات بعيدة عن مدى صواريخ الدفاع الجوى الإيرانية. وهذه القنبلة الذكية قيد التطوير فى

شركة بوينج الأمريكية سلاح الطيران الاسترالى طراز "جى. دى. أم. آى. آر" وهى الأكثر دقة فى التوجيه عالمياً، إضافة لحصول إسرائيل على ١٠٠٠ قنبلة ذكية GBU-39 موجهة ذاتياً وقضائياً، وقادرة على اختراق تحصينات على عمق ٣٠ متراً ووزنة ٣٥ كجم مواد منفجرة.

٣- تدعيم إسرائيل بسلاحها الجوى بامتلاك ٧٥ مقاتلة أمريكية جديدة F-٣٥ بصفقة قيمتها ١٥,٢ مليار دولار، بالإضافة إلى ١٠٢ مقاتلة F-١٦ ليكون لدى إسرائيل فى عام ٢٠٠٩ حوالى ٦٠٠ مقاتلة حديثة (F-15, F-16, F-35) إلى جانب ٢٥٠ مقاتلة احتياط (كافير، سكاي هوك).

٤- قيام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بنظام رادار أمريكى متطور FBX-T يعمل بنظام X-Band، يبلغ ارتفاع هوائياته (٢ هوائى) ٤٠٠ متر، تم نصبه فى منطقة النقب بواسطة أطقم أمريكية تتولى تشغيله، وذلك بهدف زيادة قدرة إسرائيل على رصد الصواريخ الباليستية المعادية أربعة أضعاف. حيث يمكنه رصد أى هدف معادى حتى وإن كان بحجم كرة البيسبول على مسافة ٤٧٠٠ كجم لينقل بياناته إلى وحدات الدفاع الصاروخى الإسرائيلية (باتريوت باك ٢،٣ وحيثس / السهم) خاصة بعد تطوير الذخير، وبما يمكن من اعتراض الصواريخ الإيرانية (شهاب) بعد خمسة دقائق من انطلاقها، أى فى منتصف المسافة وقبل أن تصل إلى أراضى إسرائيل، حيث يستغرق الصاروخ شهاب ١٥ دقيقة حتى يصل إلى إسرائيل. هذا بالإضافة لقيام إسرائيل بتطوير أنظمة أخرى مضادة للصواريخ قصيرة المدى قادرة على اعتراض الصواريخ كاتيوشا ومثيلتها التى تخلق على ارتفاعات منخفضة (مثل النظام الأمريكى سكاي جارد، ونظام القبة الحديدية) إلى جانب النظام الأمريكى ثاد، وذلك بعد أن أعلنت إسرائيل امتلاك حزب الله لحوالى ٣٠,٠٠٠ صاروخ أرض/ أرض قصير ومتوسط المدى.

٥- قيام حوالى ١٠٠ مقاتلة إسرائيلية طرازات (F-15, F-16) بإجراء مناورات بعيدة المدى، حلقت فيها على مسافات طويلة وصلت إلى حدود اليونان، وجبل طارق فى الغرب، بعد أن زودت إسرائيل مقاتلاتها بخزانات وقود إضافية. كما أجرت إسرائيل مناورات داخلية بالاشتراك مع الولايات المتحدة لتأمين الجبهة الداخلية، برز فيها سرعة الإنذار بهجوم صاروخى إيرانى، وذلك بعد ربط مركز الإنذار الإسرائيلى بمركز الإنذار الأمريكى فى كولورادو، بحيث يتلقى المركزان الإنذار من أقمار الإنذار الأمريكية فى وقت واحد. وكذلك تم التدريب على عمليات اعتراض الصواريخ الباليستية المعادية بواسطة وحدات الصواريخ المضادة للصواريخ، ودور أجهزة الدفاع المدنى فى مواجهة آثار الهجمات الصاروخية المعادية، وأعمال الإنقاذ ويظهر

الأفراد والمنشآت والأفراد في حالة تلوثهم بغازات الحرب الكيماوية أو مواد بيولوجية (حيث تقدر إسرائيل أن إيران ستهاجمها بحوالي ١٠٠ صاروخ شهاب، كل مسلح برأس كيماوية قادرة على تلويث ٥٠ هكتار، بإجمالي ٥٠٠٠ هكتار في المنطقتين الساحلية والوسطى المكتظتين بالسكان والأهداف الاستراتيجية).

٦- إعلان إسرائيل عقد صفقة جديدة مع ألمانيا لبناء غواصتين إضافيتين طراز (دولفين) مسلحتين بصواريخ كروز نووية، ليصبح لديها خمسة غواصات من هذا الطراز هدّدت إسرائيل بنشرهم في مياه خليج عمان لقصف إيران نووياً في حالة تعرض إسرائيل لقصف صاروخي من قبل إيران سواء برؤوس تقليدية أو فوق تقليدية؟

٧- الضغط الأمريكي والإسرائيلي على روسيا لكي تمتنع عن تزويد إيران بصواريخ أرض جو S-300، قادرة على اعتراض طائرات مقاتلة على ارتفاع ٣٠ كجم ويصل مداها إلى ١٥٠ كجم، والرادار الخاص بهذا النظام قادر على رصد أهداف عدة والاشتباك معها في وقت واحد، وبما يجد من الهجمات غير الأمريكية والإسرائيلية، وقد توجه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى موسكو للضغط عليها لكي تمتنع عن بيع هذا النظام لأي من إيران أو سوريا، وذلك مقابل أن تمتنع إسرائيل عن تسليح وتدريب جيش جورجيا، وتغلق قاعدتها الجوية هناك.. وقد حدثت بلبلة حول صفقة هذه الصواريخ، فبينما أعلن نائب رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني إسماعيل كوثري أن "روسيا بدأت بتسليم إيران منظومات S-300 دفاعية صاروخية" نفت مصادر في قطاع تصدير الأسلحة في روسيا ما أعلنه المسئول الإيراني، وأن ما يجري حالياً هو توريد أنظمة دفاعية لإلى إيران ومنها منظومات أرض/جو طراز Tor-M1 سبق تصديرها لإيران وسوريا. ولكن مسئول عسكري روسي أفاد أن صواريخ S-300 ستسلم إلى إيران قريباً من مخازن وزارة الدفاع الروسية.

إيران ترد بتجربة الصاروخ (سجيل)

وفي مواجهة تطوير إسرائيل لصاروخها الباليستي (أريحا-٣) ليصل مداه إلى ٣٠٠٠ كجم، وبما يمكنه من المشاركة مع المقاتلات الإسرائيلية "في قصف إيران أعلنت إيران في ١٢ نوفمبر الماضي عن قيام الحرس الثوري بإطلاق تجربة صاروخية بواسطة صاروخ باليستي متوسط المدى أطلقت عليه إيران (سجيل) يعمل بالوقود الصلب، وذلك أثناء المناورات التي أجريت في مدينة (مروان) الحدودية الغربية والقرية من العراق، ومناورات عسكرية أخرى في منطقة (جيرفت) بجنوب إيران، أعلن خلالها تطوير الطائرة (إيران ١٤٠) خاصة بمهام الدوريات البحرية ونقل

الركاب.

ومن المعروف أن إيران في تطويرها لترسانتها من الصواريخ الباليستية تنقل التقنية الروسية والكورية الشمالية، (الصاروخ سكود -ب- يماثل شهاب-١) والصاروخ سكود-سي يماثل شهاب-٢، والصاروخ فودنج-A يماثل شهاب-٣ والصاروخ نودونج-B يماثل شهاب-٤، والصاروخ تايدونج-٢ يماثل شهاب-٦، وإن كانت إيران توقفت عملياً عند تطوير شهاب-٤) وجميع هذه الصواريخ تعمل وكأنها بالوقود السائل (يتكون من خليط يضم نوع من الكيروسين وحامض النتريك لتوليد الأكسجين، وكل منهم منفصل عن الآخر، وعند الإطلاق يتم خلطهم معاً في الموقع من خلال شاشات إلى داخل المحرك، ولذلك يحتاج إطلاق الصاروخ إلى وقت إضافي للتجهيز قبل الإطلاق، ومن ثم وقت إضافي عند الانتقال من موقع إلى آخر، وجميع الصواريخ من عائلة شهاب المتواجدة حالياً في إيران من أصل كوري شمالي تعمل بالوقود السائل) أما الصاروخ الباليستي الجديد (سجيل) والذي قيل أنه نوع جديد من شهاب-٣، فإنه يعمل بالوقود الجاف (من مواد قاذفة مركبة بحمض بالمحرك تتكون من أمونيوم بيركلوزيد + بودرة ألومنيوم + نترات بوتاسيوم) وهذه تقنية جديدة لم يسبق أن دخلت في تصنيع الصواريخ شهاب، مما يدل على أنها مستوردة من روسيا وليس من كوريا الشمالية، وتستهدف زيادة دقة الإصابة مع تقليل الزمن اللازم لتشغيل وحدة الصواريخ وانتقالها ودخول صناعة الصواريخ الإيرانية مرحلة العمل بالوقود الجاف متعدد داخل المحركات. وتشير تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية إلى أن إيران قد ضاعفت حجم ترسانتها الصاروخية من طراز (شهاب) ليصل حجمها حوالي ٤٠٠ صاروخ من نوعيات مختلفة.

هل تملك إيران سلاح نووي خلال ثلاثة أشهر؟

منذ صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية في نوفمبر الماضي والذي أشار إلى الفشل الدولي في وقف تخصيب اليورانيوم، وكشف عن نجاح إيران في إنتاج ٦٣٠ كجم من اليورانيوم ضعيف التخصيب، اهتم أجهزة الاستخبارات الغربية والإسرائيلية بدراسة وبحث الإجابة على سؤال مهم حول مدى اقتراب طهران من صنع القنبلة النووية، حيث تقاطعت تقديرات هذه الأجهزة عند تقدير فترة ثلاثة أشهر (فبراير ٢٠٠٩) بعدها سيكون لدى إيران حجم من اليورانيوم ٢٣٥ ذو نسبة تخصيب فوق ٥٠٪ وبما يمكن إيران من امتلاك سلاح نووي في منتصف عام ٢٠٠٩.

وفي بداية شهر ديسمبر الحالي ٢٠٠٨ صدور تقرير برلماني فرنسي أعد بإشراف النائب الاشتراكي جان لوى بيانكو توقع

لإيران أن تصنع أول قنبلة نووية بين عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠، وكان لافتاً أن هذا التقرير انضم أيضاً إلى استنتاجات التقارير الأخرى التي تؤكد كلها على أن هدف البرنامج النووي الإيراني عسكري، وجاد في التقرير الفرنسي أن طهران نجحت في تخصيب ١٦٠٠ كجم يورانيوم بنسب مختلفة. أما أخطر ما جاء في هذا التقرير أن الإيرانيين يملكون تصميمات صنع رأس نووية صاروخية حصلوا عليها من شبكة عبد القدير خان الباكستانية، مضيفاً أنهم نجحوا في تطوير برنامج قنابل مصغرة أو مدججة، وهو ما أثار تساؤلات حول حقيقة انتقال الإيرانيين من تخصيب اليورانيوم بنسب منخفضة إلى نسب عالية ضرورة الاستخدام العسكري، وكذلك قدرتهم على إجراء تجربة نووية ناجحة وصنع سلاح نووي مصغر؟ وبعض هذه الشكوك مازالت تظهر في تساؤلات خبراء نوويين نافذين مثل ديفيد أولبريت الخبير في معهد العلوم والأمن الدولي، حيث يؤكد على أن إيران لم تصل بعد إلى نقطة اللاعودة في امتلاك التكنولوجيا النووية، وأن إيران لم تخصب بعد الكميات اللازمة من اليورانيوم لصنع أول قنبلة.

وفي حسابات هؤلاء أنه بالعودة إلى رقم الكمية المنتجة الواردة في تقرير الوكالة الدولية، وإلى حقيقة أن أجهزة الطرد المركزي الإيرانية تنتج يومياً ما بين ٢-٢,٥ كجم يورانيوم، فإنه يمكن القول بأن ثلاثة أشهر ستكون كافية لحصول إيران على ما يكفي لصنع أول قنبلة نووية (٨٠٠ كجم)، ويمكن لهذه الفترة أن تطول إلى ٤-٣ أشهر أخرى، وأن هذه الحسابات مبنية على اعترافات إيرانية رسمية بكمية اليورانيوم وعدد أجهزة الطرد المركزي العاملة في مصنع ناتانز، ولكن لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتمال الجدي بوجود مصانع أخرى لتصنيع أجهزة الطرد المركزي وإجراء عمليات تحويل اليورانيوم إلى غاز UF-6 (مثل المعلن عنه في أصفهان)، وعمليات تخصيب اليورانيوم (مثل المعلن عنه في ناتانز)، بالإضافة لمخونات بكميات أخرى من اليورانيوم المخصب بدرجات مختلفة غير مصرح بها، إذ تشير المعلومات عنه في ناتانز، بالإضافة لمخزونات بكميات أخرى من اليورانيوم المخصب بدرجات مختلفة غير مصرح بها، إذ تشير المعلومات الاستخبارية أن إيران تملك أكثر من عشرة آلاف جهاز طرد مركزي P-2، P-1، خلاف الكميات المعلن عنها (٦٠٠٠ جهاز)، كما تشير التقارير إلى استمرار رفض الإيرانيين فتح منشأة (آراك) أمام التفتيش الدولي والتي يتم فيها فصل البلوتونيوم ٢٣٩ وتصنيع الماء الثقيل.

ويزيد من الشكوك حول النوايا الإيرانية ما أعلنه محمد قاناد نائب مدير منظمة الطاقة النووية الإيرانية، أن إيران تعتزم بناء خمسة مفاعلات نووية جديدة في غضون الأعوام

الخمس المقبلة، وذلك لتوفير ١٠٪ من احتياجات إيران من الطاقة، أي ما يوازي ٢٠ ألف ميجاوات تقريباً، مشيراً إلى أن بلاده تحتل الآن المرتبة السابقة بين الدول القادرة على إنتاج غاز هيكسوفلورايد اليورانيوم UF-6 الذي يستخدم في إنتاج الوقود النووي المستخدم في المفاعلات النووية وتصنيع الأسلحة النووية.

هل تطبق إيران السيناريو النووي الباكستاني؟ مع قرب دخول الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما البيت الأبيض في يناير ٢٠٠٩، وإعلانه المسبق أنه وإن كان سيفتح باب التفاوض في جميع الملفات مع إيران، وتقديم حوافز جديدة لها مقابل إصراره وتصميمه على أن توقف إيران عمليات تخصيب اليورانيوم، أربك كثيراً حسابات الإيرانيين، ورهاناتهم على فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة وإبرام صفقة كبرى معها. وبدأت تسود في طهران مشاعر خيبة وإحباط مع التقارير الجديدة مما يمكن أن تكون عليه استراتيجية أوباما الشرق أوسطية، وتحديد الإيرانية، مع تخوف حقيقي من ألا يكون الرئيس الأمريكي الجديد رئيس حوار وسلام وصفقة، بل قد يكرر مع إيران ما فعله بوش في العراق. ومع تحليل التقارير القادمة من واشنطن حول سياسة أوباما المتوقعة حيال إيران، ورصد التحركات الأمريكية والدولية المستجدة، خرج مسئولون إيرانيون باستنتاجات متناقضة مع رهاناتهم الأولية، وبدأ الكثيرون منهم يدعون إلى الاستعداد لمواجهة مرحلة صعبة وحاسمة ستطلق مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة. حيث يعتقد أصحاب التيار الراديكالي المتشدد أن كل المؤشرات توصي بأن طهران تجد نفسها اما عصا دولية غليظة تشمل كل وسائل الضغط السياسي والاقتصادي والمالي والنفطي، وتجعل في الخيار العسكري أكثر من مجرد "فرصة أخيرة". ولذلك يضغط أصحاب هذا التيار لإعداد سيناريو مواجهة مختلف عن سيناريو المعتدلين الذين يراهنون على الحوار ومقايضة النووي في الحد الأدنى بحد أقصى من ضمان الهيمنة والطموحات، حيث يدعوا المتشددون إلى عدم الثقة بالعروض الغربية، ومنح الأولوية للحصول على القنبلة النووية والرهان عليها لفرض الهيمنة وشروط إيران، وذلك بإجراء تجربة نووية يعلن عنها، وربط استخدام إيران للسلاح النووي بخطوط حمراء تتعلق بأني كيان إيران ومصالحها الإقليمية. ولهذا يدعوا هذا الفريق صانعي القرار في طهران أن يصبوا اهتمامهم ليس على تقديم عرض الصفقة الكبرى والتنازل في النووي، بل على مواجهة السيناريو الأسوأ واستخدام النووي كأمر واقع. وفي رأي بعض الخبراء الأوروبيين أن إيران لم تعد تنافس في كيفية خوض مفاوضات الحوار مع الإدارة الأمريكية الجديدة، بل انتقلت

في الفترة الأخيرة إلى استئناف البحث في السيناريوهات العسكرية، وفي إعداد خطة رديفة لمواجهة ما باتت تعتبره مؤامرة ضد النظام الإيراني الحاكم.

وتشير تقارير صادرة عن أجهزة الاستخبارات الغربية إلى أن طهران قد اتخذت قرار فتح مواجهة استباقية بتقليد ما حصل مع الهند وباكستان عبر فرض قدراتها النووية كأمر واقع، وفرض نفسها كقوة نووية جديدة، بحيث تسقط كل السيناريوهات المعدة لإرغامها على وقف التخصيب، والتخلي عن البرنامج النووي، وبالتالي تسقط كل احتمالات توجيه ضربة عسكرية لبلد بات يمتلك فعلاً سلاحاً نووياً. ولذلك أصدر مرشد الثورة على خامنئي أمره لوكالة الطاقة النووية الإيرانية والمسؤولين عن البرنامج النووي السري بتسريع خطوات إنجاز امتلاك التكنولوجيا النووية العسكرية، وكشف ذلك أمام العالم بإجراء أول تجربة نووية تضع حداً لكل التساؤلات، وتحسم أمر حيابة إيران على سلاح نووي.

ولقد أصبح هذا السيناريو يشكل كابوساً للدول الغربية وروسيا أيضاً، لاسيما وأن المعلومات الواردة من داخل إيران لعبت دوراً في التحول المستجد في مواقف أوباما تجاه طهران، وفي التشدد المفاجئ الذي أظهرته عدة دول في التعامل مع إيران، ومنها دول معروفة بمواقف معتدلة مثل ألمانيا وإيطاليا أصبحت تؤيد فرض عقوبات دولية أكثر تشدداً على إيران، بل ومطالبة أوباما بموقف أكثر حزماً، وقد انعكس هذا التحول في المناقشات الأخيرة التي شهدتها مجلس الأمن ومشاركة الدول الخمس الكبرى - بما فيها روسيا والصين - في العمل معاً لإعداد خطة عمل لمنع دخول إيران النادي النووي عتوة. وتحاول أجهزة الاستخبارات الغربية والروسية والصينية الإجابة على سؤال مهم وهو ماذا لو أعلنت إيران فجأة حصولها على سلاح نووي، أو أجرت تجربة نووية؟! وللإجابة على هذا السؤال تبذل الأجهزة الاستخباراتية جهوداً كبيرة لمعرفة المستوى الحقيقي الذي وصلت إليه إيران في تخصيب اليورانيوم، وفي امتلاك تقنية تطوير رأس صاروخ باليستي نووي.

وستكون التجربة النووية الإيرانية - فيما لو أجريت أو أعلنت طهران امتلاكها سلاح نووي دون تجربة حية اكتفاء بالتجارب المعملية - بمثابة الامتحان الأخطر الذي سيواجهه أوباما في الأشهر الستة الأولى من عهده، كما توقع له نائبه جوزيف بايدن، أو في الأيام الأولى كما يتوقع له بعض الخبراء الذين يتحدثون منذ الآن عن أزمة ستواجهه أوباما من جانب إيران، ستكون أخطر من أزمة الصواريخ الروسية في كوبا التي واجهت الرئيس الأمريكي جون كينيدي عام ١٩٦٢. المعتدلون في إيران يجذبون سيناريو الردع بالشك

الإسرائيلي

وفي مواجهة مخاطر السيناريو الباكستاني والهندي السابق، والذي قد يدفع إدارة أوباما وإسرائيل إلى توجيه ضربة عسكرية ضد إيران لوضع نهاية حاسمة لبرنامجها النووي، وإذا ما حدث ذلك فإن مثل هذه الضربة ستكون قوية وقد تستمر أياماً وستؤدي بالضرورة إلى خلخلة أركان نظام الحكم الديني القائم في إيران، لأنها ستؤدي بالضرورة إلى ضرب أهداف استراتيجية وعسكرية أخرى خلاف المنشآت النووية.. مثل مناطق تمركز الحرس الثوري - خاصة قواته البحرية - ووحدات الصواريخ شهاب، منشآت تصنيعه، ومراكز القيادة والسيطرة السياسية والاستراتيجية، ووسائل الدفاع الجوي والقواعد الجوية والمطارات، والمصانع الحربية، وقد تطول العملية العسكرية المنشآت النفطية أيضاً. وفي ضوء رد الفعل الإيراني ضد القوات الأمريكية في الخليج وإسرائيل عقد تلجأ الولايات المتحدة وإسرائيل إلى استخدام ما لديهم من أسلحة نووية تكتيكية ضد إيران لحسم الحرب نهائياً، وحتى لا يقعوا في مستنقع حرب الاستنزاف التي تستهدف إيران توريط الولايات المتحدة فيه على النحو الجاري في العراق وأفغانستان، وهو ما يعني في المحصلة النهائية ليس فقط نهاية نظام الحكم الديني في إيران، ولكن - وهو الأخطر - إحداث تدمير شبه كلي لإيران يعيدها خمسين سنة إلى الوراء.

وفي مواجهة هذه المخاطر ينصح المعتدلون في نظام الحكم الإيراني، ودوائر صنع القرار المؤثرة - وهم قلة - ألا تلجأ إيران إلى السيناريو السابق، ومن المفضل أن تتبع السيناريو الإسرائيلي المنفذ حتى الآن، وهو استراتيجية الردع النووي بالشك، أو (القنبلة في القبو). بمعنى أن إيران تمتلك حالياً المعرفة التقنية اللازمة لتصنيع سلاح نووي، وتصميمات تصنيع رأس نووي صاروخي، وجميع وسائل الإنتاج التي تمكنها من ذلك، وقادرة على تنفيذ ذلك خلال فترة زمنية محدودة، لاسيما وأنه من المعروف أن من يملك تقنية وسائل تخصيب نسبة ٥٪ يورانيوم، قادر بالتالي إذا ما أراد أن يصل بالتخصيب إلى نسبة ٩٠٪ وأعلى، ولكن على إيران أن تعلن أنها تجمد برنامجها النووي حالياً استجابة لتوعية المجتمع الدولي، وذلك حتى تنزع فتيل إشعال حرب ضدها تريد إسرائيل من خلالها تدمير والقضاء على كل ما أنجزته إيران في برنامجها النووي ووسائل الدفاع عنه عبر سنوات طويلة.

كما ينصح المعتدلون في دوائر صنع القرار المؤثرة في إيران، ألا يعول متخذ القرار في طهران كثيراً على الدعم الروسي لإيران في مواجهة المخططات الأمريكية والإسرائيلية، ذلك أن حصول إيران على السلاح النووي هو الخط الأحمر المتفق عليه بين أمريكا وروسيا وإسرائيل والدول الغربية الأخرى،

حيث لا ترغب روسيا حقيقة في امتلاك إيران التي يحكمها نظام ديني متطرف، والغربية من حدود روسيا الجنوبية، صواريخ ذات رؤوس نووية، خاصة وأن المناطق الفاصلة بين روسيا وإيران تحوي بديل آسيا الوسطى الإسلامية، والتي كانت إلى عهد قريب جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق قبل انهياره وتفككه في عام ١٩٩٢، ولإيران في هذه الدول نفوذاً بين جماهير الشيعة، وقد يشكلوا مستقبلاً إذا ما تغلغل النفوذ الإيراني بينهم بعد امتلاك إيران سلاح نووي، تهديداً جدياً لروسيا - ولعل زيارة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لموسكو مؤخراً - وهو المعروف بمهندس السياسة والاستراتيجية الأمريكية في الإدارات الأمريكية المختلفة عبر العقود الزمنية الماضية منذ الستينيات - دليلاً على التنسيق الأمريكي الروسي حول الملف النووي الإيراني، حيث سعى كيسنجر إلى إغراء موسكو بالانضمام إلى ما بدأ يتبلور في شكل تحالف دولي لشن حملة استباقية ضد السلاح النووي الإيراني قبل وصول طهران إلى نقطة اللا عودة، وذلك مقابل صفقة مع إدارة أوباما الجديدة تستعيد بموجبها روسيا نفوذها في جورجيا وأوكرانيا ومناطق أخرى في القوقاز وآسيا الوسطى، وهذا ما يعنى اتفاق موسكو وواشنطن حول رفض ما تحاول إيران فرضه على المجتمع الدولي باعتبارها دولة نووية أخرى في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعنى أيضاً ضمناً أن زمن الحروب الاستباقية لن يتهى مع نهاية عهد بوش، بل ستظل مستمرة أيضاً في عهد أوباما، خاصة وأن إسرائيل قد تفرضها على أمريكا ضد إيران، عندما تشكل ضربة إسرائيلية ضد إيران رأس سرية لعملية عسكرية أوسع تشارك فيها أمريكا، باعتبار مسئولية الأخير عن أمن إسرائيل في حالة رد فعل إيراني ضد إسرائيل.

رؤية تحليلية:

يعتقد البعض خطأً أن الأزمة الاقتصادية العالمية الواقعة حالياً، وما ترتب عليها من انخفاض سعر برميل النفط من ١٥٠ دولار إلى ٣٥ دولار خلال أقل من ثلاث أشهر، وما ترتب عليه من انخفاض عائدات النفط للدولة المنتجة له ومنها إيران، سيدفعها إلى تخفيض إنفاقها الدفاعي وضمته برنامجها النووي وبما قد يؤدي إلى تجميده، خصوصاً بعد أن انخفض احتياطي النقد الأجنبي في إيران من ١٤٣ مليار دولار في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي إلى ٧ مليار دولار فقط في عهد الرئيس الحالي أحمدى نجاد، وذلك بسبب الإنفاق الاستهلاكي والعسكري والنووي والاستخباراتي الذي تضاعف عدة مرات في عهد نجاد، مما أدى إلى إقالة محافظ البنك المركزي (مظاهري) بعد أن تفاقم العجز في الميزانية، ووصلت معدلات البطالة إلى ١٥٪، وارتفاع نسبة التضخم إلى ٢٦٪ (أرقام البنك المركزي الإيراني في

أبريل ٢٠٠٨ قبل الأزمة المالية العالمية) ووجه الخطأ في هذا الاعتقاد أن النظام الديني الحاكم في طهران على الاستعداد بكل شيء من أجل استكمال برنامجها النووي في شقه العسكري وامتلاك سلاح نووي، حتى ولو كان نصيب الفرد الإيراني من الغذاء رخيصاً واحداً في اليوم. ومن ثم فإن أي تغيير في شخصية رئيس الجمهورية القادم نتيجة انتخابات الرئاسة في مايو ٢٠٠٩ - حتى وإن جاء من الإصلاحيين وهو أمر غير متوقع - لن يحدث تغييراً جوهرياً في عقيدة النظام الحاكم حيال المسألة النووية، ولا حيال اعتمادها على أذرعها الممتدة في سوريا ولبنان وغزة وأفغانستان من العراق، بواسطة عملائها من الأحزاب والتنظيمات والمليشيات الشيعية والسنية على السواء.

وإذا كان من المعروف أن إيران ليس لديها مصادر بلا حدود، كما أن الدور الذي تلعبه في المنطقة محكوم أيضاً بالموقف الدولي والعلاقات الإيرانية - الأمريكية المتوترة بصفة دائمة لتعارض الأهداف والمصالح، وهو ما يشكل قيداً كبيراً على تنفيذ السياسات الإيرانية الطموحة في المنطقة، ومن ثم يمكن تفسير كل السياسات الإيرانية في المنطقة باعتبار أن طهران تقوم بتجميع أوراق تضغط بواسطتها في القضايا الإقليمية استعداداً إما لمواجهة قادمة وحاسمة مع الولايات المتحدة، أو لإبرام صفقة شاملة معها. وهذا أيضاً جانب من الحسابات الخاطئة لصانع القرار الإيراني. لأن الرهان على قبول إدارة أوباما لإيران نووية في مقابل تسهيل مهمة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، هو رهان خاسر. لأننا - كما ذكرنا آنفاً - فإن إدارة أوباما المحكومة بضغوط من جانب اللوبي الصهيوني وإسرائيل الرافضين بشكل قطعي أو نهائي لفكرة "إيران نووية"، يشاركهم في ذلك الحلفاء الغربيين، من الممكن أن يقبلوا بتقديم حوافز أكثر لإيران وتنازلات لها في مجالات عديدة، باستثناء المسألة النووية. ومن ثم فإنه من المتوقع أن تمارس إيران لعبتها المفضلة في تكرار المفاوضات تلو المفاوضات لإطالة زمنها بهدف كسب الوقت اللازم لإنهاء برنامجها النووي، والتصرف وكأن مراكز القرار متعددة لتشتت أذهان الخصوم، والتصرف أيضاً وكأن صانع القرار الإيراني غير عقلاني لإجبار الخصم على أن يكون عقلاني أكثر، مع استخدام انتشار القوة Farce Projection كأسلوب للتصعيد، إلى جانب الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام في إدارة حملة الدبلوماسية العلنية.. إلى غير ذلك من الأساليب الإيرانية التي أصبحت معروفة جيداً، لن تغلغ في أثناء إدارة أوباما وحلفائه في أوروبا وإسرائيل عن تحديد موعد نهائي لوضع حد للعبة المفاوضات، ومطالبة إيران برد واضح وقاطع وصريح على سؤال مهم: هل ستقبل بإيقاف تخصيب

اليورانيوم بشكل نهائي وليس مؤقتاً، وتخضع جميع منشآتها النووية لرقابة مستمرة من جانب الوكالة الدولية للطاقة أم لا؟ فإذا ما كان رد إيران إيجابياً على هذا السؤال، تكون قد تجنبنا ويلات حرب مدمرة تقضي على الأخضر واليابس في إيران، أما إذا فضلت "التذاكى على المجتمع الدولي، والاستمرار في ممارسة لعبة المناورات السياسية والإعلامية التي دأبت عليها منذ عام ٢٠٠٤، فإنها ستعرض نفسها لضربة عسكرية حتمية من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، ولن تكون هذه الضربة محدودة، بل ستصاعد وتيرتها حتماً في ضوء الفعل ورد الفعل بين الطرفين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وسيزداد الأمر سوءاً إذا ما أخطأت إيران الحسابات والتقديرات وأقدمت على مغامرة بحرية ضد الأسطول الأمريكى في الخليج أو قامت بضرب إسرائيل برؤوس صواريخ كيمياوية، حيث سيكون الرد حتماً نووياً من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن المتوقع أن تعطى إسرائيل فرصة زمنية ستة (٦) أشهر لإدارة أوباما ليمارس مفاوضاته مع إيران لعلها تقبل بالصفقة المعروضة عليها من مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (٥+١٠)، ومقابل إيقاف التخصيب نهائياً والقبول بتفتيش الوكالة الدولية المستند على منشآتها النووية، طبقاً للبروتوكول الإضافى لاتفاقية الحد من الانتشار النووى، ومن المتوقع أن تنتهى هذه المهلة في شهر مايو ٢٠٠٩ ليكون هناك قرار إسرائيلى بالتوجه للخيار العسكرى إذا ما فشلت الخيارات الأخرى. لذلك من المتوقع أن يكون شهر مايو القادم حاسماً في حل المشكلة النووية الإيرانية. أما إذا ما توجهت إيران نحو تنفيذ السيناريو الباكستانى السابق إيضاحه، بفرض نفسها نووياً على المجتمع الدولي، فإنها تكون قد عجلت بلجوء إسرائيل والولايات المتحدة إلى الخيار العسكرى.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع  التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر كراسات استراتيجية منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ. عبد الفتاح الجبالي.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكترونى

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٢٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٢٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg